تقرير حول

تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2023

أبريل 2025

مقرر

المجلس الأعلى للحسابات؛

بناءً على أحكام الفصل 147 من الدستور؛
وبناءً على القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، ولاسيما المادة 44 منه؛
وبناءً على القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، ولاسيما المادة الثالثة منه؛
وبعد الاطلاع على مشروع التقرير المتعلق بنتائج تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي برسم السنة المالية 2023؛
وبعد تداول لجنة البرامج والتقارير بشأن مشروع التقرير المشار إليه أعلاه بتاريخ 14 أبريل 2025؛

قرر ما يلي:

مادة فريدة: يُعتمد التقرير المتعلق بنتائج تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي برسم السنة المالية 2023.

وكانت الهيئة تتألف من السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيسة، والسيدتين والسادة الأعضاء:

- محمد كمال الداودي، رئيس الغرفة المكلفة بتنسيق أعمال المحاكم المالية؛
- عبد الصمد الأزرق، منسق أعمال مراقبة حسابات الهيئات السياسية والنقابية؛
- عبد الوهاب قادري، رئيس الغرفة المكلفة بقطاعات السيادة والقطاعات الإدارية؛
- ياسين الناصري بن الصغير، رئيس الغرفة المكلفة بقطاعات الاقتصاد والمالية؛
- محمد دير، رئيس الغرفة المكلفة بالقطاعات الإنتاجية؛
- رشيد اسماعيلي علوي، رئيس الغرفة المكلفة بالقطاعات الاجتماعية؛
- فاطمة بوزوغ، رئيسة غرفة التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية؛
- سمية السباعي، رئيسة غرفة التصريح الإجباري بالممتلكات؛
- أحمد أمساس، رئيس غرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات؛

وبمشاركة رؤساء المجالس الجهوية للحسابات السيدة والسادة:

- بوشعيب بيبط، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة؛
- رضوان اليزيدي، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة الشرق؛
- عبد الله أوغبال، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة فاس-مكناس؛
- سليمة شافقي، رئيسة المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة؛
- محمد الرويشق، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة بني ملال خنيفرة؛
- هشام مكرم، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة الدار البيضاء-سطات؛
- تقي الدين أحندور، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة مراكش-آسفي؛
- أحمد هرموش، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة درعة-تافيلالت؛
- عبد الله بوحريبة، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة سوس-ماسة؛
- أحمد الكصاب، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة كلميم-واد نون؛
- طارق أمهوض، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة العيون-الساقية الحمراء؛
- محمد كريم لغماري، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة الداخلة-وادي الذهب؛

وبحضور السيدتين والسادة المستشارين بالغرفة المكلفة بقطاعات السيادة والقطاعات الإدارية، أعضاء فريق المراقبة:

- خديجة آيت زي (رئيسة فرع، بصفتها مستشارة مقررة)؛
- المصطفى آيت بلق، مستشار مشرف؛
- عادل بوكنين، مستشار مشرف؛
- إبراهيم البابلوتي، مستشار أول؛
- هاجر والشيخ، مستشار أول؛
- مولاي البشير بيلوش، مستشار أول.

وحرر بالرباط، في 14 أبريل 2025

توجيهات هامة

يعرض هذا التقرير النتائج التي أسفر عنها تدقيق حسابات الأحزاب السياسية، وفحص صحة نفقاتها الممولة من الدعم العمومي برسم سنة 2023، بالإضافة إلى التوصيات الرامية إلى مواصلة تحسين تدبيرها الإداري والمالي والمحاسبي.

وقد تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى المعطيات المستقاة من الحسابات السنوية التي أدلت بها الأحزاب للمجلس، والوثائق الواردة من وزارة الداخلية، وأجوبة المسؤولين الوطنيين للأحزاب السياسية على الملاحظات الموجهة إليهم في إطار المسطرة التواجهية، وكذا الأجوبة المقدمة عن الاستبيان الموجَّه إليهم بشأن التدبير الإداري والمالي والمحاسبي.

ويتضمن التقرير أيضًا تعقيبات الأحزاب السياسية على الملاحظات والتوصيات النهائية المدرجة في هذا التقرير، حيث حرص المجلس على أخذها بعين الاعتبار، سواء أثناء صياغة الملاحظات والتوصيات، أو من خلال إدراج مقتطفات منها مباشرة بعد الملاحظات المطابقة لها. وللإشارة، فإن بعض عناصر الإجابة يتم حذفها إذا تم أخذها بالاعتبار في صياغة ملاحظات المجلس.

كما يتضمن التقرير نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بتطور، وتركيبة، وتوزيع الموارد والنفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السبعة والعشرين التي أدلت بحساباتها للمجلس.

يحرص المجلس، من خلال تقريره، على حصر وتتبع وضعية الإرجاعات والمبالغ الباقي إرجاعها إلى الخزينة، والتي لم يتم إثبات صرفها من طرف الأحزاب السياسية بوثائق قانونية، أو التي لم تُستعمل، أو استُعملت لغير الأغراض التي مُنحت من أجلها، أو التي تُعدّ غير مستحقة بالنظر إلى النتائج المحصّل عليها في الاقتراعات الانتخابية.

ويُؤشر تطور مبلغ الإرجاعات المنجزة سنويًا، بخصوص مبالغ سبق تسجيلها ضمن خانة "الباقي إرجاعه" في تقارير سابقة صادرة عن المجلس، إلى انخراط الأحزاب المعنية في مسار تدريجي لتسوية وضعيتها المالية تجاه الخزينة، مما يُضفي على وضعية هذه المبالغ طابعًا ديناميكيًا.

إن القراءة المتوازنة لخلاصات هذا التقرير من طرف مستعمليه، تقتضي أخذ العناصر الواردة في الأجوبة المتوصل بها بعين الاعتبار.

الفهرس

تقديم 1

أبرز الملاحظات والتوصيات 3

الجزء الأول: النتائج العامة لتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

أولًا: وضعية الموارد والنفقات المصرح بها للمجلس 13

1. وضعية الموارد المصرح بتحصيلها من طرف 27 حزبًا 13

1.1. نسبة تمويل عمومي ناهزت 58% من مجموع موارد الأحزاب السياسية 13

2.1. انخفاض الموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 38% بسبب تراجع العائدات غير الجارية وواجبات الانخراط والمساهمات مقارنة مع سنة 2022 15

3.1. منح الدعم العمومي ل 17 حزباً من أصل 33 بنسبة 43 % من الاعتمادات المفتوحة المرصودة له بقانون المالية 15

4.1. انخفاض في الدعم السنوي الممنوح من طرف الدولة بنسبة 25,5% مقارنة بسنة 2022، وذلك ارتباطًا بعدم صرف الدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث لفائدة الأحزاب 16

5.1. استفادة حزب واحد من مساهمة الدولة لتغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي بمبلغ 375.000 درهم 16

6.1. استفادة حزب واحد من دعم عمومي بقيمة 100.813,20 درهم لتشجيع تمثيلية النساء 17

7.1. 92% من مجموع الموارد تم التصريح بها من طرف تسعة أحزاب 17

2. وضعية تنفيذ النفقات المصرح بصرفها من طرف 27 حزبًا 18

1.2. تنفيذ 68% من النفقات الإجمالية من طرف ثلاثة أحزاب 18

2.2. اتسام النفقات الإجمالية للأحزاب بهيمنة تكاليف التسيير (92,35%) 19

3.2. انخفاض تكاليف تسيير الأحزاب بنسبة 5,55% مقارنة مع سنة 2022 20

4.2. نفقات بمبلغ 1,21 مليون درهم تتعلق بتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية لثلاثة أحزاب 20

5.2. تكاليف اقتناء أصول ثابتة بما مجموعه 5,08 مليون درهم همت 14 حزبًا 21

6.2. نفقات قدرها 144.018,85 درهم همت تشجيع تمثيلية النساء لحزب واحد 21

ثانيًا: نتائج تدقيق الموارد وفحص صحة النفقات 22

1. صحة الموارد: تسجيل نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا 22

1.1. تحصيل موارد ذاتية بقيمة 853.164,60 درهم غير مدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية 22

2.1. الاستخلاص نقدًا لمبالغ قدرها 865.900,00 درهم من خلال تسديدات تتجاوز السقف المحدد قانونًا (10.000 درهم) 23

2. صحة النفقات: تسجيل نقائص على مستوى دعم صرف 6,27% من مجموع النفقات المصرح بها بوثائق الإثبات القانونية 23

1.2. محدودية دعم نفقات أجور مستخدمي ستة أحزاب بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يمثل 3,72% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية 23

2.2. عدم دعم صرف نفقات كراء مقرات ستة أحزاب بعقود وإيصالات الكراء، ناهزت 5% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية 24

3.2. عدم دعم صرف نفقات أخرى، خارج نفقات الأجور والأكرية، من طرف ثمانية أحزاب، بوثائق الإثبات القانونية، ناهزت 1,47% من مجموع النفقات المصرح بها 25

4.2. نفقات سبعة أحزاب مدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية (0,34%) أو في غير اسم الحزب (0,08%) أي ما يناهز 0,42 % من إجمالي النفقات المصرح بها 26
5.2. تتبع صرف الدعم السنوي الإضافي المخصص للأحزاب السياسية برسم سنة 2022: الإدلاء بمخرجات الدراسات الملتزم بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة..... 27
6.2. عدم تسجيل ما يفيد تجاوز السقف المحدد قانونًا لتسديد النفقات نقدًا 29
7.2. عدم تسجيل ما يفيد استخدام الدعم العمومي لغير الغايات المرتبطة بالمصاريف الحزبية 30

3. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم مارس 2025 30

1.3. إرجاع مبلغ إجمالي قدره 35,92 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات، من قبل 24 حزبًا (2022-2024) 30
2.3. مبالغ باقي إرجاعها من طرف 15 حزبًا تناهز 21,96 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات 35

ثالثًا: تقديم الحسابات وتقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية..... 39

1. إلزامية تقديم الحسابات السنوية والإشهاد بصحتها وإرفاق الوثائق والمستندات المكونة لها 39

1.1. إدلاء 27 حزبًا من أصل 33 بحساباتها السنوية، من بينها خمسة حسابات خارج الأجل القانوني... 39
2.1. تقديم 19 حسابًا مشهودًا بصحته بدون تحفظ وأربعة حسابات بتحفظ وأربعة حسابات غير مشهود بصحتها..... 40
3.1. ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية..... 43

2. نقائص تتعلق بالتدبير المحاسبي همت 23 حزبًا تستدعي العمل على تجاوزها 43

1.2. -.....عدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية والملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (8 أحزاب) 43
2.2. عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (15حزبًا)..... 45
3.2. عدم احترام قاعدة "عدم المساس بالموازنة" أو مبدأي "تخصص الدورات المحاسبية" أو "الوضوح " (أربعة أحزاب)..... 45
4.2. عدم تسجيل بعض العمليات المحاسبية عملية بعملية ومرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني مع تقديم جميع الإيضاحات بشأنها (ثلاثة أحزاب) 45
5.2. ارتكاب أخطاء في تنزيل عمليات محاسبية مختلفة (11 حزبًا)..... 46

3. أهمية مواصلة تحسين جودة التدبير المالي والإداري للأحزاب السياسية 48

1.3. رهان تعزيز الموارد البشرية للأحزاب والرفع من مؤهلاتها..... 48
2.3. توفر 20 حزبًا من أصل 22 على هياكل تنظيمية مجالية و18 حزبًا على تنظيمات موازية 49
3.3. ستة أحزاب تمتلك سبع شركات تعمل في مجال الصحافة والنشر والطباعة 50
4.3. تقدير موارد وتكاليف الأحزاب يستلزم اعتماد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية مصادق عليها من طرف الهيئات التقريرية 50
5.3. ضرورة اعتماد الأحزاب السياسية لمساطر تؤطر إجراءاتها الإدارية والمالية..... 50

رابعًا: توصيات المجلس الأعلى للحسابات..... 51

1. الأحزاب السياسية..... 51

1.1. تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية..... 51
2.1. إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة أو غير المستعملة أو غير المستحقة..... 51
3.1. دعم موارد ونفقات الأحزاب بوثائق إثبات قانونية ومعنونة باسم الحزب..... 51
4.1. مسك المحاسبة وفق المبادئ والقواعد المحاسبية 51
5.1. تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية 52

2. وزارة الداخلية 52
1.2. حث الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة أو غير المستعملة أو غير المستحقة إلى الخزينة..... 52
2.2. تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتسيير المالي والإداري والمحاسبي 52
3.2. إعداد دليل للمساطر واعتماد نظام معلوماتي للمحاسبة 52
4.2. العمل على ملاءمة مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه 52

الجزء الثاني: نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي

يعرض القسم المخصص لكل حزب سياسي المحاور التالية:

1. **إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته**

- تقديم الحساب داخل أو خارج الأجل القانوني
- الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ أو بتحفظ أو تسجيل غياب تقرير الخبير المحاسب

2. **نتائج التدقيق والفحص**

- الوثائق المكونة للحساب
- مسك المحاسبة
- صحة الموارد
- صحة النفقات

3. **. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي**

- إرجاع مبالغ دعم
- وضعية الحزب تجاه الخزينة

4. **توصيات المجلس الأعلى للحسابات**

- تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022
- التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

الأحزاب السياسية

1. حزب التجمع الوطني للأحرار 56
2. حزب الأصالة والمعاصرة 59
3. حزب الاستقلال 62
4. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية 69
5. حزب الحركة الشعبية 76
6. حزب التقدم والاشتراكية 80
7. حزب الاتحاد الدستوري 85
8. حزب العدالة والتنمية 88
9. حزب جبهة القوى الديمقراطية 93
10. الحزب الاشتراكي الموحد 97
11. حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي 101
12. حزب الديمقراطيين الجدد 104
13. حزب البيئة والتنمية المستدامة 107
14. الحزب المغربي الحر 111
15. حزب الأمـــــل 116
16. حزب الإنصاف 119
17. حزب الخضر المغربي 121
18. حزب الوحدة والديمقراطية 125
19. حزب الوسط الاجتماعي 129
20. حزب الشورى والاستقلال 131
21. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية 133
22. حزب العمل 136
23. حزب النهضة 140
24. حزب المجتمع الديمقراطي 143
25. حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية 147
26. الحزب الديمقراطي الوطني 149
27. حزب النهج الديمقراطي العمالي 153

لائحة الجداول

جدول 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2023 (27 حزبا) 13
جدول 2: حصة الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية من مجموع الموارد (17 حزبًا) 14
جدول 3: تطور الموارد الذاتية للأحزاب السياسية خلال الفترة 2021-2023 15
جدول 4: تطور مبالغ الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية خلال الفترة 2021-2023 16
جدول 5: توزيع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية (27 حزبا) 19
جدول 6: المصاريف المصرح بصرفها في تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (3 أحزاب) 20
جدول 7: النفقات المتعلقة باقتناء أصول ثابتة (14 حزبًا) 21
جدول 8: وضعية تحصيل موارد الأحزاب السياسية غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية (4 أحزاب) 22
جدول 9: وضعية تحصيل موارد الأحزاب السياسية في غياب احترام سقف التحصيل نقدا (5 أحزاب) 23
جدول 10: وضعية النفقات المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية (6 أحزاب) 24
جدول 11: وضعية صرف النفقات المتعلقة بكراء مقرات الأحزاب غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية (6 أحزاب) 25
جدول 12: وضعية النفقات غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية، خارج نفقات الأجور والأكرية (8 أحزاب) 25
جدول 13: وضعية النفقات المدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية (3 أحزاب) 26
جدول 14: وضعية النفقات المبررة بوثائق إثبات في غير اسم الحزب (4 أحزاب) 27
جدول 15: وضعية الإدلاء بمخرجات الدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022 (5 أحزاب) 29
جدول 16: توزيع مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة إلى حدود متم مارس 2025 (24 حزبًا) 31
جدول 17: توزيع مبالغ الدعم غير المرجعة إلى الخزينة إلى حدود متم مارس 2025 (15 حزبًا) 35
جدول 18: مؤشرات نجاعة إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات، إلى حدود متم مارس 2025 38
جدول 19: مؤشرات نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب (33 حزبًا) 42
جدول 20 : توزيع مستخدمي الأحزاب السياسيةخلال سنة 2023 (22 حزبًا) 48
جدول 21 : توزيع مستخدمي الأحزاب حسب مؤهلاتهم الأكاديمية خلال سنة 2023 (22 حزبًا) 49
جدول 22 : توزيع الهياكل المجالية للأحزاب السياسية خلال سنة 2023 (22 حزبًا) 49
جدول 23 : توزيع الأحزاب السياسية سنة 2023 حسب عدد التنظيمات الموازية التابعة لها (22 حزبًا) 50

لائحة الرسوم البيانية

مبيان 1: توزيع مجموع موارد 27 حزبًا التي أدلت بحساباتها برسم 2023 18
مبيان 2: تطور تكاليف تسيير الأحزاب السياسية برسم سنتي 2022 و2023 حسب طبيعتها 20

الملحقات

ملحق 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2023 159
ملحق 2: توزيع الدعم العمومي في إطار تشجيع تمثيلية النساء خلال الفترة 2020-2023 160
ملحق 3: مؤشرات نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة غير المستحقة أو غير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منح من أجلها أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات خلال الفترة 2022-2025 161
ملحق 4:مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة 163
ملحق 5: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات 164
ملحق 6: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2023 165
ملحق 7: نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا برسم سنة 2023 - (8 أحزاب) 166
ملحق 8: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2023. 167
ملحق 9: تواريخ تقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية برسم 2023 (27 حزبًا) 168

تقديم

طبقًا لأحكام الدستور (الفصل 147)، ولمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، ولمقتضيات القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية (المادة 3)، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2023، بالإضافة إلى فحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم العمومي السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

ويتضمّن هذا التقرير، في جزئه الأول، النتائج العامة لهذا التدقيق، بالإضافة إلى تتبّع التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره السابق، والمتعلقة بإنجاز المهام والدراسات والأبحاث الملتزم بها في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، والإدلاء للمجلس بمخرجاتها. أما الجزء الثاني من التقرير، فيتضمّن نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي على حدة.

➢ مقاربة ومنهجية تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب

من أجل تيسير عملية تقديم حساباتها السنوية، وعلى غرار السنوات السابقة (انطلاقا من سنة 2021)، وضع المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية (33 حزبًا) منصة رقمية، حيث أدلت 27 حزبًا بحساباتها، منها 24 حزبًا من خلال هذه المنصة، وثلاثة أحزاب بطريقة مادية لدى كتابة الضبط بالمجلس، فيما لم تُدلِ ستة أحزاب بحساباتها للمجلس.

وتكريسًا للمقاربة التي تبناها المجلس الأعلى للحسابات منذ سنة 2015 لمواكبة الأحزاب السياسية في مجالات تحسين إدارتها المالية والمحاسبية، نظم المجلس أيامًا دراسية لفائدة ممثلي وأطر الأحزاب من 7 إلى 10 ماي 2024. بخصوص مجال ومنهجية تدقيق حسابات الأحزاب وفحص نفقاتها المتعلقة بالدعم العمومي، وحول خلاصات وآفاق عمليات التدقيق والفحص على ضوء المستجدات التشريعية والتنظيمية وبناء على ما تراكم من تجربة وما خلص إليه المجلس من ملاحظات والتوصيات.

وعرفت هذه الأيام الدراسية حضورا مكثفا، حيث شارك 57 ممثلًا من أصل 64 تم تعيينهم لهذا الغرض من طرف المسؤولين الوطنيين للأحزاب، بينهم رؤساء أو أمناء عامون للأحزاب (4)، ونواب أمناء عامين (3)، وأمناء مال (10)، وأعضاء مكاتب سياسية (16)، ومديرون مركزيون (9)، وخبراء أو محاسبون مكلفون بحسابات الأحزاب (15).

ومن أجل مراقبة مدى احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية والقواعد المحاسبية الجاري بها العمل، اعتمد المجلس منهجية تم إعمالها على خمس مراحل:

- **المرحلة الأولى**، التأكد من تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها، ومن احترام الآجال القانونية المحددة للقيام بذلك، ومن إدلائها بمجموع الوثائق والمستندات المكونة لها، وتوجيه إعذارات إلى مسؤولي الأحزاب السياسية التي لم تقم بإيداع حساباتها لدى المجلس؛
- **المرحلة الثانية**، تدقيق وفحص الجوانب المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة إلى الخزينة، أو التي لم يتم استعمالها أو استُعملت لغير الغايات التي مُنحت من أجلها، أو غير المستحقة. بالإضافة إلى تدقيق محتوى الوثائق المحاسبية المقدمة، وتقارير الخبراء المحاسبين، ومدى احترام القواعد المحاسبية، ومشروعية الموارد وصحة النفقات؛
- **المرحلة الثالثة:** مراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف الأحزاب السياسية، لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره السابق، بهدف الوقوف على مدى التفاعل معها وتحديد النقاط التي ما تزال بحاجة إلى تحسين أو معالجة أو مواكبة.

- **المرحلة الرابعة**، توجيه إعذارات إلى الأحزاب المعنية بالملاحظات التي سجلها المجلس بغرض تسوية وضعيتها، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- **المرحلة الخامسة**، من أجل مواصلة تعزيز أثر نتائج التدقيق والفحص على تحسين التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، وتوضيح الإجراءات التي اتُخذت في هذا الإطار، قام المجلس بتوجيه الملاحظات والتوصيات النهائية المزمع إدراجها في التقرير النهائي إلى المسؤولين الوطنيين للأحزاب التي قدمت حساباتها (27 حزبًا) من أجل الإدلاء بتعقيباتهم. وقد توصل المجلس بأجوبة 23 حزبًا من أصل 27. وأُدرجت عناصر الأجوبة المذكورة في التقرير النهائي.

وقد أسفرت عملية التدقيق عن تسجيل **201 ملاحظة**، شملت التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب ومدى التزامها بالمقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لماليتها، وكذا الإجراءات المتخذة من طرف الأحزاب المستفيدة من الدعم الإضافي برسم سنة 2022 بشأن الإدلاء بمخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها.

ووُجِّهَت هذه الملاحظات إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب السياسية خلال الفترة الممتدة ما بين 5 و11 يوليوز 2024، قصد تمكينهم من تقديم التبريرات والمعطيات اللازمة بشأن الملاحظات المسجّلة. وتوصّل المجلس بتعقيباتهم وبوثائق محاسبية ومستندات إثبات لدعم أجوبتهم خلال الفترة ما بين 26 يوليوز و3 أكتوبر 2024.

وقد أظهرت المعطيات المتعلقة بآجال الرد على ملاحظات المجلس تفاوتًا في مستوى احترام الأجل القانوني المحدد في ثلاثين (30) يومًا؛ إذ احترم 21 حزبًا من أصل 27 هذا الأجل، أي بنسبة تُعادل حوالي 78%. في المقابل، تجاوزت 6 أحزاب هذا الأجل، وهو ما يُمثّل نسبة 22%، حيث تراوحت مدد التأخر بين يوم واحدٍ بالنسبة لحزبين، لتصل إلى أكثر من أربعين يومًا بالنسبة لحزب واحد.

ومن خلال فحص تحليل الأجوبة المذكورة، ثبت للمجلس عدم تقديم بعض الأحزاب للتبريرات الكافية، لاسيما في ما يخص إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة، ومحتوى الحسابات السنوية المدلى بها، وتقارير الخبراء المحاسبين، والتحفظات المعبر عنها في هذه التقارير، واحترام القواعد المحاسبية، وإثبات تحصيل الموارد وصرف النفقات، وكيفيات تحصيل الموارد.

وبالموازاة، وفي إطار جهوده المتواصلة لمواكبة الأحزاب السياسية، قام المجلس بتوجيه استبيان إلى جميع الأحزاب التي قدمت حساباتها (27 حزبًا)، بهدف تقييم مدى التحسن الذي عرفه تسيير هذه الأحزاب خلال سنة 2023 في المجالات المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي والمحاسبي، وإعداد وتنفيذ الميزانية، وتدبير الموارد البشرية، واستعمال الدعم السنوي الإضافي. وقد تلقى المجلس أجوبة 22 حزبًا من أصل 27.

ومن خلال تحليل أجوبة الأحزاب على هذا الاستبيان، سجل المجلس استمرار النقائص المثارة في تقاريره السابقة برسم سنتي 2021 و2022، لاسيما فيما يخص محدودية مستوى التأطير والموارد البشرية والتدبير الإداري والمالي.

ويتناول هذا التقرير، في **جزئه الأول**، المحاور المتعلقة بتحصيل الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية، وبإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة، غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات، وتنفيذ النفقات وفحص صحتها، ونتائج فحص وضعية الإدلاء بمخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها من طرف أربعة أحزاب من أصل سبعة في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022 (أرجع حزبان مجموع مبلغي الدعم الممنوحين لهما لعدم استعمالهما، وأدلى حزبان بمخرجات عن الدراسات الملتزم بها)، وكذا التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية. وفي **جزئه الثاني**، يتناول التقرير نتائج التدقيق والفحص الخاصة بكل حزب سياسي وفق المنهجية المبينة أعلاه.

أبرز الملاحظات والتوصيات

طبقًا لأحكام الدستور (الفصل 147)، ولمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، وكذا لمقتضيات القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية (المادة 3)، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2023، وفحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، بالإضافة إلى تتبع الإجراءات المتخذة من طرف الأحزاب السياسية المستفيدة من الدعم السنوي الإضافي الممنوح برسم سنة 2022 لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث، وذلك للتأكد من تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بتقديم مخرجات الدراسات الملتزم بإنجازها.

للتذكير، تم عقد مؤتمر اندماج حزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي في شهر دجنبر 2022، ليصبح عدد الأحزاب السياسية المرخص لها قانونًا 33 حزبًا عوض 34.

وفي ما يلي أبرز الملاحظات والتوصيات المتعلقة بالنتائج العامة للتدقيق والفحص:

بخصوص موارد ونفقات الأحزاب السياسية التي قدمت حساباتها (27 حزبًا من أصل 33)، بلغ مجموع الموارد المصرح بها ما يناهز 104,97 مليون درهم، موزعة بين الدعم الممنوح من طرف الدولة بنسبة 58% (60,48 مليون درهم) والموارد الذاتية بنسبة 42% (44,49 مليون درهم).

وسجل **الدعم الممنوح من طرف الدولة** انخفاضًا بنسبة 25,5%، حيث بلغ 60,48 مليون درهم مقابل 81,17 مليون درهم سنة 2022. ويعزى هذا الانخفاض إلى عدم صرف الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف الدراسات والأبحاث والمهام برسم سنة 2023. وتوزع هذا الدعم بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لفائدة 17 حزبًا (99,21%)، والدعم المخصص لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية لفائدة حزب واحد (0,62%)، والدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء لفائدة حزب واحد (0,17%). في حين لم يتم صرف الدعم السنوي للتدبير لفائدة 16 حزبًا (من بينها حزبان لم يستفيدا من الدعم المخصص لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية)، وذلك بسبب عدم استيفائها شرطًا أو أكثر من الشروط المطلوبة قانونًا.

أما بالنسبة **للموارد الذاتية**، فقد سجلت عموما انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 38%، حيث بلغت 44,49 مليون درهم سنة 2023، مقارنة مع 71,79 مليون درهم سنة 2022. مع تسجيل ارتفاع لدى عشرة أحزاب (حزب الاستقلال، وحزب الحركة الشعبية، وحزب الاتحاد الدستوري، وحزب جبهة القوى الديمقراطية، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الديمقراطيين الجدد، وحزب الوسط الاجتماعي، وحزب الإنصاف، وحزب الخضر المغربي، وحزب النهج الديمقراطي العمالي).

وتوزعت هذه الموارد أساسًا بين واجبات الانخراط والمساهمات (89%)، وعائدات غير جارية (11%) وعائدات مالية (0,23%).

ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى التراجع الكبير المسجل في العائدات غير الجارية لسنة 2023، حيث بلغ مجموعها 4,79 مليون درهم مقارنة بـ 19,21 مليون درهم سنة 2022، إضافة إلى انخفاض واجبات الانخراط والمساهمات إلى 39,60 مليون درهم سنة 2023، مقابل 52,49 مليون درهم سنة 2022.

وفي المقابل، بلغت **النفقات المصرح بها** 91,37 مليون درهم، مقابل 130,65 مليون درهم سنة 2022، و123,37 مليون درهم سنة 2021 (خارج نفقات الحملات الانتخابية). وتوزعت هذه النفقات بين تكاليف التسيير (92,35%)، وتكاليف اقتناء أصول ثابتة (5,56%)، والمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث (0,60%)، ومصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (1,33%)، وتكاليف تشجيع تمثيلية النساء (0,16%).

ويحرص المجلس، من خلال تقريره، على حصر وتتبع وضعية الإرجاعات والمبالغ الباقي إرجاعها إلى الخزينة، والتي لم يتم إثبات صرفها من طرف الأحزاب بوثائق قانونية، أو التي لم تُستعمل، أو استُعملت لغير الغايات التي مُنحت من أجلها، أو التي تُعدّ غير مستحقة بالنظر إلى النتائج المحصّل عليها في الاقتراعات الانتخابية.

ففيما يخص عمليات **إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منح من أجلها أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات إلى الخزينة**، وعملاً بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، قام 24 حزبًا، خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى حدود متم مارس 2025، بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة **بلغت 35,92 مليون درهم**. وتتوزع هذه المبالغ المرجعة بين مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية (28,71 مليون درهم)، والمساهمة في تغطية مصاريف التدبير (2,42 مليون درهم)، والمساهمة في تغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (4,79 مليون درهم). وقد تم إرجاع هذه المبالغ على التوالي خلال سنة 2022 (19 مليون درهم)، وسنة 2023 (8,07 مليون درهم)، وسنة 2025/2024 (8,85 مليون درهم إلى حدود متم شهر مارس 2025).

في المقابل، سجل المجلس عدم قيام 15 حزبًا بعد بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة قدرها 21,96 مليون درهم. وتشمل هذه المبالغ:

- مبالغ لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها قانونًا (15,07 مليون درهم)؛
- مبالغ لم يتم استعمالها (3,36 مليون درهم) أو استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها (2,88 مليون درهم)؛
- مبالغ غير مستحقة (0,65 مليون درهم).

وتتعلق هذه المبالغ بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية الخاصة باستحقاقات سنوات 2015 و2016 (2,41 مليون درهم لثلاثة أحزاب) و2021 (18,13 مليون درهم لسبعة أحزاب)، بالإضافة إلى مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير الخاصة بالسنوات 2017، و2020، و2021، و2022، و2023 (1,42 مليون درهم لسبعة أحزاب).

وتؤشر الإرجاعات المنجزة سنويًا، بخصوص مبالغ سبق تسجيلها ضمن خانة "الباقي إرجاعه" في تقارير سابقة صادرة عن المجلس، إلى انخراط الأحزاب المعنية في مسار تدريجي لتسوية وضعيتها المالية تجاه الخزينة، مما يُضفي على وضعية هذه المبالغ طابعًا ديناميكيًا.

وبخصوص تدقيق الموارد، سجل المجلس عدة نقائص همت أساسًا تبرير تحصيل الموارد الذاتية واحترام سقف التحصيل نقدًا.

في هذا الصدد، لم تقم **أربعة أحزاب** بدعم تحصيل جزء من مواردها الذاتية بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وقد شملت هذه الموارد بوجه خاص واجبات الانخراط والمساهمات وهبات ووصايا ومبالغ مودعة بالحسابات البنكية أو بالصندوق، بمبلغ إجمالي قدره 853.164,60 درهم، أي ما يمثل 15% من مجموع موارد الأحزاب المعنية و0,81% من إجمالي الموارد المصرح بها من طرف جميع الأحزاب. ويتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية (556.785,60 درهم)، وحزب الوحدة والديمقراطية

(169.600,00 درهم)، وحزب الشورى والاستقلال (75.000,00 درهم)، وحزب النهج الديمقراطي العمالي (51.779,00 درهم).

وفي ما يخص حزب الوحدة والديمقراطية، فقد قدم وثيقة تُثبت توصل الوكالة البنكية بطلبه وثائق إثبات تحويلات مالية بقيمة 123.600,00 درهم. كما أكد، بخصوص المبلغ المتبقي البالغ 46.000,00 درهم، أنه يتعلق بتمويل الصندوق.

وفي السياق ذاته، أوضح حزب الشورى والاستقلال أن المبالغ المذكورة خُصصت لتمويل النفقات اليومية للحزب.

كما أن **خمسة أحزاب** لم تلتزم بالسقف القانوني للتحصيل نقدًا المحدد في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية في 10.000 درهم بما مجموعه 865.900,00 درهم، إذ قام حزب الديمقراطيين الجدد باستخلاص مبالغ نقدًا بمبلغ إجمالي قدره 649.000,00 درهم، وقام حزب الإنصاف باستخلاص قروض بمبلغ إجمالي قدره 77.900,00 درهم، وحزب الشورى والاستقلال بتحصيل مبالغ نقدًا بما قدره 75.000,00 درهم، وحزب جبهة القوى الديمقراطية بتحصيل هبات تجاوزت السقف القانوني للاستخلاص نقدًا بمبلغ إجمالي قدره 39.000,00 درهم، فيما قام حزب الوسط الاجتماعي باستخلاص مبالغ نقدًا بما مجموعه 25.000,00 درهم.

وعلى مستوى دعم النفقات المصرح بصرفها بوثائق الإثبات القانونية، سجّل المجلس نقصا في دعم ما يعادل 5,73 ملايين درهم بوثائق الإثبات القانونية أي ما يناهز 6,27% من مجموع النفقات المصرح بصرفها، والمقدّرة بـ 91,37 مليون درهم، مقابل 26% من مجموع النفقات المصرح بها سنة 2022 و4% سنة 2021.

وقد همت هذه الملاحظات 17 حزبًا من أصل 27، وتوزعت بين نفقات لم يتم دعمها بوثائق الإثبات القانونية، والتي تمثل 5,85% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، ونفقات تم دعمها بوثائق إثبات غير كافية أو معنونة في غير اسم الحزب (0,42%).

وتُعزى هذه الوضعية أساسًا إلى عدم الإدلاء ببعض الوثائق والمستندات المثبتة المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المعتمدة لتبرير نفقات الأحزاب السياسية الجاري بها العمل، بعد التعديلات التي طالتها ابتداءً من 7 أكتوبر 2021، وخاصة تلك المتعلقة بتبرير أجور المستخدمين والتعويضات، وكذا النفقات المرتبطة بكراء المقرات الحزبية.

فيما لم يتم الوقوف على أي استخدام للدعم الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية مصاريف التدبير في غير الغايات التي منح من أجلها، أو على ملاحظات تتعلق بمخالفة السقف القانوني للتسديد نقدًا.

وفي إطار تتبع التوصية الصادرة عن المجلس بشأن **"الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022"**، سجل المجلس إدلاء الأحزاب المعنية (التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال) بمخرجات تهم الدراسات التي تم توقيع اتفاقيات بشأن إنجازها مع مكاتب الدراسات.

وقد سبق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن أدلى، ضمن الحساب المتعلق بصرف مبلغ الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022 المقدم إلى المجلس، مخرجات عن الدراسات المتعاقد بشأنها في هذا الإطار. كما قدم حزب العدالة والتنمية مخرجات دراستين، وأعاد مجموع مبالغ الدعم الإضافي المتبقية (501.226,65 درهم) (الفرق بين تكاليف الدراسات المنجزة ومبلغ الدعم الممنوح له).

فيما تم إرجاع ما يناهز 2,03 مليون درهم من مبالغ الدعم غير المستعملة من قبل أربعة أحزاب من أصل خمسة، وهي: حزب الاستقلال (1.126.585,31 درهم)، وحزب العدالة والتنمية (501.226,65 درهم)، وحزب الأصالة والمعاصرة (310.158,51 درهم)، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (95.896,03 درهم). هذا، إضافة إلى مبالغ الدعم غير المستعملة المرجعة من طرف كل من حزب التقدم والاشتراكية وحزب الإتحاد الدستوري بما مجموعه 2,76 مليون درهم.

وفي ما يتعلق بتقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية، قدم **27 حزبًا** من أصل 33 حساباتها السنوية، مقابل 29 حزبًا برسم سنتي 2021 و2022. وقد احترم 22 حزبًا الأجل القانوني لتقديم هذه الحسابات، مقابل خمسة أحزاب خارج الأجل القانوني، فيما تخلفت ستة أحزاب عن تقديم حساباتها للمجلس وهي: حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وحزب الإصلاح والتنمية، وحزب النهضة والفضيلة، وحزب العهد الديمقراطي، وحزب القوات المواطنة، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

ولاحظ المجلس أن **23 حزبًا** من أصل 27 قدمت حسابات مشهودًا بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، من بينها 19 حسابًا مشهودًا بصحته بدون تحفظ، وأربعة حسابات بتحفظ (حزب الاستقلال، وحزب الحركة الشعبية، وحزب جبهة القوى الديمقراطية، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية).

فيما قدمت أربعة أحزاب حساباتها السنوية دون تقديم تقرير الخبير المحاسب للإشهاد بصحتها (حزب النهضة، وحزب المجتمع الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب النهج الديمقراطي العمالي).

كما سجل المجلس عدم تقديم سبعة أحزاب لكل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الحزب الاشتراكي الموحد، والحزب المغربي الحر، وحزب الأمل، وحزب الخضر المغربي، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب النهج الديمقراطي العمالي).

وفي نفس الإطار، وخلافًا لما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي المذكور، لم تقدم ثلاثة أحزاب جميع الكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة بأسمائها (الحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني). كما لم يقم كل من حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب النهج الديمقراطي العمالي بالإدلاء بجرد للنفقات المنجزة برسم سنة 2023 وبوضعية المقاربات البنكية.

وبخصوص التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب، يسجل المجلس مرة أخرى ملاحظات على مستوى مسك محاسبة 23 حزبًا من أصل 27. وتتعلق بعدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (15 حزبًا) وارتكاب أخطاء في تنزيل عمليات محاسبية مختلفة (11 حزبًا)، وعدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية أو الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (ثمانية أحزاب)، وعدم احترام قاعدة "عدم المساس بالموازنة" أو مبدأي "تخصص الدورات المحاسبية" أو "الوضوح" (أربعة أحزاب)، وعدم تسجيل بعض العمليات المحاسبية عملية بعملية ومرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني (ثلاثة أحزاب).

وفي إطار مواكبة مدى تحسن التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لاحظ المجلس استمرار النقائص المسجلة في تقريره برسم سنة 2022، المرتبطة أساسًا بضعف القدرات التدبيرية والبشرية للأحزاب.

في هذا الصدد، أظهرت نتائج فحص وتحليل الأجوبة التي توصل بها المجلس من لدن 22 حزبًا من أصل 27 التي تم توجيه الاستبيانات إليها، ما يلي:

- 27% من الأحزاب لا تقوم بإعداد ميزانية توقعية لمواردها وتكاليفها (6 أحزاب) ؛
- 54% من الأحزاب لا تتوفر على مسطرة لتتبع استخلاص واجبات الانخراط والمساهمات والهبات (10 أحزاب) ؛
- تفاوت كبير بين الأحزاب السياسية في أعداد المستخدمين، إذ أن حزبين اثنين يتوفران على 154 مستخدمًا، أي ما يمثل 61% من إجمالي مستخدمي الأحزاب التي أجابت على الاستبيان، فيما تراوح عدد مستخدمي حزبين آخرين ما بين 20 و25 مستخدمًا، وثلاثة أحزاب ما بين 10 إلى 15 مستخدمًا، وما بين واحد إلى خمسة مستخدمين بالنسبة لتسعة أحزاب. بينما صرح ستة أحزاب بعدم توفرها على أي مستخدم؛
- 35% من المستخدمين، البالغ عددهم 254 مستخدمًا، يتوفرون على مستوى تعليم عالٍ؛
- محدودية الدورات التكوينية المنظمة لفائدة مستخدمي الأحزاب السياسية؛
- محدودية الرقابة التي تمارسها الأحزاب السياسية على الشركات التابعة لها.

وبناء على ما سبق، **يوصي المجلس الأحزاب السياسية** بالعمل على تسوية وضعيتها إزاء الخزينة من خلال إرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (15,07 مليون درهم)، أو لم يتم استعمالها (3,36 مليون درهم) أو استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها (2,88 مليون درهم)، أو غير المستحقة (0,65 مليون درهم).

كما يوصيها بدعم تحصيل مواردها الذاتية وصرف نفقاتها بوثائق إثبات قانونية ومعنونة باسم الحزب، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3)، خصوصًا تلك المتعلقة بأجور وتعويضات المستخدمين ونفقات الكراء والنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية للأحزاب.

كما يُؤكد على ضرورة تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها السنوية داخل الآجال القانونية، مشهودًا بصحتها من طرف خبير محاسب ومدعمة بكل المستندات والوثائق القانونية، وفق ما هو منصوص عليه في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وبمسك المحاسبة وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، واحترام المبادئ والقواعد المحاسبية، خصوصًا مبدأ "الوضوح" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة".

ويوصي المجلس وزارة الداخلية بمواصلة المجهودات الرامية إلى حمل الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة، غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية وفي تغطية مصاريف تدبيرها (21,96 مليون درهم). **كما يوصي** بمواكبة الأحزاب السياسية من خلال تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة أطر هذه الأخيرة بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي الموحد، وكذا إعداد دليل للمساطر المحاسبية واعتماد نظام معلوماتي للمحاسبة مشترك بين الأحزاب السياسية، يمكنها من استغلال أنجع للمخطط المحاسبي الموحد.

أبرز مؤشرات تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم 2023

21,96 مليون درهم
مبالغ دعم باقي إرجاعها (15 حزبا)
إلى حدود متم مارس 2025
15,07 مليون درهم
دعم لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات
3,36 مليون درهم
دعم لم يتم استعماله
2,88 مليون درهم
دعم استعمل في غير الغايات
651.992 درهم
دعم غير مستحق
35,92 مليون درهم
مبالغ دعم مرجعة
إلى حدود متم مارس 2025
19 مليون درهم
2022
(15 حزبا)
8,07 مليون درهم
2023
(15 حزبا)
8 ,85 مليون درهم
2024
(14 حزبا)
5,73 مليون درهم
نفقات غير مدعمة
بوثائق الاثبات القانونية أو مدعمة بوثائق إثبات غير كافية
%6,27
من النفقات المصرح بصرفها
% 3,72
3,40 مليون درهم
تكاليف أجور مستخدمين لم يتم دعمها بوثائق الإثبات
(6 احزاب)
%0,66
600.835 درهم
تكاليف كراء لم يتم دعمها بوثائق الإثبات
(6 احزاب)
%1,47
1,34 مليون درهم
نفقات أخرى لم يتم دعمها بوثائق الإثبات
(8 احزاب)
%0.42
383.434 درهم
نفقات لم يتم دعمها بوثائق إثبات كافية أو في غير اسم الحزب
(7 احزاب)
1,72 مليون درهم
موارد غير مدعمة
بوثائق الإثبات القانونية او لم تحترم سقف التحصيل نقدا
1,64%
من الموارد المصرح بتحصيلها
853.165 درهم
موارد ذاتية لم يتم دعمها بوثائق الإثبات
(4 احزاب)
865.900 درهم
موارد ذاتية تم استخلاصها نقدا تتجاوز السقف المحدد قانونا
(5 احزاب)

الجزء الأول:

النتائج العامة لتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

أولًا: وضعية الموارد والنفقات المصرح بها للمجلس

1. وضعية الموارد المصرح بتحصيلها من طرف 27 حزبًا

بلغت الموارد المصرح بها من طرف هذه الأحزاب السياسية برسم سنة 2023 ما مجموعه 104,97 مليون درهم، موزعة بين الدعم الممنوح من طرف الدولة بنسبة 58% والموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 42%.

جدول 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2023 (27 حزبا)

مساهمة الدولة في تغطية نفقات الأحزاب (بالدرهم)	**60.475.813,21**	نفقات التدبير	60.000.000,01
		إنجاز المهام والدراسات والأبحاث	لا شيء
		تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	375.000,00
		تشجيع تمثيلية النساء	100.813,20
الموارد الذاتية للأحزاب (بالدرهم)	**44.495.147,90**	واجبات الانخراط والمساهمات والهبات	39.598.194,47
		عائدات مالية	104.253,78
		عائدات أخرى	4.792.699,65
مجموع الموارد (بالدرهم)	**104.970.961,11**		

وقد شهدت هذه الموارد انخفاضًا بنسبة 32% مقارنة مع سنة 2022 (152,97 مليون درهم) و79% مقارنة مع سنة 2021 (499,69 مليون درهم)، نظرًا لشمول موارد الأحزاب لسنة 2022 مبالغ الدعم السنوي الإضافي، فيما تضمنت موارد سنة 2021 مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية برسم الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلسي البرلمان والمجالس الجماعية والجهوية (348,29 مليون درهم).

ويوضح الملحق 1 توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2023.

1.1. نسبة تمويل عمومي ناهزت 58% من مجموع موارد الأحزاب السياسية

شكلت حصة التمويل العمومي ما يناهز 58% من مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2023، مقابل 53% سنة 2022. في حين بلغت هذه النسبة 39% سنة 2021 ارتباطًا بسياق تمويل الحملات الانتخابية. واتسمت هذه الحصة بالتفاوت بين الأحزاب، حيث بلغت 100% بالنسبة لخمسة أحزاب وتراوحت بين 76% و 99% بالنسبة لتسعة أحزاب وما بين 36% و57% بالنسبة لثلاثة أحزاب. فيما لم تستفد باقي الأحزاب (16 حزباً) من التمويل العمومي، نظراً لعدم استيفائها شرطاً أو أكثر من الشروط المطلوبة قانوناً أثناء مشاركتها في الانتخابات العامة التشريعية لسنة 2021، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 2: حصة الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية من مجموع الموارد (17 حزبًا)

	الأحزاب السياسية		الدعم العمومي (بالدرهم)	الموارد الذاتية (بالدرهم)	مجموع الموارد (بالدرهم)	الدعم العمومي	حصة الدعم العمومي
1	حزب البيئة والتنمية المستدامة		750.000,00	2,28	750.002,28	%100	%100 (5 أحزاب)
2	الحزب المغربي الحر		750.000,00	0,45	750.000,45	%100	
3	حزب الأمل		750.000,00	0	750.000,00	%100	
4	حزب الشورى والاستقلال		750.000,00	0	750.000,00	%100	
5	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		750.000,00	169,21	750.169,21	%100	
6	حزب الاتحاد الدستوري		3.261.112,22	41.511,53	3.302.623,75	%99	%75 إلى 99% (9 أحزاب)
7	حزب العمل		750.000,00	18.000,00	768.000,00	%98	
8	حزب جبهة القوى الديمقراطية		750.000,00	29.000,00	779.000,00	%96	
9	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي		3.000.000,00	314494,89	3314494,89	%91	
10	حزب الديمقراطيين الجدد		1.125.000,00	199.000,00	1.324.000,00	%85	
11	حزب الوسط الاجتماعي		750.000,00	131.000,00	881.000,00	%85	
12	حزب الأصالة والمعاصرة		11.675.396,28	2.993.700,00	14.669.096,30	%80	
13	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		4.928.053,28	1.247.519,80	6.175.573,08	%80	
14	حزب التقدم والاشتراكية		3.626.988,04	1.175.659,40	4.802.647,44	%76	
15	حزب الاستقلال		10.191.463,26	7.604.840	17.796.303,30	%57	أقل من 75% (3 أحزاب)
16	حزب العدالة والتنمية		2.634.066,64	2.349.037,83	4.983.104,47	%53	
17	حزب التجمع الوطني للأحرار		14.033.733,49	24.656.455,97	38.690.189,50	%36	
18	حزب الحركة الشعبية		-	3.236.567,41	3.236.567,41	-	أحزاب لم تستفد من دعم الدولة (16 حزبا)
19	الحزب الاشتراكي الموحد		-	438.108,15	438.108,15	-	
20	حزب الإنصاف		-	6.000,00	6.000,00	-	
21	حزب الخضر المغربي		-	2.240,32	2.240,32	-	
22	حزب المجتمع الديمقراطي		-	61,66	61,66	-	
23	حزب النهج الديمقراطي العمالي		-	51.779,00	51.779,00	-	
24	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية		-	-	-	-	
25	حزب الوحدة والديمقراطية		-	-	-	-	
26	حزب الإصلاح والتنمية		-	-	-	-	
27	حزب النهضة والفضيلة		-	-	-	-	
28	حزب النهضة		-	-	-	-	
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية		-	-	-	-	
30	الحزب الديمقراطي الوطني		-	-	-	-	
31	حزب العهد الديمقراطي		-	-	-	-	
32	حزب القوات المواطنة		-	-	-	-	
33	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية		-	-	-	-	
المجموع العام			**60 475 813,21**	**44 495 147,90**	**104 970 961,11**	**%58**	

المصدر: المعطيات المضمنة في الحسابات السنوية للأحزاب السياسية، معالجة المجلس الأعلى للحسابات

2.1. انخفاض الموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 38% بسبب تراجع العائدات غير الجارية وواجبات الانخراط والمساهمات مقارنة مع سنة 2022

بلغت الموارد الذاتية للأحزاب السياسية، على المستوى الإجمالي، ما مجموعه 44,49 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضًا ملحوظًا بأزيد من 38% مقارنة مع 71,79 مليون درهم سنة 2022، فيما سجلت ارتفاعًا بالنسبة لعشرة أحزاب (حزب الاستقلال، وحزب الحركة الشعبية، وحزب الاتحاد الدستوري، وحزب جبهة القوى الديمقراطية، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الديمقراطيين الجدد، وحزب الوسط الاجتماعي، وحزب الإنصاف، وحزب الخضر المغربي، وحزب النهج الديمقراطي العمالي).

وتتوزع هذه الموارد أساسًا بين واجبات الانخراط والمساهمات (89%) وعائدات غير جارية (10,77% شملت بيع أصول ثابتة والتبرعات وإلغاء الديون) وعائدات مالية (0,23%).

ويعزى انخفاض هذه الموارد، مقارنة مع سنة 2022، أساسًا إلى تراجع العائدات غير الجارية من 19,21 مليون درهم إلى 4,79 مليون درهم، وواجبات الانخراط والمساهمات من 52,49 مليون درهم إلى 39,60 مليون درهم.

وبالمقابل، سجلت العائدات المالية ارتفاعًا من 95.473,16 درهم إلى 104.253,78 درهم دون تأثير يذكر على منحى تطور الموارد الذاتية. وقد تم تحقيق هذه العائدات أساساً من طرف حزب العدالة والتنمية (62.236,09 درهم) وحزب التجمع الوطني للأحرار (41.955,97 درهم).

وقد سجلت العائدات غير الجارية انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 75%، هم أساسًا حزب الأصالة والمعاصرة، الذي انتقلت عائداته غير الجارية من 14,68 مليون درهم إلى 6.330,00 درهم، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من 616.835,13 درهم إلى 75.315,74 درهم، وحزب التجمع الوطني للأحرار من 99.800,00 درهم إلى 3.500,00 درهم، وحزب العدالة والتنمية من 70.424,52 درهم إلى 18.699,72 درهم، فيما لم يصرح حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بأي عائدات غير جارية، في المقابل، سجل حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، المندمج في الحزب سالف الذكر، ما يناهز 133.162,76 درهمًا خلال سنة 2022.

ويبين الجدول التالي تطور الموارد الذاتية للأحزاب السياسية خلال فترة 2021-2023:

جدول 3: تطور الموارد الذاتية للأحزاب السياسية خلال الفترة 2021-2023

الموارد الذاتية	2021	2022	2023
واجبات الانخراط والمساهمات	84.598.702,41	52.487.547,54	39.598.194,47
عائدات غير جارية	7.837.802,26	19.208.781,20	4.792.699,65
عائدات مالية	160.223,34	95.473,16	104.253,78
المجموع (بالدرهم)	**92.596.728,01**	**71.791.801,90**	**44.495.147,90**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

3.1. منح الدعم العمومي ل 17 حزباً من أصل 33 بنسبة 43 % من الاعتمادات المفتوحة المرصودة له بقانون المالية

رصدت الدولة، في قانون المالية لسنة 2023، اعتمادات مالية قدرها 140 مليون درهم في إطار الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية والمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث، وذلك عملًا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 33). وقد **تم صرف 43% من هذه الاعتمادات لفائدة 17 حزبًا من أصل 33** (60,38 مليون درهم)، بالإضافة إلى صرف مبلغ دعم مخصص لتشجيع تمثيلية النساء (100.813,20 درهم) لفائدة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

في المقابل، استناد إلى المعطيات الواردة من المصالح المختصة بوزارة الداخلية، لم يتم صرف الدعم العمومي لفائدة 16 حزباً لعدم استيفائها شرطاً أو أكثر من الشروط المطلوبة قانوناً. ويتعلق الأمر بكل من حزب الحركة الشعبية، وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الخضر المغربي، وحزب الوحدة والديمقراطية، وحزب الإنصاف، وحزب النهضة والفضيلة، وحزب النهضة، وحزب الإصلاح والتنمية، وحزب المجتمع الديمقراطي، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب العهد الديمقراطي، وحزب النهج الديمقراطي العمالي، وحزب القوات المواطنة، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

4.1. انخفاض في الدعم السنوي الممنوح من طرف الدولة بنسبة 25,5% مقارنة بسنة 2022، وذلك ارتباطًا بعدم صرف الدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث لفائدة الأحزاب

بلغ إجمالي الدعم الممنوح من طرف الدولة للأحزاب السياسية ما قدره 60,48 مليون درهم، مسجلًا بذلك انخفاضًا بنسبة 25,5% مقارنة بسنة 2022 (81,17 مليون درهم)، ارتباطًا بعدم صرف الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث لفائدة الأحزاب خلال سنة 2023.

وتوزع هذا الدعم بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (99,21%)، والدعم المخصص لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (0,62%)، والدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء (0,17%). ويبين الجدول التالي تطور الدعم العمومي الممنوح للأحزاب خلال الفترة 2021-2023:

جدول 4: تطور مبالغ الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية خلال الفترة 2021-2023

مساهمة الدولة لتغطية مصاريف الأحزاب السياسية	2021	2022	نسبة الارتفاع	2023	نسبة الانخفاض
مصاريف التدبير	58.593.750,01	60.000.000,01	2%	60.000.000,01	-
تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	-	842.796,00	-	375.000,00	%55
تشجيع تمثيلية النساء	212.472,27	230.757,16	%9	100.813,20	%56
المهام والدراسات والأبحاث	-	20.100.000,00	-	0,00	-
المجموع (بالدرهم)	58 806 222,28	81.173.553,17	%38	60.475.813,21	%25
الحملات الانتخابية	348 288 530,61	-		-	

المصدر: معطيات مديرية الشؤون الانتخابية بوزارة الداخلية والحسابات السنوية للأحزاب السياسية

5.1. استفادة حزب واحد من مساهمة الدولة لتغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي بمبلغ 375.000 درهم

خلال سنة 2023، استفاد **حزب واحد**، وهو حزب الديمقراطيين الجدد، من مبلغ قدره 375.000,00 درهم، برسم دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، مقابل ثلاثة أحزاب استفادت خلال سنة 2022 من مساهمات بمبلغ إجمالي قدره 842.796,00 درهم. في حين، فقد حزبان حقهما في الاستفادة من مساهمة الدولة لتنظيم مؤتمريهما الوطنيين العاديين خلال سنة 2023، وهما الحزب الاشتراكي الموحد وحزب الخضر المغربي، وذلك لعدم استيفائهما شرطًا أو أكثر من الشروط القانونية المطلوبة للاستفادة من الدعم العمومي.

6.1. استفادة حزب واحد من دعم عمومي بقيمة 100.813,20 درهم لتشجيع تمثيلية النساء

في إطار صندوق الدعم المتعلق بتشجيع تمثيلية النساء، تقوم المصالح المختصة بوزارة الداخلية سنويًا بالإعلان عن طلبات إبداء الاهتمام لتمويل المشاريع لفائدة الأحزاب السياسية والجمعيات المغربية الناشطة في مجال بناء قدرات النساء فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وإدارة الشؤون العامة. ويحدد سقف دعم الدولة في مبلغ 200 ألف درهم لكل مشروع، في حدود 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع (القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 14-618 بتاريخ 3 مارس 2014 المتعلق بمنح الدعم المخصص لتعزيز تمثيلية النساء).

في هذا الإطار، استفاد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من دعم بقيمة 100.813,20 درهم لتشجيع تمثيلية النساء، مقابل دعم بقيمة 230.757,16 درهم سنة 2022 استفاد منه كذلك حزب واحد، وما مجموعه 212.472,27 درهم سنة 2021 استفادت منه أربعة أحزاب **(الملحق 2).**

7.1. 92% من مجموع الموارد تم التصريح بها من طرف تسعة أحزاب

من بين مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2023، والتي بلغت **104,97 مليون درهم**، بلغت موارد تسعة أحزاب حوالي 96,97 مليون درهم، أي ما يعادل 92% من المبالغ المصرح بها.

في هذا الصدد، أنجزت **ثلاثة أحزاب** موارد تتراوح ما بين **14 و39 مليون درهم**، وهي حزب التجمع الوطني للأحرار (38,69 مليون درهم) وحزب الاستقلال (17,80 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (14,67 مليون درهم).

في نفس الإطار، تراوحت موارد **ستة أحزاب** ما بين **3 و7 مليون درهم**، وهي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (6,18 مليون درهم)، وحزب العدالة والتنمية (4,98 مليون درهم)، وحزب التقدم والاشتراكية (4,80 مليون درهم)، وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي (3,31 مليون درهم)، وحزب الاتحاد الدستوري (3,30 مليون درهم)، وحزب الحركة الشعبية (3,24 مليون درهم).

فيما حقق 14 حزبًا موارد بمبلغ 8 مليون درهم، أي 8% من إجمالي الموارد، ولم تصرح أربعة أحزاب أخرى بأي موارد برسم السنة المعنية، وهي حزب الوحدة والديمقراطية، وحزب النهضة، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني.

ويوضح المبيان التالي توزيع هذه الموارد:

مبيان 1: توزيع مجموع موارد 27 حزبًا التي أدلت بحساباتها برسم 2023 (مليون درهم)

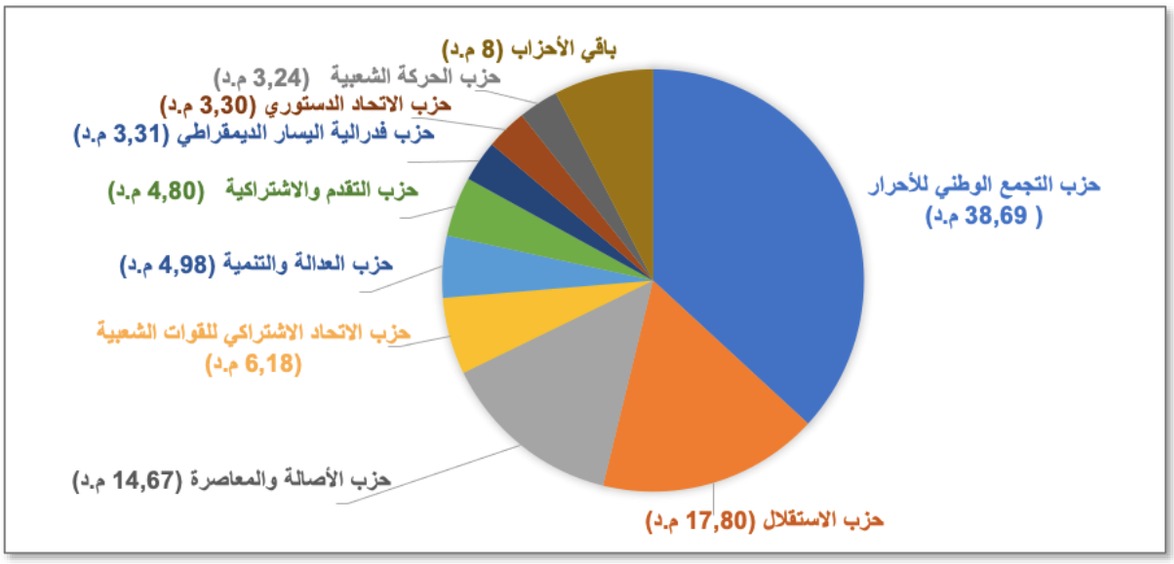

2. وضعية تنفيذ النفقات المصرح بصرفها من طرف 27 حزبًا

1.2. تنفيذ 68% من النفقات الإجمالية من طرف ثلاثة أحزاب

تم تنفيذ ما يناهز 68% من النفقات المصرح بصرفها من طرف ثلاثة أحزاب، أي 61,63 مليون درهم من أصل 91,37 مليون درهم، فيما أنجزت 24% من النفقات من طرف سبعة أحزاب، و8% من طرف 17 حزبًا.

في هذا الصدد، نفذ كل من حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاستقلال ما بين 18% و30% من إجمالي النفقات المصرح بها.

كما نفذت أحزاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والعدالة والتنمية، والتقدم والاشتراكية، وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، والاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والديمقراطيين الجدد ما بين 1% و6% من إجمالي النفقات المصرح بها. فيما لم تتعد نسبة تنفيذ النفقات من طرف كل واحد من الأحزاب المتبقية (17 حزبا) سقف 1%.

جدول 5: توزيع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية (27 حزبا)

مستوى نسبة النفقات	الحزب	المبلغ بالدرهم	النسبة	
ما بين 15% و30%	.1 حزب التجمع الوطني للأحرار	27 505 133,31	%30	%68 (3 أحزاب)
	.2 حزب الأصالة والمعاصرة	18 051 133,01	%20	
	.3 حزب الاستقلال	16 075 338,46	%18	
ما بين 1% و14%	.4 حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 598 567,70	%5	%24 (7 أحزاب)
	.5 حزب العدالة والتنمية	4 559 369,06	%5	
	.6 حزب التقدم والاشتراكية	3 316 667,83	%4	
	.7 حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	3 002 723,51	%3	
	.8 حزب الاتحاد الدستوري	2 783 099,30	%3	
	.9 حزب الحركة الشعبية	2 673 834,54	%3	
	.10 حزب الديمقراطيين الجدد	1 113 494,98	%1	
أقل من 1%	.11 حزب الشورى والاستقلال	805 937,92	%0,88	%8 (17 حزبا)
	.12 حزب جبهة القوى الديمقراطية	803 542,07	%0,88	
	.13 حزب العمل	771 656,26	%0,84	
	.14 الحزب الاشتراكي الموحد	767 870,90	%0,84	
	.15 حزب الوسط الاجتماعي	754 391,34	%0,83	
	.16 حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	745 696,31	%0,82	
	.17 حزب البيئة والتنمية المستدامة	640 814,73	%0,70	
	.18 حزب الأمل	569 263,81	%0,62	
	.19 الحزب المغربي الحر	563 423,28	0,62%	
	.20 حزب الخضر المغربي	529 447,52	%0,58	
	.21 حزب المجتمع الديمقراطي	229 859,81	%0,25	
	.22 حزب الوحدة والديمقراطية	210 042,24	%0,23	
	.23 حزب الإنصاف	155 500,40	%0,17	
	.24 حزب النهج الديمقراطي العمالي	67 949,60	%0,07	
	.25 حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	66 520,00	%0,07	
	.26 حزب النهضة	11 933,42	%0,01	
	.27 الحزب الديمقراطي الوطني	781,00	%0,001	
أحزاب لم تقدم حساباتها (6 أحزاب)	.28 حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية			
	.29 حزب الإصلاح والتنمية			
	.30 حزب النهضة والفضيلة			
	.31 حزب العهد الديمقراطي			
	.32 حزب القوات المواطنة			
	.33 حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية			
المجموع العام		91 373 992,31	%100	

ويلخص **الملحق 5** تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023.

2.2. اتسام النفقات الإجمالية للأحزاب بهيمنة تكاليف التسيير (92,35%)

بلغت النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية ما مجموعه **91,37 مليون درهم** برسم سنة 2023، توزعت على النحو التالي:

- تكاليف التسيير: 84,39 مليون درهم.(92,35 %) ؛
- اقتناء أصول ثابتة: 5,08 مليون درهم.(5,56%) ؛
- تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية: 1,21 مليون درهم.(1,33%) ؛

- المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث: 552.400,00 درهم (0,60%)، مدرجة من طرف حزب العدالة والتنمية ضمن مصاريفه لسنة 2023؛
- المصاريف المرتبطة بتشجيع تمثيلية النساء: 144.018,85 درهم.(0,16%) .

ويبين **الملحق 6** توزيع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية بشكل تفصيلي حسب طبيعتها.

3.2. انخفاض تكاليف تسيير الأحزاب بنسبة 5,55% مقارنة مع سنة 2022

بلغت تكاليف التسيير ما مجموعه 84,39 مليون درهم، مقابل 89,35 مليون درهم سنة 2022، مسجلة بذلك انخفاضًا بنسبة 5,55% كما يوضح المبيان التالي:

مبيان 2: تطور تكاليف تسيير الأحزاب السياسية برسم سنتي 2022 و2023 حسب طبيعتها (مليون درهم)

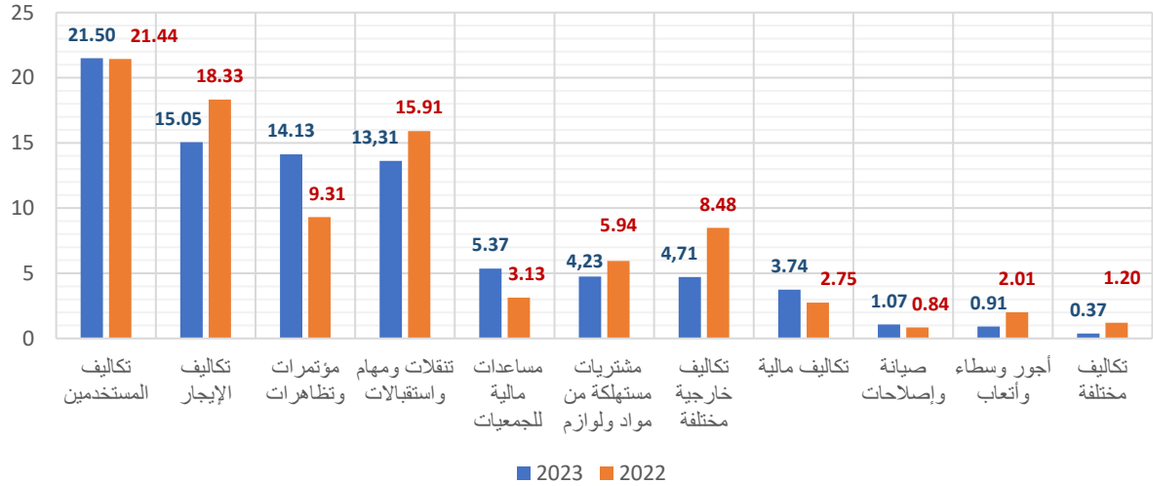

وتتوزع تكاليف التسيير برسم سنة 2023 ما بين تكاليف المستخدمين (25%)، وتكاليف الإيجار (18%)، وتكاليف التظاهرات (17%)، وتكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات (16%)، والمساعدات المالية الممنوحة للجمعيات (6%)، وتكاليف المشتريات من مواد ولوازم (5%)، وتكاليف خارجية مختلفة (6%)، وتكاليف مالية (4%)، بالإضافة إلى تكاليف أخرى مختلفة (3%).

4.2. نفقات بمبلغ 1,21 مليون درهم تتعلق بتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية لثلاثة أحزاب

بلغت مصاريف تنظيم المؤتمرات ما مجموعه **1.214.034,48 درهم** بمناسبة تنظيم ثلاثة أحزاب لمؤتمراتها الوطنية العادية، مقابل 19,90 مليون درهم (13 حزبًا) سنة 2022، و249.977,80 درهم سنة 2021 (حزب واحد).

جدول 6: المصاريف المصرح بصرفها في تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (3 أحزاب)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات المصرح بها من طرف الحزب بالدرهم	مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	
			المبلغ بالدرهم	النسبة
1	الحزب الاشتراكي الموحد	767.870,90	528.474,48	%69
2	حزب الديمقراطيين الجدد	1.113.494,98	379.990,00	%34
3	حزب الخضر المغربي	529 447,52	305.570,00	%58
المجموع		**2.410.813,40**	**1.214.034,48**	**%50**

5.2. تكاليف اقتناء أصول ثابتة بما مجموعه 5,08 مليون درهم همت 14 حزبًا

صرح 14 حزبًا بنفقات تتعلق بتكاليف اقتناء أصول ثابتة بما يناهز 5,08 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضًا مقارنة مع سنتي 2022 (6,63 مليون درهم) و2021 (7,65 مليون درهم).

جدول 7: النفقات المتعلقة باقتناء أصول ثابتة (14 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات المصرح بها من طرف الحزب بالدرهم	اقتناء أصول ثابتة	
			المبلغ بالدرهم	النسبة
1	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	3 002 723,51	1 720 130,31	%57,29
2	حزب الاتحاد الدستوري	2 783 099,30	946 990,00	%34,03
3	الحزب المغربي الحر	563 423,28	112 286,00	%19,93
4	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	745 696,31	116 189,00	%15,58
5	حزب جبهة القوى الديمقراطية	803 542,07	87 450,60	%10,88
6	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 598 567,70	418 204,00	%9,09
7	حزب العدالة والتنمية	4 559 369,06	283 360,00	%6,21
8	حزب الاستقلال	16 075 338,46	649 418,36	%4,04
9	حزب الحركة الشعبية	2 673 834,54	88 920,00	%3,33
10	حزب التجمع الوطني للأحرار	27 505 133,31	590 482,06	%2,15
11	حزب الأمل	569 263,81	11 500,00	%2,02
12	الحزب الاشتراكي الموحد	767 870,90	9 996,00	%1,30
13	حزب التقدم والاشتراكية	3 316 667,83	38 720,00	%1,17
14	حزب الشورى والاستقلال	805 937,92	2 199,00	%0,27
	المجموع	**68 770 468,00**	**5 075 845,33**	**%7,38**

6.2. نفقات قدرها 144.018,85 درهم همت تشجيع تمثيلية النساء لحزب واحد

بلغت مصاريف تشجيع تمثيلية النساء 144.018,85 درهم تم إنجازها من طرف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وقد مثلت هذه المصاريف 3,13% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الحزب برسم سنة 2023.

ثانياً: نتائج تدقيق الموارد وفحص صحة النفقات

1. صحة الموارد: تسجيل نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا

بلغ مجموع مبالغ الموارد التي كانت موضوع ملاحظات من طرف المجلس ما يزيد عن 1,72 مليون درهم، وهمت ثمانية أحزاب، أي ما يعادل 1,64% من مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2023 من قبل الأحزاب السياسية، والتي بلغت 104,25 ملايين درهم، مقابل نسبة 3% خلال سنة 2022.

وفيما يلي أبرز الملاحظات المسجلة في هذا الإطار:

1.1. تحصيل موارد ذاتية بقيمة 853.164,60 درهم غير مدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية

سجل المجلس نقائص على مستوى تبرير جزء من الموارد المصرح بها من طرف أربعة أحزاب، حيث لم يتم دعم تحصيل مبلغ إجمالي قدره 853.164,60 درهم بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب المحددة بالملحق رقم 3 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما ما يتعلق بإعلان العمليات الدائنة وما يفيد تحصيل الموارد.

وتتعلق هذه الموارد بالأحزاب التالية:

- حزب العدالة والتنمية: لم يقدم الحزب أي وثائق مثبتة بشأن تحصيل واجبات المنخرطين ومساهمات المنتخبين على مستوى تمثيليات الحزب المحلية بمبلغ إجمالي قدره 556.785,60 درهم، ويتعلق الأمر بإعلان عن عملية "دائنة" وإيصال دفع النقود؛
- حزب الوحدة والديمقراطية: قام الحزب بإيداع مبالغ بما مجموعه 123.600,00 درهم بالحساب البنكي للحزب، عبارة عن ديون، دون تقديم أي وثيقة بشأن تحصيلها وكذا صفة مانحيها، فيما يخص ما يفيد تحصيل هذه الموارد والإعلان عن عمليات دائنة. كما لم يدل الحزب ضمن الوثائق المقدمة في الحساب السنوي، بوثائق إثبات تحصيل المبالغ المودعة بالصندوق (46.000,00 درهم)، ويتعلق الأمر بإيصال دفع النقود أو ما يفيد تحصيل هذه المبالغ.

  وقدم الحزب، ضمن جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، وثيقة تُثبت توصل الوكالة البنكية بمراسلة من الحزب بشأن وثائق إثبات تحصيل مبالغ إجمالية قدرها 123.600,00 درهم. كما أكد، بخصوص مبلغ 46.000,00 درهم، أنه يمثل مساهمات موجهة لتمويل الصندوق من قبل الأعضاء المانحين، دون أن يكون مدعومًا بأي وثيقة إثبات.
- حزب الشورى والاستقلال: لم يقدم الحزب أي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المشار إليها، بشأن المبالغ المودعة بالصندوق بمبلغ إجمالي قدره 75.000,00 درهم، ويتعلق الأمر بإيصال دفع النقود أو ما يفيد تحصيل هذه المبالغ. وضمن جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أوضح الحزب أن المبلغ تم صرفه لتغطية نفقات التسيير اليومي للحزب؛
- حزب النهج الديمقراطي العمالي: لم يقدم الحزب وثائق الإثبات القانونية فيما يخص تحصيل عائدات بمبلغ قدره 51.779,00 درهم، تم تحصيلها دون تقديم وثائق الإثبات القانونية، ويتعلق الأمر بإعلان عن عملية "دائنة" أو إيصال دفع النقود.

جدول 8: وضعية تحصيل موارد الأحزاب السياسية غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية (4 أحزاب)

	الحزب السياسي	موارد لم تقدم بشأن تحصيلها وثائق الإثبات القانونية ضمن الحساب السنوي أو خلال المرحلة التواجهية (بالدرهم)
1	حزب العدالة والتنمية	556 785,60
2	حزب الوحدة والديمقراطية	169 600,00
3	حزب الشورى والاستقلال	75 000,00
4	حزب النهج الديمقراطي العمالي	51 779,00
	المجموع	**853.164,60**

2.1. الاستخلاص نقدًا لمبالغ قدرها 865.900,00 درهم من خلال تسديدات تتجاوز السقف المحدد قانونًا (10.000 درهم)

قامت خمسة أحزاب بتحصيل مبالغ نقداً بما مجموعه 865.900,00 درهم، من خلال تسديدات يتجاوز كل واحد منها سقف 10.000 درهم المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40)، التي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية، وحزب الديمقراطيين الجدد، وحزب الإنصاف، وحزب الوسط الاجتماعي، وحزب الشورى والاستقلال.

جدول 9: وضعية تحصيل موارد الأحزاب السياسية في غياب احترام سقف التحصيل نقدا (5 أحزاب)

	الحزب السياسي	مبالغ محصلة نقدا لفائدة الحزب رغم تجاوز قيمتها 10.000 درهم
1	حزب الديمقراطيين الجدد	649 000,00
2	حزب الإنصاف	77 900,00
3	حزب الشورى والاستقلال	75 000,00
4	حزب جبهة القوى الديمقراطية	39 000,00
5	حزب الوسط الاجتماعي	25 000,00
	المجموع	**865 900,00**

2. صحة النفقات: تسجيل نقائص على مستوى دعم صرف 6,27% من مجموع النفقات المصرح بها بوثائق الإثبات القانونية

بلغ مجموع النفقات التي سجل المجلس بشأنها نقائص ما يناهز 5,73 مليون درهم من أصل 91,37 مليون درهم، أي ما يعادل 6,27% من مجموع النفقات المصرح بصرفها، مقابل 26% من مجموع النفقات المصرح بها سنة 2022 و4% سنة 2021.

وقد همت هذه النقائص 17 حزبًا، تتوزع ما بين نفقات غير مبررة بوثائق الإثبات القانونية (93,3%) ونفقات مدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية (5,4%) أو معنونة في غير اسم الحزب (1,3%). وتعزى هذه الوضعية أساسًا إلى عدم الإدلاء ببعض الوثائق والمستندات المثبتة المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية الجاري بها العمل، فيما يخص أساسًا صرف أجور المستخدمين والتعويضات، وكذا النفقات المتعلقة بكراء المقرات الحزبية.

وفي ما يلي الملاحظات المسجلة بهذا الخصوص:

1.2. محدودية دعم نفقات أجور مستخدمي ستة أحزاب بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يمثل 3,72% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية

لم تقم ستة أحزاب بدعم النفقات المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين والمساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما مجموعه 3,40 مليون درهم، بوثائق الإثبات القانونية،

أي ما يعادل 16% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية و3,72% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية، كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول 10: وضعية النفقات المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية (6 أحزاب)

	الحزب السياسي	مجموع النفقات المصرح بها من طرف الحزب بالدرهم	صرف الأجور والتعويضات دون دعمها بوثائق الإثبات القانونية		موضوع النفقات
			المبلغ بالدرهم	النسبة	
1	حزب الاستقلال	**16 075 338,46**	1 798 436,88	%11,19	أجور المستخدمين ومساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعويضات
2	حزب الحركة الشعبية	**2 673 834,54**	1 084 013,47	%40,54	أجور المستخدمين
3	الحزب الاشتراكي الموحد	**767 870,90**	60 000,00	%7,81	أجور المستخدمين
4	حزب الخضر المغربي	**529 447,52**	61 879,20	%11,69	أجور المستخدمين
5	حزب العمل	**771 656,26**	259 450,00	%33,62	أجور المستخدمين وتعويضات ومكافآت
6	حزب المجتمع الديمقراطي	**229 859,81**	138 000,00	%60,04	أجور المستخدمين
	المجموع	**21 048 007,49**	**3 401 779,55**	**%16,16**	

وقد سجل المجلس تحسناً في وضعية تبرير الأحزاب السياسية للنفقات المتعلقة بأجور وتعويضات مستخدميها، إذ انتقل عدد الأحزاب المعنية بملاحظات المجلس بهذا الخصوص من 17 حزبًا برسم سنة 2022 إلى ستة أحزاب برسم سنة 2023.

وللإشارة، قامت تسعة أحزاب معنية بالملاحظة خلال سنة 2022، بتسوية وضعيتها (حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية، وحزب الوسط الاجتماعي، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي المندمج في حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، وحزب العدالة والتنمية، وحزب البيئة والتنمية المستدامة).

وجدير بالذكر أن الأحزاب السياسية ملزمة بموجب مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (قائمة الوثائق المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية)، بدعم نفقات أجور وتعويضات المستخدمين بعدة وثائق تتعلق بتبرير اللجوء للمنافسة لتوظيف كفاءات تتوفر على المؤهلات المطلوبة (نسخة من الإعلان بفتح باب الترشيح، وشهادة تثبت المؤهلات العلمية والتجربة المهنية، ومحضر الشروع في العمل، ونسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية)، وبتسوية الحزب المشغل لوضعيتهم القانونية (عقد العمل، والعقد الملحق في حالة التجديد أو التغيير) وتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد (شهادة الانخراط والتسجيل (الحزب)، وبيان شهري بالتصريح بالأجور المتحصل عليها فعليًا، وورقة أداء الاشتراكات).

كما أن الأحزاب ملزمة بتبرير التعويضات والمكافآت الممنوحة لمستخدميها (مقرر منح التعويض أو المكافأة يبين عناصر احتساب المبلغ الممنوح)، وكذا بتبرير صرف الأجور عن مختلف الخدمات واستخدام أشخاص غير منتمين للحزب للقيام ببعض الأعمال (نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وإشهاد مقدم الخدمة يبرز طبيعة الخدمة أو العمل المنجز وتسلمه للأجر).

2.2. عدم دعم صرف نفقات كراء مقرات ستة أحزاب بعقود وإيصالات الكراء، ناهزت 5% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية

سجل المجلس عدم قيام ستة أحزاب بدعم النفقات المتعلقة بكراء مقراتها، بما مجموعه 600.834,83 درهم، بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يناهز 1% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، و5% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 11: وضعية صرف النفقات المتعلقة بكراء مقرات الأحزاب غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية (6 أحزاب)

	الحزب السياسي	مجموع النفقات المصرح بها من طرف الحزب بالدرهم	صرف الأكرية دون دعمها بوثائق الإثبات القانونية	
			المبلغ بالدرهم	النسبة
1	حزب الخضر المغربي	529 447,52	118 600,00	%22,40
2	الحزب الاشتراكي الموحد	767 870,90	38 767,83	%5,05
3	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 598 567,70	221 600,00	%4,82
4	حزب العدالة والتنمية	4 559 369,06	184 699,00	%4,05
5	حزب العمل	771 656,26	27 168,00	%3,52
6	الحزب المغربي الحر	563 423,28	10 000,00	%1,77
	المجموع	**11 790 334,72**	**600 834,83**	**%5,10**

وتشكل نفقات كراء مقرات الأحزاب غير المدعَّمة بوثائق الإثبات ما يزيد عن 22% بالنسبة لحزب الخضر المغربي، وما بين 1% و6% بالنسبة لأحزاب الاشتراكي الموحد، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والعدالة والتنمية، والعمل، والمغربي الحر.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الأحزاب ملزمة بدعم صرف نفقات كراء مقراتها بوثائق إثبات الاستغلال (عقد الإيجار الأصلي والعقد الملحق في حالة التغيير) وتوصل مالكي العقارات بالمبالغ المصرح بصرفها (إيصالات الكراء)، وذلك طبقًا للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (قائمة الوثائق المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية).

3.2. عدم دعم صرف نفقات أخرى، خارج نفقات الأجور والأكرية، من طرف ثمانية أحزاب، بوثائق الإثبات القانونية، ناهزت 1,47% من مجموع النفقات المصرح بها

بلغ مجموع النفقات التي لم يتم بشأن صرفها تقديم وثائق الإثبات القانونية (خارج نفقات الأجور والأكرية) ما يناهز 1,34 مليون درهم، همت ثمانية أحزاب، وهو ما يعادل 1,47% من مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية، و4,45% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية.

وسجل المجلس تحسنًا في دعم صرف النفقات غير الأجور وتكاليف الكراء بوثائق الإثبات القانونية بنسبة 66%، حيث انخفض مجموع النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية من 3,98 مليون درهم سنة 2022 إلى 1,34 مليون درهم سنة 2023.

جدول 12: وضعية النفقات غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية، خارج نفقات الأجور والأكرية (8 أحزاب)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات بالدرهم	نفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية		موضوع النفقات
			المبلغ بالدرهم	النسبة	
1	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	66 520,00	66 520,00	%100	جميع نفقات الحزب
2	حزب النهج الديمقراطي العمالي	67 949,60	61 154,64	%90	نفقات مختلفة
3	حزب العدالة والتنمية	4 559 369,06	723 620,00	%15,87	نفقات مختلفة
4	حزب البيئة والتنمية المستدامة	640 814,73	21 000,00	%3,28	نفقات متعلقة بالاستقبالات
5	حزب الاستقلال	16 075 338,46	408 488,56	%2,54	مصاريف المفتشيات
6	حزب الديمقراطيين الجدد	1 113 494,98	12 540,00	%1,13	نفقتين متعلقتين بالنقل
7	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 598 567,70	35 000,00	%0,76	مصاريف منتدى الشباب ومصاريف الاستقبالات
			8 000,00	%0,17	مصاريف المهام والإقامة بالخارج
8	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	3 002 723,51	4 000,00	%0,13	نفقات مختلفة
	المجموع	**30 124 778,04**	**1 340 323,20**	**%4,45**	

وتشكل هذه النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية ما يناهز 90% إلى 100% بالنسبة لحزبين، هما الاتحاد المغربي للديمقراطية والنهج الديمقراطي العمالي، و16% بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، وأقل من 4% بالنسبة لباقي الأحزاب الخمسة (البيئة والتنمية المستدامة، والاستقلال، والديمقراطيين الجدد، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي).

4.2. نفقات سبعة أحزاب مدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية (0,34%) أو في غير اسم الحزب (0,08%) أي ما يناهز 0,42 % من إجمالي النفقات المصرح بها

- **0,34% من مجموع النفقات المصرح بها تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية**

صرحت ثلاثة أحزاب بنفقات بمبلغ إجمالي قدره 308.745,54 درهم تم دعم صرفها بوثائق غير كافية، أي ما يمثل 5,22% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية، و0,34% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، مقابل 0,46% في 2022 و0,04% في 2021.

ويتعلق الأمر بنفقات تم دعمها بفواتير لا تستوفي جميع الشروط المنصوص عليها في النصوص القانونية ذات الصلة، لاسيما القانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49) ومدونة الضرائب (المادتان 145 و146) والمرسوم رقم 2.12.503 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 25).

في هذا الإطار، اكتفى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بدعم صرف نفقات اقتناء الوقود بفَوَاتِير لتعبئة البطاقات مسبقة الدفع، بمبلغ إجمالي قدره 51.000,00 درهم، دون دعمها بوضعيات مفصلة لاستهلاك الوقود، صادرة عن الممون، تُحدد من خلالها الكمية المستهلكة، وثمن الوحدة لكل فترة معينة، بالإضافة إلى السيارات المعنية وإجمالي مبالغ الاستهلاك.

فيما أدلى حزب الأمل بفَوَاتِير لاقتناء الوقود، بمبلغ إجمالي قدره 16.673,54 درهم، تتضمن فقط المبلغ الإجمالي ولا تحدد كمية المنتوج وثمن الوحدة.

ولتبرير صرف نفقات مختلفة، بما مجموعه 70.800,00 درهم، ونفقات الوقود والاستقبالات بما مجموعه 39.981,00 درهم، أدلى حزب الحرية والعدالة الاجتماعية بفَوَاتِير لا تتضمن معلومات مفصلة عن كمية السلعة أو المنتوج أو الكشف المفصل للخدمة وسعر البيع الواجب أداؤه والمتعلق بكل منتوج على حدة، أو بمبلغ الضريبة على القيمة المضافة. كما أدلى بعشر فَوَاتِير أخرى بمبلغ إجمالي قدره 130.291,00 درهم، لا تتضمن مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المطالب بها زيادة على الثمن المشمول فيه بصورة مستقلة.

جدول 13: وضعية النفقات المدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية (3 أحزاب)

	الحزب السياسي	مجموع النفقات بالدرهم	نفقات مدعمة بوثائق غير كافية	
			المبلغ بالدرهم	النسبة
1	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	**745 696,31**	241 072,00	%32,33
2	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	**4 598 567,70**	51 000,00	%1,11
3	حزب الأمل	**569 263,81**	16 673,54	%2,93
المجموع		**5 913 527,82**	**308 745,54**	**%5,22**

- **0,08% من مجموع النفقات المصرح بصرفها تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب**

بلغ مجموع النفقات التي تم تبريرها بوثائق إثبات في غير اسم الحزب ما قدره **74.688,73 درهم**، همت استهلاك الماء والكهرباء والكراء وشراء المحروقات من طرف أربعة أحزاب، أي بنسبة

0,43% من إجمالي نفقات الأحزاب المعنية، و0,08% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، مقابل 1,51% في 2022 و0,04% في 2021، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 14: وضعية النفقات المبررة بوثائق إثبات في غير اسم الحزب (4 أحزاب)

	الحزب السياسي	مجموع النفقات بالدرهم	نفقات مدعَّمة بوثائق في غير اسم الحزب	
			المبلغ بالدرهم	النسبة
1	حزب الاستقلال	16 075 338,46	51 146,01	%0,32
2	حزب العمل	771 656,26	20 400,00	%2,64
3	حزب الإنصاف	155 500,40	1 757,32	%1,13
4	حزب المجتمع الديمقراطي	229 859,81	1 385,40	%0,60
المجموع		**17 232 354,93**	**74 688,73**	**%0,43**

5.2. تتبع صرف الدعم السنوي الإضافي المخصص للأحزاب السياسية برسم سنة 2022: الإدلاء بمخرجات الدراسات الملتزم بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة

خلال سنة 2023، لم يتم صرف الدعم السنوي الإضافي لأي حزب سياسي لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث التي تنجز لفائدتها، مقابل استفادة سبعة أحزاب برسم سنة 2022 من مبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم، وهي: حزب التجمع الوطني للأحرار (5,61 مليون درهم)، وحزب الأصالة والمعاصرة (4,67 مليون درهم)، وحزب الاستقلال (4,08 مليون درهم)، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (1,93 مليون درهم)، وحزب التقدم والاشتراكية (1,45 مليون درهم)، وحزب الاتحاد الدستوري (1,31 مليون درهم)، وحزب العدالة والتنمية (1,05 مليون درهم).

وكما سبق ذكره في تقرير تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2022، فإنه بسبب قصر المدة الفاصلة بين تاريخ صرف الدعم المذكور (ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022) والأجل القانوني لتقديم ملف استعمال الدعم الإضافي للمجلس (متم السنة المعنية، أي سنة 2022)، تعذر على الأحزاب المعنية استعماله خلال نفس السنة. فيما قام حزبان بإرجاع إجمالي الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله (2,76 مليون درهم)، وهما التقدم والاشتراكية والاتحاد الدستوري.

وضمن المجلس في تقريره برسم 2023 نتائج فحص وضعية الإدلاء بمخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، باعتبارها وسيلة إثبات العمل المنجز.

مؤطر 2

المقتضيات القانونية المؤطرة لصرف الدعم السنوي الإضافي

خلال سنة 2021، تم إصدار القانون التنظيمي رقم 07.21 (21 أبريل 2021)، القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي نص على الدعم الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية، من خلال تتميم المادة 32 بالإشارة إلى أنه: **" يصرف دعم سنوي إضافي لفائدة الأحزاب السياسية ... يخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث التي تنجز لفائدتها من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي".**

كما تم، بتاريخ 4 أكتوبر 2021، تتميم القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، حيث تم حصر لائحة الوثائق المثبتة لموارد والمصاريف التي تنجزها الأحزاب السياسية سواء فيما يتعلق بمصاريفها العادية أو تلك المتعلقة باستعمال الدعم العمومي الممنوح لها من طرف الدولة، بما فيه الدعم السنوي الإضافي.

وخلال سنة 2022، تم تغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.293 (5 يوليو 2012) المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه بالمرسوم رقم 2.22.447 (29 يوليو 2022)، الذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي وكذا المراقبة التي سيخضع لها استعماله وفق النقاط التالية:

- تقسم المبالغ الإجمالية للدعم المنصوص عليه في المادة 32 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمقيدة في قانون المالية من كل سنة، بين حصة 50% من المبالغ الإجمالية للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير **وحصة 20 %** لتصرف في شكل دعم سنوي إضافي وحصة 30% للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية للأحزاب السياسية.
- يصرف الدعم السنوي الإضافي للأحزاب السياسية المعنية بناء على **طلب** منها؛
- يخصص الدعم السنوي الإضافي **حصريا** لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية **من طرف الكفاءات المؤهلة** بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل السياسي؛
- تحدد **أوجه صرف** المبالغ بموجب المقتضيات التنظيمية المقررة في هذا الشأن.

➢ الإدلاء بمخرجات الدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022

في إطار تتبع التوصيات الصادرة عن المجلس بشأن **"الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022"**، سجل هذا الأخير إدلاء الأحزاب المعنية (التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال)، بمخرجات تهم الدراسات التي تم توقيع اتفاقيات بشأن إنجازها مع مكاتب الدراسات.

وقد سبق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن أدلى، ضمن الحساب المتعلق بصرف مبلغ الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022 المقدم إلى المجلس، مخرجات عن الدراسات المتعاقد بشأنها في هذا الإطار. كما قدم حزب العدالة والتنمية مخرجات عن الدراسات الملتزم بها، وأعاد مجموع مبالغ الدعم الإضافي المتبقية (الفرق بين تكاليف الدراسات ومبلغ الدعم الممنوح له).

فيما تم إرجاع ما يناهز 2,03 مليون درهم من مبالغ الدعم غير المستعملة من طرف أربعة أحزاب، وهي: الاستقلال (1.126.585,31 درهم)، والعدالة والتنمية (501.226,65 درهم)، والأصالة والمعاصرة (310.158,51 درهم)، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (95.896,03 درهم).

ويبين الجدول التالي هذه الوضعية:

جدول 15: وضعية الإدلاء بمخرجات الدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022 (5 أحزاب)

الحزب	المبلغ الإجمالي للدعم الإضافي (درهم)	المبلغ الإجمالي للاتفاقيات	وضعية الإدلاء بمخرجات الدراسات	عدد الدراسات	مبالغ الدعم غير المستعملة التي تم إرجاعها إلى الخزينة	وضعية الحزب تجاه الخزينة بخصوص الدعم
حزب التجمع الوطني للأحرار	5.613.493,40	5.620.000,00	أدلى الحزب، بتاريخ 31 يوليوز 2024، بمخرجات الدراسات المنجزة.	3		وضعية سليمة تجاه الخزينة
حزب الأصالة والمعاصرة	4.670.158,51	4.360.000,00	أدلى الحزب، بتاريخ 17 أكتوبر 2024، بمخرجات الدراسات المنجزة.	7	أرجع الحزب مبلغ الدعم غير المستعمل بقيمة 310.158,51 درهم	وضعية سليمة تجاه الخزينة
حزب الاستقلال	4.076.585,31	2.950.000,00	أدلى الحزب، بتاريخ 5 يوليوز 2024، بمخرجات الدراسات المنجزة.	5	أرجع الحزب مبلغ الدعم غير المستعمل بقيمة 1.126.585,31 درهم	وضعية سليمة تجاه الخزينة
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1.930.896,03	1.835.000,00	أدلى الحزب ضمن حساب استعمال الدعم الإضافي بمخرجات الدراسات المنجزة.	23	أرجع الحزب مبلغ الدعم غير المستعمل بقيمة 95.896,03 درهم	وضعية سليمة تجاه الخزينة
حزب العدالة والتنمية	1.053.626,2	874.400,00	أدلى الحزب ضمن حساب استعمال الدعم الإضافي وكذا خلال سنة 2024 بمخرجات عن الدراسات المنجزة	5	أرجع الحزب خلال سنة 2023 مبلغ دعم غير مستعمل بقيمة 501.226,65 درهم	وضعية سليمة تجاه الخزينة

➢ الحاجة إلى ملاءمة واستكمال الإطار القانوني المتعلق بالدعم الإضافي

سجل المجلس، في تقريره المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2022، ملاحظات ترتبط بتطبيق المقتضيات المتممة للمرسوم رقم 2.22.293 المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم السنوي وطرق صرفه، المتخذ تطبيقًا للقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 33)، والتي تتعلق، من جهة، بتحديد المرسوم لأجل الإدلاء بمستندات إثبات صرف الدعم الإضافي في متم السنة المعنية بالدعم، في حين حددت مقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الأجل الأقصى لتقديم الحسابات السنوية في متم شهر مارس من السنة الموالية. ومن جهة أخرى، ربط المرسوم المذكور الاستفادة من الدعم الإضافي برسم السنة الموالية **"بالتصريح بمطابقة صرف الأحزاب المعنية للمبالغ الممنوحة لها في هذا الباب للغايات التي منحت من أجلها"** من قِبَل المجلس، مما قد يستشف منه إسناد اختصاص جديد للمجلس غير منصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر (المادة 44) ومدونة المحاكم المالية (المادة 3) في إطار تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي.

ومن أجل الرفع من نجاعة تدبير الدعم السنوي الإضافي وتحقيق الغايات التي منح من أجلها، أوصى المجلس، في تقريره سالف الذكر، رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية بملاءمة مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه مع مقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

6.2. عدم تسجيل ما يفيد تجاوز السقف المحدد قانونًا لتسديد النفقات نقدًا

لم يسجل المجلس ما يفيد عدم تقيد أيٍّ من الأحزاب بالسقف القانوني للتسديد نقدًا، المحدد في 10.000 درهم، وذلك بموجب المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تنص على ما يلي: "يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك."

ويمثل هذا الوضع تطورًا إيجابيًا مقارنةً بسنة 2022، التي سُجل خلالها عدم تقيد خمسة أحزاب بهذا المقتضى، وبسنة 2021، التي بلغ فيها العدد ستة أحزاب.

7.2. عدم تسجيل ما يفيد استخدام الدعم العمومي لغير الغايات المرتبطة بالمصاريف الحزبية

على غرار السنوات السابقة، لم يسجل المجلس ما يفيد استخدام الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية لغير الغايات المرتبطة بمصاريف التدبير.

ويبين **الملحق 7** النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2023.

3. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم مارس 2025

1.3. إرجاع مبلغ إجمالي قدره 35,92 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات، من قبل 24 حزبًا (2022-2024)

قام 24 حزباً بإرجاع جزء من الدعم الممنوح لها إلى الخزينة بما مجموعه 35,92 مليون درهم، وذلك خلال سنوات 2022 (19 مليون درهم) و2023 (8,07 مليون درهم) و2024 (8,85 مليون درهم، إلى حدود متم شهر مارس 2025).

وتخص هذه المبالغ:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب برسم اقتراعات سابقة (28,71 مليون درهم)؛
- المساهمة في تغطية مصاريف التدبير (2,42 مليون درهم)؛
- المساهمة في تغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (4,79 مليون درهم).

ويبين الجدول التالي توزيع مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة إلى حدود متم مارس 2025:

جدول 16: توزيع مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة إلى حدود متم مارس 2025 (*) (24 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	مبالغ الدعم المرجعة خلال الفترة 2022-2024 بالدرهم			
		2022	2023	2024	المجموع
1	حزب التجمع الوطني للأحرار	11 977 681,11	291 186,24		12 268 867,35
2	حزب العدالة والتنمية	2 893 000,00	3 395 007,40	2 891 341,27	9 179 348,67
3	حزب الاستقلال	2 449 896,85		3 822 881,20	6 272 778,05
4	حزب الاتحاد الدستوري		1 907 629,38	478 012,91	2 385 642,29
5	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63	1 450 795,21		1 655 709,84
6	الحزب المغربي الحر	206 783,95	282 317,08	282 317,07	771 418,10
7	حزب الإصلاح والتنمية	567 762,00	182 198,34		749 960,34
8	حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		95 896,03	329 485,58	425 381,61
9	حزب الأمل		91 724,81	327 164,19	418 889,00
10	حزب الأصالة والمعاصرة			310 158,51	310 158,51
11	حزب جبهة القوى الديمقراطية	145 634,28		142 144,19	287 778,47
12	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	183 549,68	53 418,86	4 303,69	241 272,23
13	حزب الديمقراطيين الجدد		193 111,17	16 495,02	209 606,19
14	حزب البيئة والتنمية المستدامة	28 834,96	27 857,88	140 900,00	197 592,84
15	حزب الوحدة والديمقراطية	131 023,44		10 491,71	141 515,15
16	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	4 711,93	77 282,18		81 994,11
17	حزب الخضر المغربي			80 000,00	80 000,00
18	حزب العمل	66 094,82			66 094,82
19	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	49 866,49	11 197,70		61 064,19
20	حزب الحركة الشعبية	58 550,18			58 550,18
21	حزب الشورى والاستقلال	27 174,21			27 174,21
22	حزب الوسط الاجتماعي			12 952,23	12 952,23
23	حزب المجتمع الديمقراطي		11 315,77		11 315,77
24	الحزب الاشتراكي الموحد		3 294,36		3 294,36
25	حزب الإنصاف				
26	حزب النهضة				
27	حزب النهضة والفضيلة				
28	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية				
29	الحزب الديمقراطي الوطني				
30	حزب العهد الديمقراطي				
	المجموع	**18 995 478,53**	**8 074 232,41**	**8 848 647,57**	**35 918 358,51**

(*) لم يتوصل المجلس من المصالح المختصة بوزارة الداخلية بما يفيد إرجاع لمبالغ دعم خلال سنة 2025، وذلك إلى حدود متم شهر مارس من السنة نفسها.

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية ووزارة الداخلية

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أن مجموع المبالغ المُرجعة خلال سنتي 2023 و2024 قد بلغ 16,92 مليون درهم، وتوزع بين مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية (10,58 ملايين درهم مُرجعة من طرف 13 حزبًا)، ومساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (1,55 مليون درهم مُرجعة من طرف 12 حزبًا)، ومساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث (4,79 ملايين درهم مُرجعة من طرف 6 أحزاب).

ويُفصل توزيع هذه المبالغ على النحو التالي:

- **مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية**

  - **اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (7.791,88 درهم)**

خلال سنة 2024، قام حزب واحد، وهو جبهة القوى الديمقراطية، بإرجاع مبلغ غير مبرر قدره 7.791,88 درهم برسم اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

  - **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (3,89 مليون درهم)**

خلال سنتي 2023 و2024، قام 12 حزبًا بإرجاع ما يناهز 3.893.076,80 درهم، من مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

فخلال سنة 2023، أرجعت تسعة أحزاب ما مجموعه 3.651.192,19 درهم إلى الخزينة، موزعة بين حزب العدالة والتنمية (2.893.780,75 درهم)، وحزب الاتحاد الدستوري (329.978,49 درهم)، وحزب الديمقراطيين الجدد (193.111,17 درهم)، وحزب التجمع الوطني للأحرار (82.996,24 درهم)، وحزب الإصلاح والتنمية (70.203,39 درهم)، وحزب الأمل (34.684,00 درهم)، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (31.946,09 درهم)، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (11.197,70 درهم)، والحزب الاشتراكي الموحد (3.294,36 درهم).

وخلال سنة 2024، أرجعت ثلاثة أحزاب ما مجموعه 241.875,61 درهم إلى الخزينة، موزعة بين حزب البيئة والتنمية المستدامة (137.900,00 درهم)، وحزب جبهة القوى الديمقراطية (68.794,31 درهم)، وحزب الاستقلال (35.181,30 درهم).

  - **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية (6,12 مليون درهم)**

خلال سنتي 2023 و2024، قامت ثمانية أحزاب بإرجاع 6.119.236,76 درهم من مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لاقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

في هذا الصدد، أرجعت أربعة أحزاب خلال سنة 2023 ما مجموعه 498.222,90 درهم، موزعة بين حزب الاتحاد الدستوري (273.206,00 درهم)، وحزب التجمع الوطني للأحرار (208.190,00 درهم)، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (13.358,09 درهم)، وحزب الأمل (3.468,81 درهم).

وفي سنة 2024، أرجعت أربعة أحزاب ما مجموعه 5.621.013,86 درهم، وتتوزع هذه المبالغ بين حزب العدالة والتنمية (2.891.341,27 درهم)، وحزب الاستقلال (2.661.114,59 درهم)، وحزب جبهة القوى الديمقراطية (65.558,00 درهم)، وحزب البيئة والتنمية المستدامة (3.000,00 درهم).

- **اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية (564.634,15 درهم)**

خلال سنتي 2023 و2024، قام حزب واحد بإرجاع ما مجموعه 564.634,15 درهم من مبالغ دعم غير مستحقة وغير مستعملة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لاقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

ففي سنة 2023، أرجع الحزب المغربي الحر مبلغ دعم قدره 282.317,08 درهم، وفي سنة 2024 قام نفس الحزب بإرجاع مبلغ 282.317,07 درهم إلى الخزينة.

➢ مبالغ الدعم غير المستعمل المرجعة إلى الخزينة من مساهمة الدولة لتغطية مصاريف التدبير ومصاريف المهام والأبحاث والدراسات

- **المبالغ غير المستعملة المرجعة من دعم الدولة لتغطية مصاريف التدبير برسم السنوات المالية 2020-2022 (290.137,46 درهم)**

خلال سنة 2023، قامت ستة أحزاب بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة برسم السنوات المالية 2020 و2021 و2022، بما مجموعه 290.137,46 درهم، موزعة بين حزب الحرية والعدالة الاجتماعية (53.418,86 درهم)، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (31.978,00 درهم)، وحزب المجتمع الديمقراطي (11.315,77 درهم) برسم السنة المالية 2021، وحزب الأمل (53.572,00 درهم) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (27.857,88 درهم) برسم السنة المالية 2022. في حين قام حزب الإصلاح والتنمية بإرجاع مبلغ 182.198,34 درهم، يتعلق بالجزء المتبقي من الدعم غير المستعمل برسم السنة المالية 2020 (111.994,95 درهم)، وقد تم خصم مبلغ 70.203,39 درهم من المبلغ الباقي إرجاعه برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

وفي سنة 2024، قامت أربعة أحزاب بإرجاع مبالغ من الدعم غير المستعمل بما مجموعه 249.871,94 درهم، تتوزع بين حزب الأمل (146.428,00 درهم)، وحزب الوسط الاجتماعي (12.952,23 درهم)، وحزب الوحدة والديمقراطية (10.491,71 درهم)، وحزب الخضر المغربي (80.000,00 درهم).

- **الدعم غير المستعمل المرجع برسم مساهمة الدولة في مصاريف التدبير برسم السنة المالية 2023 (1,01 مليون درهم)**

قامت خمسة أحزاب بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة برسم السنة المالية 2023 بما مجموعه 1.009.033,39 درهم، وتخص كلا من حزب الاتحاد الدستوري (478.012,91 درهم)، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (329.485,58 درهم)، وحزب الأمل (180.736,19 درهم)، وحزب الديمقراطيين الجدد (16.495,02 درهم)، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (4.303,69 درهم).

- **الدعم غير المستعمل المرجع برسم مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث (4,79 مليون درهم)**

قامت ستة أحزاب، خلال سنتي 2023 و2024، بإرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 4.789.106,60 درهم من مبالغ الدعم غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث. وتتوزع هذه المبالغ بين حزب التقدم والاشتراكية (1.450.795,21 درهم)، وحزب الاتحاد الدستوري (1.304.444,89 درهم)، وحزب الاستقلال (1.126.585,31 درهم)، وحزب العدالة والتنمية (501.226,65 درهم)، وحزب الأصالة والمعاصرة (310.158,51 درهم)، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (95.896,03 درهم).

مؤطر 1:

المقتضيات القانونية المؤطرة لإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة

يجب على كل حزب سياسي أن يُرجع تلقائيًا إلى الخزينة كل مبلغ **غير مستحق من مساهمة الدولة، أو لم يتم استعماله، أو استُعمل لغير الغايات التي مُنح من أجلها، أو لم يتم إثبات صرفه**، وذلك وفقًا لأحكام المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، والمادة الخامسة من كل من المرسوم رقم 2.16.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016)، المتعلق بتحديد الآجال والشكليات المرتبطة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، والمرسوم رقم 2.15.451 الصادر في 14 رمضان 1436(فاتح يوليو 2015) المتعلق بتحديد الآجال والشكليات المرتبطة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

في هذا الإطار، يُقصَد **بالدعم غير المستحق**: حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم للحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية، والمبلغ العائد له وفقًا للنتائج المحصَّل عليها في الاقتراع المعني.

ويُقصَد **بالدعم غير المستعمَل**: حاصل الفرق بين مبلغ الدعم العائد للحزب برسم الدعم السنوي المخصص لتغطية مصاريف تدبيره، أو برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية، حسب الحالة، من جهة، ومجموع مصاريف التدبير، أو المصاريف الانتخابية، المصرَّح بصرفها، من جهة أخرى.

ويُعتبَر **دعماً مستعمَلاً لغير الغايات التي مُنِح من أجلها**: كل مبلغ دعم تم صرفه لأداء نفقات لا تخص الحملة الانتخابية، لكونها:

- لا تندرج ضمن أوجه الصرف المحددة في المادة الأولى من المرسومين رقم 2.16.667 ورقم 2.15.451 المشار إليهما أعلاه؛
- أو تم إنجازها خارج الفترة المخصصة لمصاريف الحملة الانتخابية، كما هي محددة في المادة الثانية من المرسومين المذكورين؛
- أو تهم نفقات تم تبرير صرفها بوثائق إثبات محررة في غير اسم الحزب، أو تم تقديم الدعم لأشخاص لم يترشحوا باسمه في الاقتراع المعني بمساهمة الدولة.

تخص **النفقات غير المبررة، حسب الحالة**، تلك التي لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بأي وثيقة من وثائق الإثبات، أو التي تم تبرير صرفها فقط بوثائق تفيد التوصل بالمبالغ (كأوامر تحويل بنكية، أو نسخ من الشيكات، أو إشهادات)، دون تقديم الوثائق القانونية المثبتة لصرف مبالغ الدعم الممنوحة للحزب.

2.3. مبالغ باقي إرجاعها من طرف 15 حزبًا تناهز 21,96 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات

لم يقم 15 حزبًا، إلى حدود متم شهر مارس 2025، بإرجاع مبالغ دعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات قدرها **21.960.489,57 درهم** إلى الخزينة **(الملحق 4).**

جدول 17: توزيع مبالغ الدعم غير المرجعة إلى الخزينة إلى حدود متم مارس 2025 (15 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	مبالغ الدعم غير المرجعة	
		المبلغ بالدرهم	النسبة
1	حزب الاستقلال	**11 468 643,63**	%52,18
2	حزب الحركة الشعبية	**5 397 080,00**	%24,56
3	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	**1 562 962,34**	%7,11
4	الحزب الديمقراطي الوطني	**942 193,70**	%4,29
5	حزب الإصلاح والتنمية	**713 141,18**	%3,24
6	حزب المجتمع الديمقراطي	**411 450,33**	%1,87
7	حزب التقدم والاشتراكية	**310 320,21**	%1,41
8	الحزب المغربي الحر	**301 027,49**	%1,37
9	حزب الخضر المغربي	**264 044,77**	%1,20
10	حزب العهد الديمقراطي	**240 000,00**	%1,09
11	حزب الوحدة والديمقراطية	**115 429,35**	%0,53
12	حزب البيئة والتنمية المستدامة	**109 185,27**	%0,50
13	حزب الإنصاف	**66 034,77**	%0,30
14	حزب النهضة	**35 366,15**	%0,16
15	حزب النهضة والفضيلة	**23 610,38**	%0,11
	المجموع	**21 960 489,57**	100%

وجدير بالذكر أن حزب الاستقلال اتفق مع وزارة الداخلية على تسوية وضعيته تجاه الخزينة من خلال إرجاع مبالغ الدعم التي توجد في ذمته عبر أربعة أقساط متساوية. وقد قام بتسديد الدفعة الأولى في فاتح أبريل 2024، فيما التزم بإرجاع ما بقي في ذمته في شهر أبريل من سنوات 2025 و2026 و2027.

وتتوزع مبالغ الدعم غير المرجعة إلى الخزينة (21,96 مليون درهم)، ما بين مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية (20,54 مليون درهم) وفي تغطية مصاريف التدبير (1,42 مليون درهم)، كما هو مبين في ما يلي:

- **مبالغ الدعم غير المرجعة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية**

<u>اقتراعا 2016 و2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب</u>

- **اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (1,15 مليون درهم)**

لم تُقدم ثلاثة أحزاب ما يثبت إرجاعها مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره 1.146.781,56 درهم، يشمل:

- مبلغ دعم غير مستعمل أو مستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها يهم الحزب الديمقراطي الوطني بما مجموعه 290.202,00 درهم؛

- ومبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات القانونية، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (616.579,56 درهم)، وحزب العهد الديمقراطي (240.000,00 درهم).

- **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (1,17 مليون درهم)**

لم تقم خمسة أحزاب بإرجاع مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره 1.174.147,08 درهم، يتوزع بين:

- مبالغ دعم غير مستعملة غيرمستعملة للغايات التي منح من أجلها من طرف حزب الإصلاح والتنمية (496.530,05 درهم)، وحزب المجتمع الديمقراطي (386.450,33 درهم)، وحزب النهضة والفضيلة (9.830,72 درهم)، وحزب الحركة الشعبية (9.606,40 درهم)، وحزب الوحدة والديمقراطية (8.000,00 درهم)؛
- ومبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات القانونية من طرف حزب الحركة الشعبية (197.826,00 درهم)، وحزب الوحدة والديمقراطية (40.903,58 درهم)، وحزب المجتمع الديمقراطي (25.000,00 درهم).

<u>اقتراعا 2015 و2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين</u>

- **اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (185.076,00 درهم)**

لم يقم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل أو غير مستعمل للغايات التي منح من أجلها إلى الخزينة بما قدره 185.076,00 درهم:

- **اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (1,37 مليون درهم)**

لم تقم أربعة أحزاب بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة إلى الخزينة بما مجموعه 1.373.635,93 درهم، تتوزع بين حزب الاستقلال (980.000,00 درهم)، وحزب الحركة الشعبية (270.000,00 درهم)، وحزب الإصلاح والتنمية (120.111,53 درهم)، وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (3.524,40 درهم).

<u>اقتراعا 2015 و2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية والجماعية</u>

- **اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية والجماعية (1,07 مليون درهم)**

لم يقم حزبان بإرجاع مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره 1.073.303,11 درهم، يتوزع ما بين مبلغ دعم غير مستحق يهم الحزب الديمقراطي الوطني (651.991,70 درهم) ومبلغ لم يتم تبرير صرفه بوثائق الإثبات القانونية، يهم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (421.311,41 درهم).

- **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية والجماعية (15,58 مليون درهم)**

لم تقدم خمسة أحزاب ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره 15.558.096,26 درهم، يشمل:

- مبالغ دعم غير مستعملة غيرمستعملة للغايات التي منح من أجلها تهم حزب الاستقلال (1.273.808,22 درهم)، وحزب الحركة الشعبية (723.607,60 درهم)، وحزب الإصلاح والتنمية (35.247,00 درهم)، وحزب الوحدة والديمقراطية (20.000,00 درهم)، وحزب النهضة والفضيلة (1.279,66 درهم)؛
- مبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات القانونية تتعلق بحزب الاستقلال (9.214.835,41 درهم)، وحزب الحركة الشعبية (4.196.040,00 درهم)، وحزب الإصلاح والتنمية

(61.252,60 درهم)، وحزب الوحدة والديمقراطية (46.525,77 درهم)، وحزب النهضة والفضيلة (12.500,00 درهم).

- **مبالغ الدعم غير المستعملة وغير المرجعة المتعلقة بمصاريف التدبير برسم السنوات المالية 2017 و2020 و2021 و2022 (816.367,43 درهم)**

لم يقم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة برسم السنة المالية 2017 قدره 25.068,36 درهم.

ولم يقم حزبان (02) بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة برسم السنة المالية 2020 بما مجموعه 136.796,26 درهم، يتوزع بين حزب الخضر المغربي (70.761,49 درهم)، وحزب الإنصاف (66.034,77 درهم).

كما لم تقم ثلاثة أحزاب بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل، برسم السنة المالية 2021، بما مجموعه 540.052,04 درهم، يتوزع ما بين حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (311.402,61 درهم)، وحزب الخضر المغربي (193.283,28 درهم)، وحزب النهضة (35.366,15 درهم).

في حين لم يقم الحزب المغربي الحر بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل، برسم السنة المالية 2022، قدره 114.450,77 درهم.

- **عدم إرجاع 606.082,20 درهم من مبالغ دعم غير مستعملة من طرف ثلاثة أحزاب برسم الدعم السنوي لسنة 2023**

لم تقم ثلاثة أحزاب بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة، برسم السنة المالية 2023، بما مجموعه 606.082,20 درهم، ويتعلق الأمر بكل من حزب التقدم والاشتراكية (310.320,21 درهم)، والحزب المغربي الحر (186.576,72 درهم)، وحزب البيئة والتنمية المستدامة (109.185,27 درهم).

ويلخص الجدول التالي مؤشرات النجاعة المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات إلى الخزينة من طرف الأحزاب السياسية مرتبة حسب نتائج الاستحقاق برسم انتخاب أعضاء مجلس النواب (إلى غاية متم شهر مارس 2025).

جدول 18: مؤشرات نجاعة إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات، إلى حدود متم مارس 2025 (*)

	الأحزاب السياسية	المبالغ غير المرجعة	مبالغ الدعم المرجعة خلال الفترة 2022-2024 بالدرهم			
			2022	2023	2024	المجموع
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		11 977 681,11	291 186,24		12 268 867,35
2	حزب العدالة والتنمية		2 893 000,00	3 395 007,40	2 891 341,27	9 179 348,67
3	حزب الاستقلال	11 468 643,63	2 449 896,85		3 822 881,20	6 272 778,05
4	حزب الاتحاد الدستوري			1 907 629,38	478 012,91	2 385 642,29
5	حزب التقدم والاشتراكية	310 320,21	204 914,63	1 450 795,21		1 655 709,84
6	الحزب المغربي الحر	301 027,49	206 783,95	282 317,08	282 317,07	771 418,10
7	حزب الإصلاح والتنمية	713 141,18	567 762,00	182 198,34		749 960,34
8	حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية			95 896,03	329 485,58	425 381,61
9	حزب الأمل			91 724,81	327 164,19	418 889,00
10	حزب الأصالة والمعاصرة				310 158,51	310 158,51
11	حزب جبهة القوى الديمقراطية		145 634,28		142 144,19	287 778,47
12	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		183 549,68	53 418,86	4 303,69	241 272,23
13	حزب الديمقراطيين الجدد			193 111,17	16 495,02	209 606,19
14	حزب البيئة والتنمية المستدامة	109 185,27	28 834,96	27 857,88	140 900,00	197 592,84
15	حزب الوحدة والديمقراطية	115 429,35	131 023,44		10 491,71	141 515,15
16	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي		4 711,93	77 282,18		81 994,11
17	حزب الخضر المغربي	264 044,77			80 000,00	80 000,00
18	حزب العمل		66 094,82			66 094,82
19	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		49 866,49	11 197,70		61 064,19
20	حزب الحركة الشعبية	5 397 080,00	58 550,18			58 550,18
21	حزب الشورى والاستقلال		27 174,21			27 174,21
22	حزب الوسط الاجتماعي				12 952,23	12 952,23
23	حزب المجتمع الديمقراطي	411 450,33		11 315,77		11 315,77
24	الحزب الاشتراكي الموحد			3 294,36		3 294,36
25	حزب الإنصاف	66 034,77				
26	حزب النهضة	35 366,15				
27	حزب النهضة والفضيلة	23 610,38				
28	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 562 962,34				
29	الحزب الديمقراطي الوطني	942 193,70				
30	حزب العهد الديمقراطي	240 000,00				
	المجموع	21 960 489,57	18 995 478,53	8 074 232,41	8 848 647,57	35 918 358,51

(*) لم يتوصل المجلس من المصالح المختصة بوزارة الداخلية بما يفيد إرجاع لمبالغ دعم خلال سنة 2025، وذلك إلى حدود متم شهر مارس من السنة نفسها.

ثالثًا: تقديم الحسابات وتقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

يهدف المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 كما تم تغييره وتتميمه) إلى تحديث تدبير هذه الهيئات وتعزيز شفافية بياناتها المالية والمحاسبية، وذلك من خلال مسك محاسبتها وفق مقتضيات مستمدة من الدليل العام للمعايير المحاسبية، الذي يوجب احترام المبادئ والقواعد المحاسبية، وتنظيم المحاسبة، والمقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة.

في هذا الإطار، وقف المجلس على ملاحظات تتعلق بتقديم الوثائق والمستندات المكونة لحسابات الأحزاب، ومسك محاسبتها، وتدبيرها المالي والإداري.

1. إلزامية تقديم الحسابات السنوية والإشهاد بصحتها وإرفاق الوثائق والمستندات المكونة لها

1.1. إدلاء 27 حزبًا من أصل 33 بحساباتها السنوية، من بينها خمسة حسابات خارج الأجل القانوني

عملاً بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، يتعين على الأحزاب السياسية تقديم حساباتها السنوية للمجلس داخل أجل أقصاه 31 مارس من السنة الموالية أي قبل 31 مارس 2024 بالنسبة لحسابات 2023. وحيث صادف أجل الإدلاء بالحسابات المحدد في 31 مارس 2024 يوم عطلة، فإن الأجل القانوني يُحدد في أول يوم من أيام العمل الذي يأتي بعد هذا التاريخ، لذا اعتبر المجلس أن تقديم الحساب في فاتح أبريل قد تم داخل الأجل القانوني.

في هذا الصدد، قدم **27 حزبًا من أصل 33 حساباتهم السنوية**، مقابل 29 حزبًا من أصل 34 سنتي 2021 و2022. وقد أدلى 24 حزبًا من أصل 27 بحساباتهم من خلال المنصة الرقمية التي وضعها المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية لتيسير عملية تقديم الحسابات.

فيما **تخلفت ستة أحزاب عن تقديم حساباتها للمجلس**، ويتعلق الأمر بكل من حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وحزب الإصلاح والتنمية، وحزب النهضة والفضيلة، وحزب العهد الديمقراطي، وحزب القوات المواطنة، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد أوضح حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية أنه لم يستفد من الدعم السنوي خلال سنتي 2022 و2023، وأن كل التكاليف تحملها الأمين العام، غير أنه لم يقدم حسابه السنوي. وأرفق مراسلته بأربع كشوفات بنكية (مراسلة توصل بها المجلس بتاريخ 9 أبريل 2024).

وقد تم في هذا الإطار توجيه إعذار من أجل الإدلاء بالحسابات السنوية إلى كل من المسؤول الوطني عن حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والمسؤول الوطني عن حزب الإصلاح والتنمية، والمسؤول الوطني عن حزب النهضة والفضيلة الذين توصلوا بالإعذارات بتاريخ 16 أبريل 2024.

وتوصل المجلس بتاريخ 6 ماي 2024 بجواب حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذي أشار فيه إلى ما سبق أن صرح به في مراسلته سالفة الذكر. كما أوضح حزب الإصلاح والتنمية في جوابه المتوصل به بتاريخ 11 دجنبر 2024، أنه توقف عن تقديم حساباته السنوية منذ سنة 2022 لأنه لا يستفيد من الدعم العمومي وليست له مالية خاصة. فيما لم يتوصل المجلس بأي جواب بشأن الإدلاء بالحسابات السنوية من طرف باقي الأحزاب.

في حين تعذر تبليغ الإعذار إلى كل من حزب القوات المواطنة لشغور منصب الأمانة العامة منذ وفاة الأمين العام السابق للحزب، وحزب العهد الديمقراطي، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، نظرًا لاعتبارات داخلية للحزبين.

وبخصوص مراعاة الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية، أدلى **22 حزبًا بحساباتهم داخل الأجل القانوني**، مقابل 5 أحزاب خارج الأجل القانوني. وقد بلغت مدة التأخير في تقديم الحسابات 116 يومًا بالنسبة للحزب الديمقراطي الوطني، و86 يومًا بالنسبة لحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، و39 يومًا بالنسبة لحزب النهضة، ويومًا واحدًا بالنسبة للحزب الاشتراكي الموحد ولحزب الخضر المغربي.

ويبين **الملحق 8** وضعية تواريخ تقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية.

2.1. تقديم 19 حسابًا مشهودًا بصحته بدون تحفظ وأربعة حسابات بتحفظ وأربعة حسابات غير مشهود بصحتها

قدم **23 حزبًا حسابات مشهودًا بصحتها** من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، مقابل 25 حزبًا سنة 2022 و28 حزبًا سنة 2021. فيما قدمت أربعة أحزاب حساباتها السنوية في غياب تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة هذه الحسابات، ويتعلق الأمر بكل من حزب النهضة، وحزب المجتمع الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب النهج الديمقراطي العمالي، مقابل نفس العدد سنة 2022 وحزب واحد سنة 2021.

وجدير بالذكر أن 19 حزبًا من بين الأحزاب التي أدلت بتقرير الخبير المحاسب، قدمت حسابات مشهودًا بصحتها بدون تحفظ، مقابل 20 حزبًا سنة 2022 و22 حزبًا سنة 2021، ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب الاتحاد الدستوري، وحزب العدالة والتنمية، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، وحزب الديمقراطيين الجدد، وحزب البيئة والتنمية المستدامة، والحزب المغربي الحر، وحزب الأمل، وحزب الإنصاف، وحزب الخضر المغربي، وحزب الوحدة والديمقراطية، وحزب الوسط الاجتماعي، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب العمل، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية.

ومن أصل 19 حزبًا التي قدمت تقارير الإشهاد بصحة حساباتها بدون تحفظ، لم يراعِ حزبان صيغة الإشهاد الواردة ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي والمحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، ويتعلق الأمر بحزب التقدم والاشتراكية وحزب العدالة والتنمية.

فيما قدمت أربعة أحزاب حسابات مشهودًا بصحتها بتحفظ، مقابل خمسة أحزاب سنة 2022 وستة أحزاب سنة 2021، وتخص التحفظات أساسًا غياب دليل للمساطر المحاسبية، وضعف نظام الرقابة الداخلية الذي وضعه الحزب لتتبع المساهمات على المستوى الإقليمي والمركزي، وعدم التوفر على ملف دائم للأصول، وعدم إخضاع العاملين على المستوى الإقليمي لقانون الشغل، وعدم تسجيل التكاليف المحتسبة كمخصصات الاستهلاك ولمواجهة تكاليف أو مخاطر، وعدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات. ويتعلق الأمر بكل من حزب الاستقلال، وحزب الحركة الشعبية، وحزب جبهة القوى الديمقراطية، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية، كما هو مبين في ما يلي:

الحزب	التحفظات المثارة من طرف الخبراء المحاسبين
حزب الاستقلال	- عدم تسجيل أي مخصصات لمواجهة المخاطر الضريبية الممكنة؛ - عدم إخضاع وضعية مفتشي الحزب وكذا العاملين بمختلف المفتشيات المنتشرة عبر التراب الوطني لقانون الشغل على غرار مستخدمي مركز الحزب، حيث لا يتم صرف سوى تعويضات وتكاليف النقل والكراء للمفتشين المذكورين؛ - استغلال الحزب لعقارات باعتبارها في ملكيته، في حين أن سندات ملكيتها مسجلة لدى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية في ملكية الغير، كما أن الحزب يمتلك عقارات تم تسجيلها غير أنه لم يقم بعد بتحديد قيمتها.
حزب الحركة الشعبية	- عدم احتساب أي مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف (Provisions pour risques et charges) بشأن دين للحزب تجاه أحد الأبناك مما نتج عنه خفض حجم المخصصات المذكورة؛ - عدم توفر الحزب على ملف دائم للأصول مما لم يمكن من ابداء الرأي بخصوص شمولية والوجود الفعلي للأصول الثابتة المسجلة في نهاية السنة المالية؛ - ضعف نظام الرقابة الداخلية الذي وضعه الحزب لتتبع المساهمات على المستوى الإقليمي والمركزي، مما لم يمكن من ابداء الرأي بخصوص شمولية المساهمات المسجلة على مستوى عائدات الحزب برسم سنة 2023.
حزب جبهة القوى الديمقراطية	- عدم توفر الحزب على دليل للمساطر المحاسبية
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	- عدم تخفيض قيمة الدين المسجل في حساب الدولة- مدينة تجاه الحزب.

جدول 19: مؤشرات نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب (33 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	الإدلاء بالحسابات			الإشهاد بصحة الحساب من طرف الخبير المحاسب			
		عدم الإدلاء	داخل الأجل	خارج الأجل	عدم الإشهاد	عدم مراعاة صيغة الإشهاد	بتحفظ	بدون تحفظ
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		x					x
2	حزب الأصالة والمعاصرة		x					x
3	حزب الاستقلال		x				x	
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		x					x
5	حزب الحركة الشعبية		x				x	
6	حزب التقدم والاشتراكية		x			x		x
7	حزب الاتحاد الدستوري		x					x
8	حزب العدالة والتنمية		x			x		x
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	x						
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية		x				x	
11	الحزب الاشتراكي الموحد			x				x
12	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي		x					x
13	حزب الديمقراطيون الجدد		x					x
14	حزب البيئة والتنمية المستدامة		x					x
15	الحزب المغربي الحر		x					x
16	حزب الأمل		x					x
17	حزب الإنصاف		x					x
18	حزب الخضر المغربي			x				x
19	حزب الوحدة والديمقراطية		x					x
20	حزب الوسط الاجتماعي		x					x
21	حزب الإصلاح والتنمية	x						
22	حزب الشورى والاستقلال		x					x
23	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		x				x	
24	حزب النهضة والفضيلة	x						
25	حزب العمل		x					x
26	حزب النهضة			x	x			
27	حزب المجتمع الديمقراطي		x		x			
28	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية			x				x
29	الحزب الديمقراطي الوطني			x	x			
30	حزب العهد الديمقراطي	x						
31	حزب النهج الديمقراطي العمالي		x		x			
32	حزب القوات المواطنة	x						
33	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	x						
	المجموع	**6**	**22**	**5**	**4**	**2**	**4**	**19**

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الأحزاب السياسية ملزمة، عملًا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 42) والمخطط المحاسبي الموحد، بأن تقوم عند اختتام كل دورة محاسبية بإعداد قوائم تركيبية من شأنها أن تُكوّن صورة أمينة لأصولها وخصومها، ولوضعيتها المالية، وفائضها وخصاصها، وحصر حساباتها والإشهاد بصحتها بواسطة خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

3.1. ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية

قام المجلس بفحص الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية للأحزاب، والتأكد من تقديم جميع الوثائق التي تقتضيها عملية تدقيقها. في هذا الصدد، تم تسجيل ملاحظات همت ثمانية أحزاب، تتعلق إجمالًا بنقائص تعتري تقديم وإعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، وتقديم الكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة باسم الحزب، وجرد النفقات، ووضعية المقاربات البنكية.

في هذا الإطار، سجل المجلس أن سبعة أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بالحزب الاشتراكي الموحد، والحزب المغربي الحر، وحزب الأمل، وحزب الخضر المغربي، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

كما لم يدل كل من الحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني بجميع الكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة بأسمائهم. ولم يقم كل من حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب النهج الديمقراطي العمالي بالإدلاء بجرد للنفقات المنجزة برسم سنة 2023 وبوضعية التسويات البنكية، وذلك خلافًا لما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

2. نقائص تتعلق بالتدبير المحاسبي همت 23 حزبًا تستدعي العمل على تجاوزها

سجل المجلس عدة نقائص على مستوى مسك المحاسبة لدى 23 حزبًا من أصل 27 التي أدلت بحساباتها. وتتعلق هذه النقائص بعدم احترام الملاءمات ونماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد، أو عدم تضمينها مبالغ مطابقة لتلك الواردة بحسابات الموازنة، وعدم تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة، بالإضافة إلى نقائص على مستوى صحة ترحيل أرصدة الموازنات الختامية واحترام المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة.

هذه الوضعية حالت، في بعض الحالات، دون تقديم صورة صادقة لأصول الحزب وخصومه، ولوضعيته المالية، وفائضه أو خصاصه.

1.2. -عدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية والملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (8 أحزاب)

لم تحترم ثمانية أحزاب نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية، والتي يجب أن تتضمن جميع المعلومات ذات الأهمية البالغة المتعلقة بتسيير الحزب، لكون المعطيات الواردة في الموازنة أو في حساب العائدات والتكاليف أو في قائمة المعلومات التكميلية تشكل كُلًّا لا يتجزأ، تفضي عند اختتام كل دورة محاسبية إلى إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه ولوضعيته المالية.

كما لم يحترم حزب واحد من بين هذه الأحزاب الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

ويوضح الجدول أسفله هذه الملاحظات والأحزاب المعنية بها:

	الحزب	الملاحظات
1	حزب الاستقلال	- عدم تقديم أسماء الدائنين بجدول "الديون" على مستوى الحساب "دائنون آخرون" بمبلغ إجمالي قدره 2.224.000,00 درهم.
2	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	- عدم تضمين جدول "الدائنيات" على مستوى قائمة المعلومات التكميلية أسماء المدينين، إذ لم يتضمن تفاصيل الحساب رقم 3480 "مدينون آخرون" (2.703.207,84 درهم). - عدم تضمين جدول "الديون" أسماء الدائنين، على مستوى الحساب رقم 4458 "الدولة- حسابات أخرى دائنة" (293.417,97 درهم)، وكذا على مستوى الحساب رقم 4488 "دائنون آخرون" (149.340,00 درهم).
3	حزب جبهة القوى الديمقراطية	- عدم إدراج بموازنة الحزب وبالجدول "ب.8" الخاص ب "الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة" ضمانة مقدمة من طرف الحزب بمبلغ 114.000,00 درهم والواردة بكل من دفتر اليومية ودفتر الأستاذ بالحساب رقم 2486400 "ضمانات".
4	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	- عدم إدراج أي مبلغ في الجدول 4- "سندات المساهمة"، رغم أن الحساب رقم 251: " سندات المساهمة " يبرز رصيدا قدره 100.000,00 درهم على مستوى الموازنة- أصول.
5	حزب البيئة والتنمية المستدامة	- عدم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد، لاسيما استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة"، في مسك محاسبته.
6	الحزب المغربي الحر	- عدم إدراج أي مبلغ بجدول "الدائنيات"، في حين أن الموازنة تبرز رصيدا بمبلغ قدره 23.043,67 درهم على مستوى الحساب رقم 341 "موردون مدينون، تسبيقات ودفعات" ورصيدا بما مجموعه 21.358,76 درهم على مستوى الحساب رقم 349 "حسابات تسوية بالأصول". - لم يتضمن جدول " الديون" أي تفاصيل بشأنها بمبلغ 764.634,15 درهم.
7	حزب الوحدة والديمقراطية	- عدم تقديم أسماء الدائنين على مستوى حساب "منخرطون وحسابات مرتبطة" بمبلغ إجمالي قدره 1.389.561,58 درهم وحساب "دائنون آخرون" بمبلغ إجمالي قدره 409.651,00 درهم.
8	الحزب الديمقراطي الوطني	- عدم إعداد الموازنة وحساب العائدات والتكاليف وفق النماذج الواردة في المخطط المحاسبي الموحد. - عدم تقديم أي تفاصيل بشأن ديونه بمبلغ إجمالي قدره 2.341.542,99 درهما (الدائنون وصفتهم وتاريخ الدين وموضوعه ومبلغه ومراجع الوثائق المثبتة للدين).

2.2. عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (15حزبًا)

لم يُدرج 15 حزبًا مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة-دائنة"، وعلى مستوى جدول الديون. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية: حزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاستقلال، وحزب الحركة الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب جبهة القوى الديمقراطية، وحزب الديمقراطيين الجدد، وحزب البيئة والتنمية المستدامة، والحزب المغربي الحر، وحزب الخضر المغربي، وحزب الوحدة والديمقراطية، وحزب الوسط الاجتماعي، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية، وحزب النهضة، وحزب المجتمع الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الوطني.

هذه الوضعية تخالف قاعدة "الشمولية" التي تلزم الأحزاب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة، بما فيها ديون الحزب، في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويًا وإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه.

3.2. عدم احترام قاعدة "عدم المساس بالموازنة" أو مبدأي "تخصص الدورات المحاسبية" أو "الوضوح " (أربعة أحزاب)

أنجزت أربعة أحزاب عمليات محاسبية دون احترام بعض القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لا سيما قاعدة "عدم المساس بالموازنة"، التي تقتضي ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة المالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة؛ أو مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية"، الذي يقتضي تسجيل النفقات خلال السنة المالية المنشئة لها، بصرف النظر عن تاريخ تسديدها؛ أو مبدأ "الوضوح"، الذي يلزم بتسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة دون أي مقاصة بين الحسابات.

ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

	الحزب	الملاحظات
1	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	- تحويل مبالغ مالية للحسابات البنكية الخاصة ببعض التمثيليات المحلية أو بعض مسؤولي الحزب، مع تسجيلها على مستوى محاسبة الحزب كتكاليف كراء متعلقة بسنوات سابقة. - تسجيل صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 61.504,00 درهم مقابل عمليات تحصيل موارد، وذلك خلافا لمبدأ "الوضوح" الذي يمنع أي مقاصة بين الحسابات
2	حزب جبهة القوى الديمقراطية	- عدم ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية لسنة 2022 على مستوى موازنة سنة 2023، لاسيما على مستوى رصيدي الحساب رقم 346 "منخرطون وحسابات مرتبطة-مدينون"(291.302,00 درهما) والحساب رقم 348-"مدينون آخرون"(124.843,55 درهم).
3	حزب المغربي الحر	- عدم ترحيل نفس أرصدة الموازنة الختامية لسنة 2022 على مستوى موازنة سنة 2023.
4	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	- تسجيل حساب "الصندوق" لأرصدة دائنة على مستوى دفتر الأستاذ، مخالفا بذلك مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية التي لا تسمح بوجود رصيد دائن بالحساب المذكور.

4.2. عدم تسجيل بعض العمليات المحاسبية عملية بعملية ومرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني مع تقديم جميع الإيضاحات بشأنها (ثلاثة أحزاب)

لم تحترم ثلاثة أحزاب المقتضيات المتعلقة بتنظيم المحاسبة، المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، التي تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني، عملية بعملية مع تقديم جميع الإيضاحات بشأنها.

ويتعلق الأمر بكل من: حزب التجمع الوطني للأحرار: في شأن تحصيل بعض الموارد، حيث لم يتم ترتيبها تبعًا لتسلسلها الزمني، عملية بعملية؛ وحزب الأصالة والمعاصرة: بخصوص تنزيل عمليات محاسبية تتعلق بإنشاءات تقنية/عتاد على مستوى دفتر اليومية ضمن "عمليات مختلفة"؛ وحزب جبهة القوى الديمقراطية: بالنسبة لتنزيل نفقات على مستوى دفتر اليومية ضمن "عمليات مختلفة"، دون تقديم أي إيضاحات بشأن بيان مصدر كل عملية.

5.2. ارتكاب أخطاء في تنزيل عمليات محاسبية مختلفة (11 حزبًا)

قامت 11 أحزاب بالتنزيل الخاطئ لبعض العمليات المحاسبية، وهو ما خالف مبدأ "الوضوح" الذي يلزم الأحزاب بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، وفق ما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

الحزب	مبلغ العملية	الملاحظات
الدعم الممنوح من طرف الدولة		
حزب الاتحاد الدستوري	3.261.112,22	تنزيل مبلغ الدعم السنوي بالحساب "عائدات استغلال أخرى" عوض الحساب رقم 716 "دعم الدولة السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبير الحزب".
حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	2.911.520,11	تنزيل، بالحساب رقم 716 "الدعم العمومي"، مبلغا قدره 2.911.520,11 درهم، عوض 3.000.000,00 درهم، والذي يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومبالغ الدعم التي تم إرجاعها إلى الخزينة (88.479,89 درهم).
حزب النهج الديمقراطي العمالي	51.779,00	تنزيل المبلغ المذكور في حساب "دعم الاستغلال" على مستوى حساب العائدات والتكاليف، في حين أن الحزب لم يستفد من أي دعم 2023.
واجبات الانخراط		
حزب جبهة القوى الديمقراطية	29.000,00	تسجيل مبلغ 29.000,00 درهم على مستوى الموازنة في حين تلقى الحزب نقدا 58.000,00 درهم.
حزب الاتحاد الدستوري	20.000,00	عدم تنزيل مبلغ واجبات الانخراط التي توصل بها الحزب بتاريخ 2023/03/06، على مستوى حساب العائدات والتكاليف.
نفقات مختلفة		
حزب الاستقلال	4.818.600,00	القيام بتحويلات مالية لفائدة مفتشي الحزب على المستوى المحلي لأداء مصاريف تتعلق بتعويضات المسؤولين عن مفتشياته وشراء الوقود وأداء نفقات تتعلق بكراء المقرات والماء والكهرباء والهاتف وغيرها من النفقات، دون أن يتم تنزيل هذه العمليات بالحسابات المناسبة حيث تم الاقتصار على تنزيل المبلغ الإجمالي المحول لفائدة كل مفتشية على مستوى الحساب رقم 614351.
حزب التقدم والاشتراكية	1.450.795,21	تنزيل مبلغ الدعم الذي تم إرجاعه إلى الخزينة بالحساب رقم 61411 " التكاليف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث" على مستوى حساب العائدات والتكاليف رغم أنه لم ينجز أي دراسة حيث قام الحزب بإرجاع المبلغ الكلي للدعم الإضافي إلى الخزينة، وذلك عوض تنزيلها بالحساب رقم 658" تكاليف غير جارية أخرى.
حزب العدالة والتنمية	766.992,18	تنزيل بعض النفقات المنجزة من طرف التمثيليات المحلية على مستوى الحساب رقم 61443 "مؤتمرات وتظاهرات" عوض تنزيلها بالحسابات المعنية بكل نفقة.
حزب الأمل	234.000,00	تنزيل التعويضات الشهرية التي يتلقاها كل من الأمين العام وكاتب الحزب بالحساب رقم 612 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم" عوض الحساب 617 "تكاليف المستخدمين". كما قام بتنزيل التعويضات الشهرية لعاملة النظافة وحارس المقر بالحساب 6133 "صيانة وإصلاحات" عوض الحساب 617 "تكاليف المستخدمين".
حزب العمل	93.163,26	
	37.920,00	تنزيل مصاريف الطبع بالحساب رقم 612 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم" عوض الحساب رقم 61448 " تكاليف أخرى متعلقة بالدعاية والتواصل ".
	51.000,00	إدراج شراء المحروقات بالحساب رقم 61431 "مصاريف التنقل" عوض الحساب رقم 612 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم".
	4.243,26	إدراج مبلغ يخص الاقتطاعات على الخدمات البنكية، على مستوى الحساب رقم 638 "تكاليف مالية أخرى" عوض الحساب رقم 61473 "الرسوم والعمولات على الخدمات البنكية".
حزب البيئة والتنمية المستدامة	26.000,00	تنزيل أتعاب محام وعمولة الكراء بالحساب رقم 612 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم" عوض تنزيلها على التوالي بالحساب رقم 61361 "أجور الوسطاء وبدل أتعاب" والحساب رقم 61318 "كراء وتكاليف كرائية أخرى".
حزب جبهة القوى الديمقراطية	12.118,00	تنزيل مخصصات بالحساب رقم 614" تنقلات ومهام واستقبالات" عوض تنزيلها بالحساب رقم 6195 المتعلق بالمخصصات.
حزب الاتحاد الدستوري	2.376,00	تنزيل تكاليف المفوض بالحساب رقم 616 "ضرائب ورسوم" عوض الحساب رقم 61361 "أجور الوسطاء وبدل أتعاب".

3. أهمية مواصلة تحسين جودة التدبير المالي والإداري للأحزاب السياسية

في إطار مواكبة الأحزاب السياسية من أجل تحسين تدبيرها الإداري والمالي، قام المجلس، على غرار السنوات الثلاث السابقة، بتوجيه استبيان إلى الأحزاب السياسية حول الآليات المعتمدة في مجال تدبيرها المالي والمحاسبي والإداري والمجالي. وقد تلقى المجلس أجوبة من 22 حزبًا من أصل 27 حزبًا أدلت بحساباتها برسم سنة 2023، فيما تخلفت خمسة أحزاب عن الإجابة، وهي: حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الإنصاف، وحزب الخضر المغربي، والحزب الديمقراطي الوطني.

وقد تبين من خلال تحليل الأجوبة المذكورة استمرار النقائص المرتبطة بالقدرات التدبيرية للأحزاب السياسية، إلى جانب نقص الموارد البشرية، والمساطر، والآليات الضرورية لتجويد تدبيرها المالي.

وتبعًا لتحليل المعطيات المستقاة من هذه الأجوبة، سجل المجلس الخلاصات التالية:

1.3. رهان تعزيز الموارد البشرية للأحزاب والرفع من مؤهلاتها

عرف عدد مستخدمي الأحزاب السياسية التي أجابت على استبيان المجلس (22 حزبًا) استقرارًا نسبيًا خلال الفترة 2021-2023، حيث تراوح بين 244 و254 مستخدمًا. ويتسم توزيع هذا العدد بالتباين، حيث يتمركز 61% من مجموع المستخدمين على مستوى حزبين، مقابل 39% موزعين على 14 حزبًا، في حين صرحت ستة أحزاب بعدم توفرها على أي مستخدم.

ويبين الجدول التالي توزيع المستخدمين بين الأحزاب خلال سنة 2023:

جدول 20 : توزيع مستخدمي الأحزاب السياسيةخلال سنة 2023 (22 حزبًا)

الفئة	عدد الأحزاب	عدد المستخدمين	النسبة
أكثر من 50 مستخدما	2	154	%61
من 20 إلى 25	2	42	%16
من 10 إلى 15	3	33	%13
من 1 إلى 5	9	25	%10
عدم التوفر على مستخدمين	6	0	%0
المجموع	**22**	**254**	**%100**

المصدر: أجوبة الأحزاب على الاستبيان الموجه إليها من طرف المجلس

كما استعانت ثمانية أحزاب سياسية بالمتطوعين لتولي المهام الإدارية والمالية والتقنية ضمن مصالحها التنظيمية. وقد بلغ عددهم خلال سنة 2023 ما مجموعه 127 متطوعًا، موزعين على هذه الأحزاب، من بينها أربعة تعتمد بشكل حصري على المتطوعين في تدبير شؤونها الإدارية والمالية.

وبخصوص توزيع المستخدمين حسب مؤهلاتهم الأكاديمية، بلغت نسبة الأطر الحاصلين على شهادات الإجازة وما فوق حوالي 35%، مقابل 25% للحاصلين على شهادة تقني، و19% للحاصلين على شهادة البكالوريا، و21% للحاصلين على شهادات أخرى أو بدون شهادات، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 21 : توزيع مستخدمي الأحزاب حسب مؤهلاتهم الأكاديمية خلال سنة 2023 (22 حزبًا)

المؤهلات الأكاديمية	عدد الأحزاب	عدد المستخدمين	النسبة
الحاصلين على شهادة للدراسات العليا	8	26	%10
الحاصلين على شهادة الإجازة	10	64	%25
الحاصلين على شهادة تقني	13	63	%25
الحاصلين على شهادة البكالوريا	9	48	%19
شهادات أخرى	7	49	%19
بدون شهادات	3	4	%2
المجموع	-	254	%100

المصدر: أجوبة الأحزاب على الاستبيان الموجه إليها من طرف المجلس

أما فيما يخص تطوير مهارات وكفاءة المستخدمين، فقد أشارت الأحزاب السياسية إلى غياب برامج للتكوين المستمر، باستثناء حزبين من أصل 22 حزبًا.

2.3. توفر 20 حزبًا من أصل 22 على هياكل تنظيمية مجالية و18 حزبًا على تنظيمات موازية

تتوفر الأحزاب السياسية على هياكل تنظيمية وطنية وجهوية، إضافة إلى فروع على صعيد الجماعات الترابية، وذلك طبقًا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 27).

في هذا الإطار، أظهر تحليل أجوبة الأحزاب السياسية التي أجابت على استبيان المجلس أن 20 حزبًا من أصل 22 تتوفر على ما مجموعه 7.520 هيكل تنظيمي مجالي، موزعة على النحو التالي:

- 16حزبًا تتوفر على هياكل جهوية (148 هيكلًا جهويًا) ؛
- 16حزبًا تتوفر على هياكل إقليمية (891 تمثيلية إقليمية) ؛
- 14حزبًا تتوفر على هياكل محلية (6.481 تمثيلية محلية) ؛
- وصرح حزبان بعدم توفرهما على أي هياكل مجالية بسبب الصعوبات المالية التي تواجههما.

ويبين الجدول أدناه توزيع الهياكل المجالية للأحزاب السياسية:

جدول 22 : توزيع الهياكل المجالية للأحزاب السياسية خلال سنة 2023 (22 حزبًا)

الهياكل التنظيمية الجهوية			الهياكل التنظيمية الإقليمية			الهياكل التنظيمية المحلية		
عدد الأحزاب	عدد الهياكل	المجموع	عدد الأحزاب	عدد الهياكل	المجموع	عدد الأحزاب	عدد الهياكل	المجموع
4	12	48	7	أكثر من 70	631	3	أكثر من 200	5.832
11	من 6 إلى 11	95	3	من 35 إلى 69	146	4	من 80 إلى 199	458
1	من 1 إلى 5	5	6	أقل من 34	114	7	أقل من 79	191
16		148	16		891	14		6.481

المصدر: أجوبة الأحزاب على الاستبيان الموجه إليها من طرف المجلس

وبخصوص التنظيمات الموازية، فقد صرح 18 حزبًا من أصل 22 بتوفرها على 95 تنظيمًا موازيًا، موزعة بين التنظيمات الشبابية والنسائية والمهنية والثقافية والاجتماعية والنقابية. بينما صرحت أربعة أحزاب بعدم توفرها على تنظيمات موازية.

جدول 23 : توزيع الأحزاب السياسية سنة 2023 حسب عدد التنظيمات الموازية التابعة لها (22 حزبًا)

التنظيمات الموازية للأحزاب السياسية		
عدد الأحزاب	عدد التنظيمات	المجموع
2	من 16 إلى 26	42
2	من 6 إلى 15	13
14	من 1 إلى 5	40
4	0	0
22	**المجموع**	**95**

المصدر: أجوبة الأحزاب على الاستبيان الموجه إليها من طرف المجلس

3.3. ستة أحزاب تمتلك سبع شركات تعمل في مجال الصحافة والنشر والطباعة

صرحت ستة أحزاب بامتلاكها سبع شركات تعمل أساسًا في المجالات المحددة قانونا وهي الصحافة والنشر والطباعة.

غير أن مستوى إعمال آليات مراقبة وتتبع التدبير المالي لهذه الشركات يختلف من حزب إلى آخر. وقد أشار حزب واحد إلى أن اللجنة المكلفة بمراقبة ماليته تُجري مراقبات دورية على أنشطة الشركات التابعة له، وعلى تدبيرها المحاسبي، بالتزامن مع افتحاص مالية الحزب.

4.3. تقدير موارد وتكاليف الأحزاب يستلزم اعتماد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية مصادق عليها من طرف الهيئات التقريرية

بخصوص إعداد وتنفيذ الميزانية، سجل المجلس استقرار عدد الأحزاب التي تعتمد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية أو حسب الأنشطة المبرمجة، إذ بلغ عددها 16حزبًا خلال سنة 2023، مقابل نفس العدد خلال سنتي 2022 و2021.

غير أن الميزانيات المعتمدة لا تتم المصادقة عليها، باستثناء حزب واحد صرح بأن ميزانيته تخضع لمصادقة المكتب السياسي والمجلس الوطني.

وباستثناء حزبين صرحا بتوفرهما على ميزانيات فرعية لتنظيماتهما المجالية، اتسمت الميزانيات المعتمدة من طرف باقي الأحزاب بطابعها المركزي بحيث لا تعبئ نسبة كافية من مواردها لتنظيماتها المجالية.

5.3. ضرورة اعتماد الأحزاب السياسية لمساطر تؤطر إجراءاتها الإدارية والمالية

صرحت 10 أحزاب بتوفرها على مسطرة لتتبع استخلاص واجبات الانخراط والمساهمات والهبات (46%)، وخمسة أحزاب بتوفرها على دليل للمساطر الإدارية والمالية لتتبع استخلاص باقي الموارد غير العمومية، ولتحديد وصرف النفقات(23%) .

كما أكدت سبعة أحزاب توفرها على بطاقات وصف وظيفي لمصالحها الإدارية، وهو ما يفسر، في جزء منه، النقائص المسجلة على مستوى تدبير العمليات والإجراءات الإدارية والمالية داخل الأحزاب.

على صعيد آخر، ورغم أهمية الجرد في الإشهاد بالصورة الأمينة لأصول الحزب، اقتصر عدد الأحزاب التي تتوفر على مسطرة لتتبع ممتلكاتها على12 حزبًا. أيضا، أشار 11 حزبًا إلى قيامه بجرد دوري لممتلكاته.

رابعًا: توصيات المجلس الأعلى للحسابات

تبعًا لكل ما سبق، **يوصي المجلس** الأحزاب السياسية ووزارة الداخلية بما يلي:

1. الأحزاب السياسية

1.1. تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية

- تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية، مصادقًا عليها من طرف خبير محاسب، ومدعومة بكل المستندات والوثائق القانونية، وفقًا لما هو منصوص عليه في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

2.1. إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة أو غير المستعملة أو غير المستحقة

- إرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة إلى الخزينة (15,07 مليون درهم)، أو التي لم يتم استعمالها (3,36 مليون درهم) أو استُعملت لغير الغايات التي مُنحت من أجلها (2,88 مليون درهم)، أو غير المستحقة بالنظر إلى النتائج المحصَّل عليها في الاقتراعات الانتخابية (0,65 مليون درهم)؛

3.1. دعم موارد ونفقات الأحزاب بوثائق إثبات قانونية ومعنونة باسم الحزب

- دعم موارد ونفقات الأحزاب بوثائق إثبات قانونية ومعنونة باسم الحزب، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، خصوصًا تلك المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل) ونفقات الكراء (عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير) والنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية للأحزاب (فواتير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة).

4.1. مسك المحاسبة وفق المبادئ والقواعد المحاسبية

- مسك المحاسبة وفق المبادئ والقواعد المحاسبية، خصوصًا مبدأ "الوضوح" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة"، وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لا سيما فيما يتعلق بالنقاط التالية:
  - تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة؛
  - تسجيل العمليات المحاسبية كل عملية على حدة، مرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛
  - إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، وكذا جميع الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة؛
  - إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المرفقة بـالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

5.1. تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

- تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لا سيما من خلال اعتماد دلائل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية، وبطاقات الوصف الوظيفي للمصالح الإدارية، بالإضافة إلى دعم قدرات الموارد البشرية، والحرص على استفادتهم من دورات تكوينية بصفة منتظمة.

2. وزارة الداخلية

1.2. حث الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة أو غير المستعملة أو غير المستحقة إلى الخزينة

- حث الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (15,07 مليون درهم) أو التي لم يتم استعمالها (3,36 مليون درهم) أو استُعملت لغير الغايات التي مُنحت من أجلها (2,88 مليون درهم)، أو غير المستحقة بالنظر إلى النتائج المحصَّل عليها في الاقتراعات الانتخابية (0,65 مليون درهم)، أي ما مجموعه 21,96 مليون درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية وفي تغطية مصاريف التدبير، واتخاذ التدابير اللازمة، عند الاقتضاء، في حق الأحزاب التي لم تسوِّ وضعيتها تجاه الخزينة؛

2.2. تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتسيير المالي والإداري والمحاسبي

- تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتسيير المالي والإداري والمحاسبي، بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي الموحد؛

3.2. إعداد دليل للمساطر واعتماد نظام معلوماتي للمحاسبة

- وإعداد دليل للمساطر المحاسبية، واعتماد نظام معلوماتي للمحاسبة مشترك بين الأحزاب السياسية، لتمكينها من استغلال المخطط المحاسبي الموحد بشكل أكثر فعالية؛

4.2. العمل على ملاءمة مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه

- العمل على ملاءمة مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه مع مقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية، وذلك بهدف الرفع من نجاعة تدبير الدعم السنوي الإضافي وتحقيق الغايات التي مُنح من أجلها.

الجزء الثاني:
نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي

يعرض هذا الجزء من التقرير النتائج المتعلقة بكل حزب سياسي، والخاصة بتدقيق حسابات سنة 2023 وفحص صحة النفقات برسم الدعم العمومي، وذلك وفقًا لترتيب الأحزاب بناءً على النتائج المحصل عليها خلال اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

ويعرض القسم المخصص لكل حزب سياسي المحاور التالية:

5. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- تقديم الحساب داخل أو خارج الأجل القانوني
- الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ أو بتحفظ أو تسجيل غياب تقرير الخبير المحاسب

6. نتائج التدقيق والفحص

- الوثائق المكونة للحساب
- مسك المحاسبة
- صحة الموارد
- صحة النفقات

7. . تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

- إرجاع مبالغ دعم
- وضعية الحزب تجاه الخزينة

8. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

- تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022
- التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

1. حزب التجمع الوطني للأحرار

قام المجلس بتدقيق الحساب السنوي لحزب التجمع الوطني للأحرار برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فعلى مستوى الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرح بها ما قدره **38.690.189,46 درهم**. وتشكل **واجبات الانخراط والمساهمات** المصدرَ الأساسي لهذه الموارد، حيث بلغت 24.611.000,00 درهم، أي ما يعادل **63,61%** من مجموع الموارد. أما **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير** فقد بلغت 14.033.733,49 درهم، أي بنسبة **36,27%**. في المقابل، لم تتجاوز **العائدات المالية** 41.955,97 درهم (أي ما يمثل 0,11%)، كما لم تتعدَّ العائدات غير الجارية 3.500,00 درهم (أقل من 0,1%).

أما فيما يخص النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المنجزة خلال سنة 2023 ما مجموعه **27.505.133,31 درهم**. ويُلاحظ أن **تكاليف التسيير** تشكل الحصة الكبرى من مصاريف الحزب، إذ بلغت 26.914.651,25 درهم، أي ما نسبته **97,85%** من مجموع النفقات، مسجلةً بذلك ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بسنتي 2022 و2021، حيث بلغت على التوالي 18.828.083,46 درهم و18.507.510,87 درهم. في المقابل، لم تتجاوز كلفة **اقتناء الأصول الثابتة** 590.482,06 درهم (أي ما يعادل **2,15%**)، رغم أنها تضاعفت مقارنة بسنة 2022، التي سجلت خلالها 194.565,30 درهم، إلا أنها تبقى أدنى من مستواها المسجل في سنة 2021، التي عرفت اقتناءات بقيمة 2.012.773,28 درهم.

1.1. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل القانوني

قدم حزب التجمع الوطني للأحرار إلى المجلس حسابه السنوي برسم سنة 2023، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 28 مارس 2024، مما يجعله مطابقًا للأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ** من قِبل خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.1. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسجيل سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 2 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تسجيل بعض العمليات المتعلقة بتحصيل الموارد حسب تسلسلها الزمني**

لم يقم الحزب بتسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بتحصيل بعض الموارد وفق تسلسلها الزمني، عملية بعملية، مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية، ومحتواها، والحساب المتعلق بها، ومراجع مستندات إثباتها، وذلك وفقًا لما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وفي جوابه على هذه الملاحظة، أشار الحزب إلى أن "تسجيل العمليات المحاسبية تخضع لمقتضيات التنظيم المحاسبي كما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية مع مراعاة الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية". كما أرفق جوابه بوضعية تبين تفاصيل الموارد.

وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن الحزب اكتفى، فيما يخص الموارد المعنية، بتنزيل المبلغ الشهري الإجمالي على مستوى دفتر الأستاذ، دون تقديم محاسبة مفصلة تمكّن من تتبع التفاصيل الخاصة بها، وتبيّن العمليات المرتبطة بها، كل واحدة منها على حدة، ومرتبة حسب تسلسلها الزمني، وذلك وفقًا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **الإدلاء للمجلس بمخرجات الدراسات والمهام والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022**

سوّى الحزب وضعيته تجاه الخزينة فيما يتعلق بالدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية المصاريف المترتبة عن الدراسات، والأبحاث، والمهام، برسم سنة 2022، وذلك عقب الإدلاء، بتاريخ 31 يوليوز 2024، بثلاثة مخرجات تهم الدراسات التي تم توقيع اتفاقيات بشأن إنجازها مع مكاتب للدراسات، وذلك استنادًا إلى التوصية الصادرة عن المجلس في تقريره برسم نفس السنة، كما هو مبين في الجدول التالي:

المبلغ الإجمالي للدعم الإضافي	المبلغ الإجمالي للاتفاقيات	عدد الدراسات	وضعية الإدلاء بمخرجات الدراسات
5.613.493,40 درهم	5.620.000,00 درهم	3 دراسات	أدلى الحزب بمخرجات الدراسات المنجزة

3.1. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبالغ الدعم بقيمة 291.186,24 درهم

قام حزب التجمع الوطني للأحرار، خلال سنة 2023، بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة بلغ مجموعها **291.186,24 درهم**، موزعة على النحو التالي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)	سبب الإرجاع
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	82.996,24	مبالغ دعم غير مستعمل
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	77.390,00	مبالغ دعم غير مستعمل
	130.800,00	لم يتم تقديم وثائق الإثبات بشأن صرفه
المجموع	**291.186,24**	

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته بشأن مبالغ الدعم غير المستعملة (160.386,24 درهم) والتي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات (130.800,00درهم) برسم بمساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المرتبطة باقتراعات سنة 2021.

وعليه، تُعتبر وضعيته سليمة تجاه الخزينة.

4.1. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

قدم الحزب تبريرات كافية بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية الصادرة بتقرير المجلس لسنة 2022 حول دعم صرف أجور المستخدمين (2.122.293,0 درهم) بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والتي شملت عقود العمل والعقود الملحقة، ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل.

أما فيما يخص التوصية المتعلقة بتسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بتحصيل الموارد أو أداء النفقات وفق تسلسلها الزمني، مع تضمينها بيان مصدر العملية، ومحتواها، والحساب المتعلق بها، ومراجع مستندات إثباتها، فقد أكد الحزب أنه **سيحرص على التقيد بهذا المبدأ مستقبلاً.**

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناءً على ما سبق، **يوصي المجلس الأعلى للحسابات حزب التجمع الوطني للأحرار** بالتقيد بالمقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وذلك من خلال:

- تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بتحصيل الموارد **عملية بعملية، وفق تسلسلها الزمني؛**
- الحرص على تضمينها بيان مصدر العملية، ومحتواها، والحساب المتعلق بها، ومراجع مستندات إثباتها.

وقد أكد الحزب في جوابه على أنه سيعمل على تنفيذ توصية المجلس.

2. حزب الأصالة والمعاصرة

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الأصالة والمعاصرة برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فعلى مستوى الموارد، بلغ **مجموع المداخيل المصرح بها** من طرف الحزب ما قدره **14.669.096,28 درهم**. وتُمثل **مساهمة الدولة في مصاريف التدبير الجزء الأكبر** من هذه الموارد، حيث بلغت 11.675.396,28 درهم، أي ما يعادل **79,59%** من إجمالي الموارد. كما بلغت **واجبات الانخراط والمساهمات** 2.987.370,00 درهم، بنسبة **20,37%**، في حين لم تتجاوز **العائدات غير الجارية** الأخرى 6.330,00 درهم، أي ما يمثل **0,04%** فقط من مجموع الموارد.

أما فيما يتعلق بالنفقات، فقد بلغ إجمالي المصاريف المنجزة خلال سنة 2023 ما مجموعه 18.051.133,01 درهم، مسجلة بذلك تراجعا ملموسا مقارنة بسنة 2022 (42.225.111,08 درهم) وسنة 2021 (23.486.817,65 درهم). وقد تم تخصيصها بالكامل لتغطية **تكاليف التسيير،** دون تسجيل أي عمليات لاقتناء أصول ثابتة أو إنجاز نفقات استثمارية أخرى.

1.2. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الأصالة والمعاصرة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2023، عبر المنصة الرقمية للمجلس، وذلك بتاريخ 30 مارس 2024، مما يجعله مقدمًا داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ** من قِبل خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.2. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن إحدى عشرة ملاحظة، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 9 غشت من السنة نفسها، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه للخزينة في الموازنة**

لم تتضمن محاسبة الحزب لسنة 2023 المبلغ غير المستعمل الواجب إرجاعه إلى الخزينة (310.158,51 درهم) من الدعم الإضافي الممنوح للحزب برسم سنة 2022، حيث لم يتم احتسابه على مستوى دفتر الأستاذ، وعلى مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة-دائنة"، كما لم يتم إدراجه في جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

> وقد صرّح الحزب بأن المبلغ الذي تم إرجاعه إلى الخزينة بتاريخ 13 مارس 2024 قد تم إدراجه في محاسبة سنة 2024.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الدعم الذي تم إرجاعه خلال سنة 2024 إلى الخزينة يمثل دَينًا في ذمة الحزب منذ صدور تقرير المجلس بتاريخ 28 فبراير 2024، المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2022، وهو ما كان يقتضي إدراجه ضمن محاسبة سنة 2023 على مستوى الحساب "الدولة دائنة."

ويظل الحزب ملزما بإعداد قوائم تركيبية تعكس صورة أمينة لأصوله وخصومه، بما في ذلك إدراج جميع العمليات المحاسبية خلال السنة المعنية في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية، وذلك تطبيقًا لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم تسوية الحسابات الخاصة بالإنشاءات وتسجيل الاستهلاكات المتعلقة بها داخل آجال معقولة**

تم تسجيل العمليات المحاسبية المنجزة بتاريخ 31 دجنبر 2023، المتعلقة بالحساب "2356000- إنشاءات تقنية وعتاد"، بمبلغ 3.522.857,28 درهم على مستوى دفتر اليومية ضمن "عمليات مختلفة (Opérations diverses) "، وذلك دون تقديم أي إيضاحات حول مصدر كل عملية أو مستندات إثباتها.

> وفي رده على هذه الملاحظة، أوضح الحزب أن المبلغ المذكور يخص الإنشاءات التي قام بها داخل مقره المكترى، والذي تم فسخ عقده سنة 2020، مما يجعل هذه الإنشاءات، وفقًا للقانون، ملكًا لصاحب العقار، كما أنها تم استهلاكها بالكامل.

غير أن تأخر الحزب في تسوية الحسابات الخاصة بهذه الإنشاءات وتسجيل الاستهلاكات المتعلقة بها، منذ فسخ عقد الكراء في دجنبر 2020، قد يؤثر على دقة القوائم التركيبية ومدى تعبيرها عن الصورة الأمينة لأصول الحزب خلال السنوات الموالية.

> وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أوضح الحزب أن جميع هذه الحسابات مستعملة، وبالتالي فإنها لا تؤثر على صدقية القوائم التركيبية أو على الصورة الأمينة لأصول الحزب.

للتذكير، يشمل مبلغ 3.522.857,28 درهم المسجل ضمن "عمليات مختلفة" الإنشاءات التي تم اقتناؤها خلال شهري نونبر ودجنبر 2020، بمبلغ إجمالي قدره 249.857,16 درهم، والتي تم إخراجها من الحصيلة. كما أن استهلاك الإنشاءات المقتناة لم يتم بشكل كلي، حيث قام الحزب باحتساب المبلغ المتبقي من ثمن اقتناء الأصول، بقيمة 221.950,00 درهم، ضمن الحساب 6513000" قيم صافية من استهلاكات الأصول الثابتة المتنازل عنها".

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **الإدلاء بمخرجات الدراسات والمهام والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022**

سوّى الحزب وضعيته تجاه الخزينة فيما يتعلق بالدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية المصاريف المترتبة عن الدراسات، والأبحاث، والمهام، برسم سنة 2022، وذلك من خلال إرجاعه لمبلغ الدعم غير المستعمل إلى الخزينة، والذي بلغ 310.158,51 درهمًا، وإدلائه بمخرجات إلى المجلس بتاريخ 31 يوليوز 2024، استنادًا إلى التوصية الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022.

وقد شمل التصريح سبع مخرجات تتعلق بالدراسات التي أُبرمت بشأنها اتفاقيات إنجاز مع مكتب للدراسات، كما هو مبين في الجدول التالي:

المبلغ الإجمالي للدعم الإضافي	المبلغ الإجمالي للاتفاقيات	عدد الدراسات	وضعية الإدلاء بمخرجات الدراسات	مبالغ الدعم غير المستعملة التي تم إرجاعها إلى الخزينة
4.670.158,51 درهم	4.360.000,00 درهم	7 دراسات	أدلى الحزب بمخرجات الدراسات المنجزة	أرجع الحزب مبلغ الدعم غير المستعمل بقيمة 310.158,51 درهم

3.2. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 310.158,51 درهم

أرجع الحزب، بتاريخ 13 مارس 2024، مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 310.158,51 درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث. ويمثل هذا المبلغ الفرق بين قيمة الدعم السنوي الإضافي الممنوح للحزب (4.670.158,51 درهم) والمبلغ الذي تم الالتزام باستعماله لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث في إطار الاتفاقيات المبرمة مع مكاتب الدراسات (4.360.000,00 درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب **بتسوية وضعيته المالية تجاه الخزينة** فيما يتعلق بمبلغ الدعم غير المستعمل برسم الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، والمخصص لتغطية المصاريف المترتبة عن الدراسات والمهام والأبحاث، والبالغ 310.158,51 درهم.

وعليه، فإن وضعيته تعتبر سليمة تجاه الخزينة.

4.2. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

فيما يخص الإجراءات التي اتخذها الحزب لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2022، والمتعلقة بـ:

- التقيد بمبدأ "الوضوح"، من خلال تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لها، مرتبة وفق تسلسلها الزمني، مع تضمينها بيان مصدر العملية، ومحتواها، والحساب المتعلق بها، ومراجع مستندات إثباتها؛
- دعم صرف نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية معنونة باسمه، بما في ذلك عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير؛

> أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه حريص على احترام مبادئ المحاسبة، ومن بينها مبدأ الوضوح، من خلال تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لها وفق تسلسلها الزمني.
>
> أما فيما يخص عقود الكراء غير المعنونة باسمه، فقد أوضح الحزب أنه يواجه صعوبات في كراء مقرات لمزاولة نشاطه، مما يدفع المسؤولين الجهويين والإقليميين إلى توقيع عقود الكراء مع التنصيص على تخصيصها للعمل الحزبي. وتعهد الحزب بإنجاز ملحقات لهذه العقود تحمل اسمه، وتحدد بوضوح اسم المدينة المعنية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

تبعًا لما سبق، **يوصي المجلس الأعلى للحسابات حزب الأصالة والمعاصرة** بما يلي:

- تسوية حسابات الحزب داخل آجال معقولة، وعند الاقتضاء، إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة في موازنة الحزب بالحساب "الدولة-دائنة"، وذلك تطبيقًا لمبدأ "الوضوح" وقاعدة "الشمولية."

3. حزب الاستقلال

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الاستقلال برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

ففي ما يخص الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرح بها ما قدره **17.796.303,26 درهم**. وتشكّل **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير المصدرَ الرئيسي** لهذه الموارد، حيث بلغت 10.191.463,26 درهم، أي ما يعادل **57,27%** من مجموع الموارد. أما **العائدات غير الجارية**، والتي تشمل عائدات استغلال ممتلكات في ملكية الحزب، فقد بلغت 4.328.840,00 درهم، أي بنسبة **24,32%**، في حين بلغت **واجبات الانخراط والمساهمات** 3.276.000,00 درهم، أي ما يمثل **18,41%** من إجمالي الموارد.

أما بالنسبة للنفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المنجزة خلال سنة 2023 ما مجموعه **16.075.338,46 درهم**. وتشكل **نفقات التسيير** الجزء الأكبر من مصاريف الحزب، إذ بلغت 15.425.920,10 درهم، أي ما نسبته **95,96%** من مجموع النفقات، مسجلةً بذلك ارتفاعًا طفيفًا مقارنة بسنة 2022 (14.915.712,09 درهم)، وانخفاضًا ملحوظًا مقارنة بسنة 2021 (17.546.916,77 درهم). في المقابل، لم تتجاوز كلفة **اقتناء الأصول الثابتة** 649.418,36 درهم (أي ما يعادل **4,04%**)، مسجلة بذلك تراجعًا مقارنة بسنتي 2022 (1.168.551,46 درهم) و2021 (1.415.951,68 درهم).

1.3. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الاستقلال حسابه السنوي برسم سنة 2023 عبر المنصة الرقمية للمجلس، وذلك بتاريخ 27 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ

تضمن تقرير الخبير المحاسب، المدلى به من طرف الحزب، مجموعة من التحفظات تتعلق بما يلي:

- عدم تسجيل أي مخصصات لمواجهة المخاطر الضريبية المحتملة؛

أجاب الحزب أنه "لم يقم بتسجيل مخصصات لمواجهة تكاليف ومخاطر الضريبة الممكنة، نظرًا لكون الأحزاب السياسية غير خاضعة للضرائب، وبالتالي ليست هناك حاجة إلى تسجيل أي مخصصات لمواجهة مخاطر التكاليف الضريبية أو غير الضريبية، فالحزب ليس شركة تجارية أو صناعية تعمل لتحقيق أرباح".

- عدم إخضاع مفتشي الحزب والعاملين بالمفتشيات لقانون الشغل على غرار مستخدمي مركز الحزب؛

بخصوص وضعية مفتشي الحزب، أوضح الحزب أن "المفتشين ليسوا أجراء، ولا يوجد أي عقد شغل يربطهم بالحزب، وبالتالي، لا تنطبق عليهم أحكام قانون الشغل.

- استغلال الحزب لعقارات باعتبارها في ملكيته، في حين أن سندات ملكيتها مسجلة لدى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية في ملكية الغير، كما أن الحزب يمتلك عقارات تم تسجيلها، غير أنه لم يقم بعد بتحديد قيمتها.

وفي رده على هذه الملاحظة، أوضح الحزب أن "هذه الإشكالات تتطلب تدخلاً حكوميًا لإيجاد حلول تمكن الأحزاب من تحويل الممتلكات إلى ملكيتها دون تعقيدات، وبدون أداء رسوم جبائية باهظة عند تقييم القيمة

الحالية للعقارات، أو أثناء أداء رسوم التسجيل والمحافظة العقارية، بالإضافة إلى الضرائب على رفع القيمة وصوائر المحافظة العقارية، وكذا النزاعات مع مديرية الضرائب حول تحديد القيمة الحالية للممتلكات".

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.3. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن إحدى عشرة ملاحظة، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 9 يوليوز 2024، بهدف تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 8 غشت 2024، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تنزيل المبلغ الإجمالي الواجب إرجاعه ضمن ديون الحزب**

تبين أنه، باستثناء مبلغ الدعم الإضافي غير المستعمل (1.126.585,31 درهم) برسم الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، الذي تم تنزيله على مستوى الموازنة، لم تتضمن محاسبة الحزب باقي مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة، والتي تبلغ 14.164.939,52 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراعات سنة 2021، إذ لم يتم احتساب هذا المبلغ على مستوى دفتر الأستاذ، ولم يتم إدراجه في الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة"، كما لم يتم تسجيله ضمن جدول الديون في قائمة المعلومات التكميلية.

أشار الحزب، في رده على الملاحظة، إلى أنه توصل بتاريخ 27 مارس 2024 برسالة من وزارة الداخلية تتضمن الموافقة على الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، والتي يلتزم بموجبها الحزب بإرجاع مبلغ 15.291.524,83 درهم (14.164.939,52 درهم + 1.126.585,31 درهم) إلى الخزينة. وأوضح أن الحساب السنوي تم إعداده في فبراير 2024 وقُدم إلى المجلس قبل توصله بالاتفاقية النهائية من السيد وزير الداخلية، مما حال دون إدراج واحتساب مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة برسم سنة 2023. وأكد أنه سيتم إدراج هذه المبالغ على مستوى دفتر الأستاذ، وكذلك ضمن الموازنة – الخصوم، بالحساب 445 "الدولة دائنة" خلال سنة 2024.

في هذا الصدد، يجدر التذكير بأن المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة قد تم تحديدها في تقرير المجلس المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي عن السنة المالية 2022، والذي نُشر بتاريخ 28 فبراير 2024. وكان من اللازم إدراج المبلغ الإجمالي الواجب إرجاعه ضمن ديون الحزب، وأخذه بعين الاعتبار في الحساب السنوي الذي تم إيداعه لدى المجلس بتاريخ 27 مارس 2024، أي بعد شهر على تحديد هذه المبالغ، التي تمثل ديونًا مستحقة لفائدة الخزينة.

- **عدم تنزيل العمليات المحاسبية المنفذة على مستوى التمثيليات المحلية في الحسابات المناسبة**

خلال سنة 2023، قام الحزب بتحويل ما مجموعه **4.818.600,00 درهم** لفائدة مفتشيه على المستوى المحلي، لتغطية مصاريف تتعلق بتعويضات المسؤولين عن المفتشيات، وشراء الوقود، وأداء نفقات كراء المقرات، والماء، والكهرباء، والهاتف، وغيرها من المصاريف. غير أن الحزب لم يقم بتنزيل هذه العمليات في الحسابات المناسبة، حيث اكتفى بإدراج المبلغ الإجمالي المحول لكل مفتشية ضمن الحساب 614351 (مهام)، وذلك خلافًا لمبدأ "الوضوح "المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يُلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

في رده على هذه الملاحظة، أوضح الحزب أنه تم إدراج تعويضات المفتشين ونفقات كراء مقرات المفتشيات ضمن الحساب 614351، باعتبارها نفقات تابعة للمفتشيات، وذلك وفقًا للمخطط المحاسبي. وأضاف أن مفتشي الحزب ليسوا أجراء، ولا تربطهم بالحزب أي علاقة تعاقدية خاضعة لقانون الشغل، إذ لا يوجد أي عقد عمل بين الطرفين. كما يمكن للمفتش أن يكون أجيرًا في شركة ما أو تاجرًا حرًا (...)، وفي الوقت ذاته، يزاول مهامه السياسية من خلال تقديم خدمات تتماشى مع هذه المهمة (...). وأشار الحزب إلى أنه يتولى تمويل اللقاءات السياسية وغيرها من الأنشطة التي يشرف عليها المفتش باسم الحزب، وذلك بتوجيه منه.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى إمكانية تخصيص حساب لتنزيل التعويضات الممنوحة شهريا للمفتشين. أما بالنسبة للنفقات الأخرى المنجزة على المستوى المحلي، مثل كراء المقرات، وخدمات الهاتف، والماء والكهرباء، واقتناء العتاد (...)، فهي تندرج ضمن مصاريف الحزب، مما يستوجب تسجيلها في الحسابات المناسبة.

- **عدم تخصيص حساب فرعي لكل دائن**

أظهرت الوثائق المكونة للحساب أن المبلغ الإجمالي لديون التمويل (Dettes de financement)، والبالغ 9.600.000,00 درهم، قد تم تسجيله ضمن الحساب رقم 1488 "ديون التمويل" دون تخصيص حساب فرعي لكل دائن.

وفي معرض رده، أوضح الحزب أنه سيتم تخصيص حساب فرعي لكل دائن إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن تخصيص حساب فرعي لكل دائن على مستوى محاسبة الحزب يُعدّ أمرًا ضروريًا للتمكن من تتبع الديون والتأكد من مصادرها.

في السياق نفسه، لم يتضمن مبلغ الديون الوارد في جدول "الديون" المرفق ضمن قائمة المعلومات التكميلية تفاصيل أسماء الدائنين المسجلين في الحساب "دائنون آخرون (Autres créanciers) "، والبالغ إجمالًا 2.224.000,00 درهم، حيث لم يتم تحديد هوية الدائنين المعنيين.

أشار الحزب إلى أن "الدين يخص الدائن".

غير أن الحزب لم يقدم توضيحات كافية بشأن هذا المبلغ، مكتفيًا بالإشارة إلى أن "الدين يخص الدائن"، دون تقديم تفاصيل إضافية.

بناءً على ذلك، ووفقًا للمقتضيات الخاصة بمسك محاسبة الأحزاب السياسية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب، يتعين أن يتضمن كل تسجيل محاسبي بيانًا يوضح مصدر العملية ومحتواها، إضافةً إلى الحساب المتعلق بها والمراجع الداعمة لها. لذا، من الضروري أن تشمل محاسبة الحزب جميع البيانات المتعلقة بأي دين يتم تسجيله.

وللتذكير، فإن قائمة المعلومات التكميلية يجب أن تتضمن جميع المعطيات ذات الأهمية البالغة المتعلقة بتسيير الحزب، بما في ذلك ديونه. كما أن المعلومات المدرجة في كل من الموازنة، وحساب العائدات والتكاليف، وقائمة المعلومات التكميلية تشكل منظومة محاسبية متكاملة، يجب أن تسفر عند اختتام كل دورة محاسبية عن إعداد قوائم تركيبية تعكس بصورة أمينة أصول الحزب وخصومه ووضعه المالي.

- **عدم فتح حسابات بنكية خاصة بتمثيليات الحزب**

يقوم الحزب بتحويل المبالغ المخصصة لتغطية المصاريف المنجزة على مستوى كل مفتشية إلى حسابات بنكية غير مسجلة باسمه، وذلك بدلًا من فتح حسابات بنكية محلية خاصة به.

وفي رده على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أفاد الحزب بأنه سيعمل على فتح حسابات بنكية خاصة بكل مفتشية.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف الأجور والمنح والتعويضات بوثائق الإثبات القانونية**

أسفر فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي عن رصد نفقات، مُدرجة في الجدول أدناه، لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3)، وفقًا لما هو محدد في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

موضوع النفقة	طبيعة وثائق الإثبات غير المدلى بها	المبلغ (بالدرهم)
أجور المستخدمين	- عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير - نسخة من بطاقات التعريف الوطنية - محاضر الشروع في العمل	1 235 849,40
منح وتعويضات	مقرر منح التعويض أو المكافأة يبين عناصر احتساب المبلغ الممنوح	301 946,84
المساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفي صناديق التقاعد	شهادة الانخراط وبيان شهري بالتصريح بالأجور المتحصل عليها وأوراق أداء الاشتراكات	260 640,64
المجموع		**1.798.436,88**

لم يقدم الحزب في رده على هذه الملاحظة الوثائق المطلوبة، واكتفى بتبرير النفقات المتعلقة بالمساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد من خلال تقديم بيان بالتصريح بالأجور لشهري يناير ودجنبر 2023.

كما أوضح، في رده على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أن بيانات التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تُعدّ بمثابة عقود عمل، وأن تقديم بيانات التحويلات البنكية لفائدة المأجورين يُثبت صحة هذه النفقات.

في هذا الصدد، يجدر التذكير بأنه، وفقًا لما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لا تُعدّ بيانات التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وثائق كافية لإثبات صرف الأجور.

- **عدم دعم صرف نفقات مفتشيات الحزب بمبلغ إجمالي قدره 408.488,56 درهم بوثائق الإثبات القانونية**

أسفر فحص الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي والكشوفات البنكية عن رصد مبالغ محولة لفائدة بعض مفتشي الحزب، بلغ مجموعها 657.600,00 درهم، لم يتم دعم سوى جزء منها بقيمة 249.111,44 درهم بوثائق الإثبات، في حين لم يتم تقديم أي وثائق إثبات بشأن صرف المبلغ المتبقي، والبالغ 408.488,56 درهم.

لم يُدرج الحزب في رده على هذه الملاحظة أي وثيقة إثبات تتعلق بالمبالغ المذكورة.

- **دعم صرف نفقات بمبلغ قدره 51.146,01 درهم بوثائق إثبات غير معنونة باسم الحزب**

خلافًا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، قام الحزب بدعم صرف نفقات مرتبطة بالماء والكهرباء (15.680,01 درهم)، وواجبات الكراء (18.240,00 درهم)، والرسوم والضرائب (17.226,00 درهم)، بفَوَاتِير وإيصالات غير معنونة باسم الحزب.

وفي معرض جوابه، أوضح الحزب أنه يتم الإدلاء بفواتير معنونة باسم المفتشين، نظرًا لتكليفهم بإنجاز المهام وتنظيم اللقاءات والأنشطة الإقليمية نيابةً عنه، مؤكدًا أن هذا الإجراء يهدف إلى إثبات المصاريف بشكل رسمي.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم بتقديم جميع وثائق إثبات صرف النفقات معنونة باسمه، إذ لا يمكن في غياب ذلك إدراج هذه النفقات ضمن تكاليفه، لكونها نفقات غير مبررة.

- **الإدلاء بمخرجات الدراسات والمهام والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022**

سوّى الحزب وضعيته تجاه الخزينة فيما يتعلق بالدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية المصاريف المرتبطة بالدراسات، والأبحاث، والمهام برسم سنة 2022، وذلك استنادًا إلى التوصية الصادرة عن المجلس في تقريره لنفس السنة.

وقد أدلى الحزب، بتاريخ 5 يوليوز 2024، بتصريح يتضمن خمس مخرجات تخص الدراسات التي تم إبرام اتفاقيات بشأن إنجازها مع مكاتب للدراسات. كما قام بإرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل إلى الخزينة، والذي بلغ 1.126.585,31 درهم، كما هو مبين في الجدول التالي:

المبلغ الإجمالي للدعم الإضافي	المبلغ الإجمالي للاتفاقيات	عدد الدراسات	وضعية الإدلاء بمخرجات الدراسات	مبالغ الدعم غير المستعملة التي تم إرجاعها إلى الخزينة
4.076.585,31 درهم	2.950.000,00 درهم	5 دراسات	أدلى الحزب بمخرجات الدراسات المنجزة	أرجع الحزب مبلغ الدعم غير المستعمل بقيمة 1.126.585,31 درهم

3.3. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 3,82 مليون درهم

قام الحزب، خلال سنة 2024، بإرجاع مبلغ دعم بما مجموعه 3.822.881,20 درهم، يتوزع بين:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022	1.126.585,31	مبلغ الدعم غير المستعمل
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	2.646.364,59	مبالغ تم منحها للمترشحين الفرديين، دون أن يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات القانونية
	14.750,00	مبلغ لم يتم دعم صرفه من طرف وكلاء اللوائح بأي وثائق مثبتة
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	35.181,30	مبلغ الدعم غير المستعمل
المجموع	**3.822.881,20**	

➢ التزام الحزب مع وزارة الداخلية بتسوية وضعيته تجاه الخزينة من خلال إرجاع مبالغ دعم بقيمة 11,47 مليون درهم عبر دفعات متساوية

لم يقم الحزب بإرجاع مبلغ دعم إجمالي بما مجموعه 11.468.643,63 درهم إلى الخزينة، يشمل ما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	9.214.835,41	مبالغ تم منحها للمترشحين الفرديين، دون أن يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات القانونية
	1.273.808,22	مبالغ دعم تم صرفها خارج الحيز الزمني المخصص للحملات الانتخابية
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	980.000,00	مبالغ دعم لم يتم تبرير صرفها طبقا للغايات التي منح من أجلها
المجموع	**11.468.643,63**	

أفاد الحزب في جوابه على الملاحظة أنه التزم مع وزارة الداخلية بتسوية وضعيته المالية تجاه الخزينة، وذلك من خلال إرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 15.291.524,83 درهم على أربع دفعات سنوية متساوية، بقيمة 3.822.881,20 درهم، موزعة على النحو التالي: الدفعة الأولى في شهر أبريل 2024 (قام الحزب بأدائها بتاريخ فاتح أبريل 2024) والدفعة الثانية في شهر أبريل 2025 والدفعة الثالثة في شهر أبريل 2026 والدفعة الرابعة في شهر أبريل 2027.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بخصوص الدعم الإضافي، كما اتفق مع وزارة الداخلية على إرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 15.291.524,83 درهم، على أربع دفعات متساوية بقيمة 3.822.881,20 درهم لكل قسط لتسوية وضعيته تجاه الخزينة.

وقد تم تسديد الدفعة الأولى بتاريخ فاتح أبريل 2024، فيما التزم بإرجاع المبلغ المتبقي (11.468.643,63 درهم) على ثلاث دفعات خلال شهر أبريل من السنوات المقبلة، وذلك على النحو التالي: الدفعة الثانية: أبريل 2025، الدفعة الثالثة: أبريل 2026؛ الدفعة الرابعة: أبريل 2027.

4.3. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يدلِ الحزب بالإجراءات التي اتخذها لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس لسنة 2022، والمتعلقة بتسجيل جميع العمليات المحاسبية، وتبرير صرف أجور المستخدمين، ودعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية.

بشأن التوصية المتعلقة بـ "تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بمفتشيات الحزب في الحسابات الملائمة لها، مع الحرص على تضمينها بيان مصدر العملية، ومحتواها، والحساب المتعلق بها، ومراجع مستندات إثباتها"، رغم تصريح الحزب بتنفيذها، خلص المجلس إلى عدم تقيده بها.

فيما يخص التوصية المتعلقة بـ "دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، سجل المجلس عدم الإدلاء بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير، ونسخ بطاقات التعريف الوطنية، إضافةً إلى محاضر الشروع في العمل. كما لم يقدم الحزب أي وثيقة إثبات بخصوص جزء من النفقات المنجزة من طرف المفتشيات، مكتفيًا بالإشارة إلى أنه تم إثبات صرفها بفواتير وتصاريح بالشرف بالنسبة لتعويضات المهام.

ويُشار إلى أن الحزب قد بدأ تدريجيًا في تبرير التحويلات البنكية المنجزة لفائدة المفتشين بوثائق الإثبات.

فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بـ "دعم صرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق إثبات معنونة باسمه"، قدم الحزب وثائق إثبات نفقات المفتشيات تحمل اسم المفتش بدلًا من اسم الحزب، مشيرًا إلى أنه سيعمل على حث جميع المفتشين على تقديم فواتير معنونة باسم الحزب قدر المستطاع.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

أخذ المجلس علمًا بالجدولة الزمنية المتفق عليها مع وزارة الداخلية بشأن إرجاع مبالغ الدعم المصرح بها في إطار فحص حسابات الحملات الانتخابية برسم اقتراعات 2021 إلى الخزينة، والتي تبلغ 11.468.643,63 درهم، وذلك وفقًا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

و**يوصي المجلس حزب الاستقلال** بما يلي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية الوضعية القانونية للعقارات المستغلة من قِبل الحزب؛
- التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولاسيما مبدأ "الوضوح" من خلال تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لها، وقاعدة "الشمولية" عبر إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة كما تم حصرها من طرف المجلس، على مستوى موازنة الحزب بالحساب "الدولة-دائنة"؛
- تخصيص حساب فرعي خاص بكل دائن على مستوى محاسبة الحزب؛
- دعم صرف أجور المستخدمين والمنح والتعويضات المتعلقة بهم، بوثائق الإثبات القانونية كما تم حصرها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3)؛
- دعم صرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق الإثبات القانونية في اسمه.

4. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

ففي ما يخص الموارد، بلغ **مجموع المبالغ المصرح بها** ما قدره **6.175.573,08 درهم**. وتمثل مساهمة الدولة في تغطية **مصاريف التدبير** الحصة الأكبر من هذه الموارد، حيث بلغت 4.827.240,08 درهم، أي ما يعادل **78,17%** من إجمالي الموارد. كما بلغت **واجبات الانخراط والمساهمات** 1.172.204,00 درهم، أي بنسبة **18,98%**، في حين بلغت مساهمة الدولة في **دعم تمثيلية النساء** 100.813,20 درهم، بما يمثل **1,63%**، وسُجلت **عائدات مختلفة** بقيمة 75.315,74 درهم، تمثل نسبة **1,22%** من إجمالي الموارد.

أما في ما يخص النفقات، فقد بلغت المصاريف المنجزة خلال سنة 2023 ما مجموعه 4.598.567,70 درهم. وقد استُخدمت الحصة الأكبر من هذه النفقات لتغطية **تكاليف التسيير**، والتي بلغت 4.036.344,85 درهم، أي ما يعادل **87,77%** من مجموع المصاريف، مسجلةً انخفاضًا مقارنة بسنة 2022، التي بلغت خلالها 4.453.221,48 درهم، وارتفاعًا طفيفًا مقارنة بسنة 2021 التي سجلت خلالها 3.872.925,96 درهم.

وبخصوص **اقتناء الأصول الثابتة**، فقد بلغت كلفتها خلال سنة 2023 ما مجموعه 418.204,00 درهم، أي ما نسبته **9,10%** من إجمالي النفقات، أي بزيادة ملحوظة مقارنة بسنة 2022 (59.060,26 درهم)، غير أنها تظل أدنى من مستوى سنة 2021 (589.183,61 درهم).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال السنة إدراج عقار ضمن أصول الحزب، تم اقتناؤه سنة 2010 بقيمة 450.000,00 درهم، بعد استكمال إجراءات البيع وتنفيذ الحكم النهائي، غير أن هذه القيمة لم تُدرج ضمن تكاليف اقتناء الأصول لسنة 2023.

كما بلغت النفقات المخصصة **لتشجيع تمثيلية النساء** 144.018,85 درهم، وهو ما يعادل **3,13%** من إجمالي النفقات المنجزة خلال السنة.

1.4. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدّم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2023 عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 30 مارس 2024، أي **داخل الأجل القانوني** المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدّم الحزب حسابه السنوي برسم السنة المالية 2023 **مشهودًا بصحته دون تحفظ** من قِبل خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.4. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة نفقات حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن تسجيل 11 ملاحظة، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 9 يوليوز 2024، بغرض تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 7 غشت 2024، تبيّن أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بشأن الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تضمين جدولي "الدائنيات" و"الديون" على مستوى قائمة المعلومات التكميلية أسماء المدينين والدائنين**

أسفر فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي عن عدم إدراج أسماء المدينين ضمن جدول "الدائنيات" المدرج في قائمة المعلومات التكميلية، حيث لم يتضمن تفاصيل الحساب رقم 3480 "مدينون آخرون"، الذي يبلغ رصيده 2.703.207,84 درهم.

وقد أوضح الحزب في جوابه على الملاحظة بأن مبلغ 2.703.207,84 درهم يتوزع ما بين نفقات تتعلق بشراء أصل تجاري بمبلغ إجمالي قدره 2.628.207,84 درهم بتاريخ 2010/10/19، ومبلغي 40.000,00 درهم و35.000,00 درهم تم منحهما (...) كقرض بتاريخ 2010/10/26، (...).

كما لم يتضمن جدول "الديون" أسماء الدائنين، سواء على مستوى الحساب رقم 4458 "الدولة - حسابات أخرى دائنة"، الذي يبلغ رصيده 293.417,97 درهم، أو على مستوى الحساب رقم 4488 "دائنون آخرون"، الذي يبلغ 149.340,00 درهم.

أشار الحزب بخصوص تفاصيل جدول الديون إلى أن مبلغ 293.417,97 درهم يمثل متأخرات الكراء وقد بادر إلى تسوية الوضعية مع مديرية الأملاك المخزنية التي تعود لها ملكية المقر. فيما يخص مبلغ 149.340,00 درهم مصاريف الاشتراك في الأممية الاشتراكية برسم سنة 2023 والتي تمت تسويتها في السنة المالية 2024.

إلا أن تدقيق الوثائق أظهر أن مبلغ 149.340,00 درهم يتعلق بمصاريف الاشتراك في الأممية الاشتراكية برسم سنة 2022، وقد تم احتسابه ضمن ديون نفس السنة. في المقابل، أرفق الحزب جوابه بالوثائق المثبتة لأداء مصاريف الاشتراك عن سنة 2023، والتي بلغت 12.000,00 جنيه إسترليني، حيث خصص لها الحزب مبلغ 154.296,00 درهم ضمن ديون حساب سنة 2023.

وجدير بالذكر أن قائمة المعلومات التكميلية يجب أن تتضمن جميع المعلومات ذات الأهمية البالغة المتعلقة بتسيير الحزب، باعتبار أن المعطيات المدرجة في الموازنة، وحساب العائدات والتكاليف، وقائمة المعلومات التكميلية تشكل منظومة متكاملة، يجب أن تفضي عند اختتام كل دورة محاسبية إلى إعداد قوائم تركيبية تعكس بصورة أمينة أصول الحزب وخصومه ووضعه المالي.

وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أرفق الحزب جوابه بوثائق جديدة تتعلق بجدولي "الدائنيات و"الديون".

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة.

- **ضرورة تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة دون أي مقاصة بينها**

أسفر تدقيق معطيات دفتر اليومية عن تسجيل عمليات إنجاز نفقات مقابل تحصيل موارد، كما هو موضح في الجدول التالي:

تاريخ العملية	موضوع النفقة	الحساب المدين	الحساب الدائن	المبلغ(بالدره م)
09/01/2023	كراء 2018 -2021	6148/ مصاريف أخرى -سنوات سابقة	7181/مساهمات المنخرطين	51.304,00
29/12/2023	تكملة كراء 2023	613 / مصاريف كراء مقر	7181/مساهمات المنخرطين	10.200,00
المجموع				**61.504,00**

غير أن إنجاز هاتين العمليتين يخالف مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي ينص على ضرورة تسجيل العمليات المحاسبية بترتيب زمني، عمليةً بعملية، ويوماً بيوم، مع الحرص على تضمين كل قيد محاسبي بيان مصدر العملية، ومحتواها، والحساب المتعلق بها، ومراجع مستندات إثباتها.

كما أن هذه الممارسة لا تتماشى مع مبدأ "الوضوح"، الذي يقتضي تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة دون إجراء أي مقاصة بينها، وذلك وفقًا لما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وقد أرجع الحزب تسجيل العمليتين بالحساب رقم 7181000 "مساهمات المنخرطين" إلى مساهمة مسؤولين حزبيين في أداء نفقة كراء مقر للحزب بإقليمهم عن طريق شيك بنكي شخصي مسحوب باسم مالكي العقار، وذلك تنفيذا لقرارات المكتب السياسي التي تقضي بتحمل الأقاليم لنصف نفقاتهم على أن يتحمل الحزب النصف الثاني من هذه النفقات وخاصة كراء المقرات. كما أرفق الحزب جوابه بنسختي شيكين يثبت من خلالهما المساهمة الشخصية لأعضاء الحزب بالإضافة إلى وصل أداء وجيبة الكراء، دون الإدلاء بعقود الكراء.

في هذا الإطار، يجدر التأكيد على أن تقييد النفقات يتم في الجانب المدين مقابل تسجيلها في حساب دائن، في حين تُدرج العائدات في حساب دائن مقابل حساب مدين، وذلك دون إجراء أي مقاصة بين العمليات المحاسبية.

كما أنه، في غياب عقود كراء معنونة باسم الحزب، يتعذر احتساب نفقات كراء المقرات المذكورة ضمن تكاليف التدبير السنوية للحزب، والتي تُؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد مبالغ الدعم السنوي المستعملة.

- **ضرورة الالتزام بمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية"**

خلال سنة 2023، قام الحزب بتحويل مبالغ مالية إلى الحسابات البنكية الخاصة ببعض التمثيليات المحلية وبعض مسؤولي الحزب، وتم تسجيلها في محاسبة الحزب كتكاليف كراء متعلقة بسنوات سابقة، مما يشكل مخالفة لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية"، الذي يقتضي تسجيل التكاليف والعائدات في السنة المالية التي تعود إليها.

ويتعلق الأمر بالعمليات التالية:

موضوع النفقة		تاريخ النفقة	المبلغ(بالدرهم)
مصاريف كراء مقر	تمثيلية إقليمية	03/10/2023	4.000,00
مصاريف تصفية متأخرات كراء محلات	مسؤول تمثيلية إقليمية	24/10/2023	89.000,00

أشار الحزب في جوابه على الملاحظة إلى أن أداء متأخرات كراء المقرات الحزبية (89.000,00 درهم و4.000,00 درهم) قد تم بعد تعذر أدائها محليا وتوصل الحزب بأمر بحجز للأداء عن متأخرات مقر (...) وإنذار أداء بالنسبة لمقر (...).

غير أن الحزب لم يقم باحتساب متأخرات تكاليف كراء المقر الأول كدين منذ سنة 2018، وكذا مستحقات كراء المقر الثاني منذ 2021، وذلك بهدف تصفية الديون المتراكمة واحتسابها ضمن تكاليف الحزب لسنة 2023.

كما أن مبلغ 89.000,00 درهم تم تحويله إلى الممثل الإقليمي للحزب بدلًا من صاحب العقار.

وفي السياق ذاته، قام الحزب بتاريخ 31 دجنبر 2023 بتنزيل العمليات المحاسبية المتعلقة بكراء أحد مقراته (20.895,00 درهم) ضمن الحساب "عمليات مختلفة"، وهو حساب مخصص لتسجيل العمليات التي لا تندرج ضمن المشتريات أو التوريدات، مثل مخصصات الاستهلاكات أو مخصصات مواجهة المخاطر والتكاليف. وقد تم ذلك على أساس أن هذه المصاريف تتعلق بتكاليف عن سنوات سابقة تم تحملها خلال سنة 2023، مما يشكل مخالفة لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية".

أوضح الحزب أنه عملا بمبدأ تخصص الدورات المحاسبية، الذي يلزم بتسجيل التكاليف في السنة المعنية بها، تم تنزيل هذه العمليات المحاسبية على اعتبار أنها تكاليف عن السنة المالية 2023..، وتطبيقا لمبدأ الربط الزمني للتسجيل المحاسبي المنصوص عليه في نظام المحاسبة العمومية والذي يقضي بتسجيل النفقة خلال سنة أدائها وليس خلال السنة المالية المنشئة لها.

في هذا الصدد، يجدر التذكير بأن إعمال مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" يقتضي تسجيل النفقات خلال السنة المالية التي نشأ فيها الدين، بغض النظر عن تاريخ تسديدها.

وفيما يتعلق بمتأخرات كراء المقر المعني بهذه الملاحظة، فقد قام الحزب بإدراج نفقات كرائه عن سنوات 2021 (09 أشهر)، و2022، و2024 (ثلاثة أشهر) ضمن تكاليف سنة 2023، وهو ما يتعارض مع مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية."

وجدير بالذكر أن النفقات المحتسبة عند تحديد مجموع مبالغ الدعم المستعملة من مساهمة الدولة لتغطية مصاريف التدبير، يجب أن تقتصر على النفقات المنجزة خلال السنة المعنية بالدعم، مما يستوجب عدم إدراج نفقات كراء المقرات الخاصة بسنوات 2021 و2022 و2024 ضمن التكاليف المحتسبة لحصر مبالغ الدعم المستعملة برسم سنة 2023.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **ضرورة دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية**

تبيّن أن صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 43.000,00 درهم لم يتم دعمه بوثائق الإثبات القانونية المحددة في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد)، تتعلق بما يلي:

- لم يتم دعم صرف مصاريف المهام والإقامة بالخارج بما مجموعه 8.000,00 درهم من أصل مبلغ إجمالي قدره 316.995,40 درهم، والمتعلق بمصاريف تنقل 10 أشخاص، وذلك لغياب نسخ من صفحات جوازات السفر تبين هوية المستفيدين، وتاريخي الدخول والخروج، وكذا بيان احتساب المبالغ المستحقة.

أدلى الحزب بمقرر غير مؤرخ بأثر رجعي منذ 2023/01/01 يحدد مبالغ التعويضات عن التنقل داخل وخارج المملكة وكيفية احتساب المبالغ المستحقة، كما أدلى بنسخ من صفحات جواز السفر التي تبين هوية المستفيدين وتاريخي الدخول والخروج تخص 08 مستفيدين.

غير أن الحزب لم يقدم وثائق إثبات صرف مصاريف المهام بالخارج للمستفيدين المعنيين بالمبلغ موضوع الملاحظة (8.000,00 درهم).

- لم يتم دعم صرف مصاريف منتدى للحزب بمبلغ إجمالي قدره 15.000,00 درهم، ومصاريف الاستقبالات بمبلغ إجمالي قدره 20.000,00 درهم بوثائق الإثبات القانونية.

أدلى الحزب بإشهادين موقعين من طرف أحد أعضاء الحزب، الأول بتاريخ 2023/09/06 يشهد من خلاله بتسلم مبلغ قدره 15.000,00 درهم من الحزب لتغطية مصاريف تنقل الطلبة المنتمين للحزب (...) لحضور ملتقى منظم من طرفه، والثاني غير مؤرخ يشهد من خلاله بتسلم مبلغ قدره 20.000,00 درهم لتغطية مصاريف تنظيم اجتماع قطاع للحزب.

إلا أن الحزب لم يُدلِ، ضمن جوابه، بالفواتير المثبتة أو مستندات الإثبات المماثلة، كما لم يوضح كيفية احتساب المصاريف المذكورة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإشهاد بتسلّم مبالغ مالية من الحزب لا يُعدّ بديلاً عن وثائق الإثبات القانونية المستوفية لجميع الشروط القانونية والتنظيمية ذات الصلة، مثل الفواتير، أو الاتفاقيات، أو بيانات الأتعاب.

- **عدم دعم صرف نفقات كراء مقرات الحزب بوثائق الإثبات القانونية**

لم يدل الحزب بنسخ من عقود الإيجار والعقود الملحقة في حالة التغيير وإيصالات الأداء لتبرير نفقات كراء مقرات الحزب بمبلغ قدره 221.600,00 درهم، كما هو مبين في الجدول التالي:

المقر	الفترة المعنية	طبيعة وثائق الإثبات غير المدلى بها	المبلغ (بالدرهم)
"خ"	2023	العقد	14.400,00
"ب"	غير محددة	العقد والحكم بالأداء	12.000,00
"س.ع"	2023 (3أشهر)	العقد	3.600,00
"ف"	12 شهرا	العقد المعنون باسم الحزب وإيصالات الأداء	15.600,00
"فك"	12 شهرا	العقد المعنون باسم الحزب وإيصالات الأداء	10.800,00
"ك"	2023	العقد	10.200,00
"ط"	من 2018/08/01 إلى 2022/12/31 (53 شهرا)	العقد وإيصالات الأداء باسم الحزب	89.000,00
"و.ز"	غير محددة	إيصالات الأداء	8.000,00
"ش"	غير محددة (ابتداء من شهر ماي 2023)	إيصالات الأداء	8.000,00
"ح.م"	من 2021/07/01 إلى 2023/07/31 (25 شهرا)	العقد وبيان احتساب المبالغ المستحقة والأمر بالأداء	50.000,00
المجموع			**221.600,00**

أشار الحزب في جوابه، أنه يحرص على توثيق العقود أثناء كراء مقرات جديدة. وفي ما يتعلق بمقرات الحزب موضوع الملاحظة، فهي مقرات مكتراة منذ عدة سنوات، وكانت العقود تبرم شفويا وحاول الحزب توثيقها إلا أن صعوبات حالت دون ذلك، وتم الاكتفاء بإيصالات الكراء.

وأرفق الحزب أجوبته بعقد كراء مقر "ش" ابتداء من 2023/05/01 مع أداء تسبيق (23.100,00 درهم) وعقد كراء مقر "و.ز" ابتداء من 2018/03/01، بالإضافة لإنذار بأداء متأخرات كراء 15 شهرا. وبخصوص مقر "ط"، قام الحزب بأداء مبلغ 89.000,00 درهم للمسؤول الإقليمي الذي تكلف بأداء المبلغ الإجمالي (148.800,00درهم) لمستحقات الكراء. وأرفق الحزب أجوبته بوثائق انجاز نفقات كراء مقري "ف" و"فك".

غير أن الحزب لم يُدلِ، ضمن جوابه على هذه الملاحظة، بوثائق الإثبات المبينة في الجدول أعلاه لدعم صرف تكاليف الكراء، وذلك من خلال توثيق عقود كراء المقرات التي يستغلها باسمه، بهدف إدراج المصاريف المتعلقة بها ضمن نفقات تدبيره.

- **عدم الإدلاء بالوضعيات التفصيلية لاستهلاك الوقود بواسطة البطاقات مسبقة الدفع**

تم تبرير اقتناء الوقود بمبلغ إجمالي قدره 51.000,00 درهم بفَوَاتِير لتعبئة بطاقات الدفع المسبق ونسخ من البطائق الرمادية التي تثبت ملكية السيارات للحزب، في حين لم يتم الإدلاء بالوضعيات التفصيلية الشهرية للكميات المستهلكة فعليا بالنسبة لكل سيارة.

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أن المشرع اشترط في البند العاشر من الباب الثاني من الملحق الثالث من المخطط المحاسبي المتعلق بعتاد النقل ضرورة الإدلاء بفاتورة وعند الاقتضاء مستند من مستندات الإثبات المماثلة بالإضافة إلى نسخة من البطاقة الرمادية المعنونة باسم الحزب.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن البند العاشر من الباب الثاني من الملحق الثالث من المخطط المحاسبي الموحد يتعلق باقتناء عتاد النقل، وليس بمصاريف المشتريات المستهلكة.

كما أن تبرير العمل المنجز في حالة اقتناء الوقود بواسطة البطاقات مسبقة الدفع يتم من خلال الإدلاء بـفَوَاتِير اقتناء البطاقات المذكورة، ونسخ من البطائق الرمادية للسيارات المعنية، والوضعيات التفصيلية لكميات الوقود المستهلكة فعليًا صادرة عن الممون.

وقد أدلى الحزب، ضمن جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، بجداول تتعلق بتتبع استهلاك الوقود الخاص ببطاقتي الدفع المسبق لدعم صرف نفقات الوقود.

للتذكير، تتكون الوثائق المثبتة لنفقات الوقود، من فواتير مدعَّمة بوضعيات مفصلة لاستهلاك الوقود، **صادرة عن الممون**، تُحدد من خلالها الكمية المستهلكة، وثمن الوحدة لكل فترة معينة، بالإضافة إلى السيارات المعنية وإجمالي مبلغ الاستهلاك.

- **الإدلاء بمخرجات الدراسات والمهام والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022**

سوّى الحزب وضعيته تجاه الخزينة فيما يتعلق بالدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية المصاريف المرتبطة بالدراسات، والأبحاث، والمهام برسم سنة 2022، وذلك من خلال إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل، والذي بلغ 95.896,03 درهم، خلال سنة 2023، والإدلاء بمخرجات عن الدراسات المنجزة ضمن حساب استعمال الدعم المذكور، كما هو مبين في الجدول التالي:

المبلغ الإجمالي للدعم الإضافي	المبلغ الإجمالي للاتفاقيات	عدد الدراسات	وضعية الإدلاء بمخرجات الدراسات	مبالغ الدعم غير المستعملة التي تم إرجاعها إلى الخزينة
1.930.896,03 درهم	1.835.000,00 درهم	23 دراسة	أدلى الحزب ضمن حساب استعمال الدعم الإضافي بمخرجات عن الدراسات المنجزة	أرجع الحزب مبلغ الدعم غير المستعمل بقيمة 95.896,03 درهم

3.4. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 425.381,61 درهم

قام الحزب، خلال سنتي 2023 و2024، بإرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 425.381,61 درهم، يتوزع ما بين:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)		سبب إرجاع مبالغ دعم
	2023	2024	
الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022	95.896,03		مبلغ دعم غير مستعمل
الدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير لسنة 2023 (حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (4.827.240,08 درهم) ومبلغ النفقات (4.497.754,50 درهم) والتي تشمل نفقات التسيير واقتناء الأصول الثابتة مع استثناء التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك ...).		329.485,58	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**425.381,61**		

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة من خلال إرجاع المبالغ غير المستعملة، برسم الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022 لتغطية المصاريف المترتبة عن الدراسات والمهام والأبحاث بما قدره 95.896,03 درهم، وبرسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2023 بمبلغ 329.485,58 درهم.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة تعتبر سليمة.

4.4. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بـ "دعم صرف أجور وتعويضات ومكافآت المستخدمين" بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد)، أدلى الحزب بعقود عمل "غير محددة المدة" بأثر رجعي، اعتبارًا من تاريخ التحاق كل مستخدم، بالإضافة إلى مقررين بتاريخ 2022/01/01 يتعلقان بصرف منح سنوية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بما يلي:

- تضمين الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية جميع المعلومات ذات الأهمية البالغة المتعلقة بتسيير الحزب، كما هو الشأن بالنسبة لضرورة تضمين جدولي "الدائنيات" و"الديون" أسماء المدينين والدائنين؛
- تسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم، مع الحرص على تضمين كل تقييد محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها وفي الحسابات المناسبة دون أي مقاصة بينها، وكذا تسجيل النفقات خلال السنة المالية الملتزم بها بصرف النظر عن تاريخ تسديدها، وذلك تطبيقا لمبدأي "الوضوح" و"تخصص الدورات المحاسبية"؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية في شكل فَوَاتِير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة لدعم صرف النفقات المنجزة ومستوفية للشروط القانونية.

5. حزب الحركة الشعبية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الحركة الشعبية برسم سنة 2023. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة من طرفه خلال السنة.

فبخصوص الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرح بها **3.236.567,41 درهم**. وتشكل **واجبات الانخراط والمساهمات المصدر الرئيسي** لهذه الموارد، حيث بلغت 3.128.044,00 درهم، وهو ما يمثل **96,65%** من الإجمالي، بينما لم تتعدَّ العائدات غير الجارية الأخرى 108.523,41 درهم، أي ما يعادل **3,35%** فقط.

أما فيما يتعلق بالنفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** المنجزة ما مجموعه **2.673.834,54 درهم**. وقد خُصصت الحصة الأكبر منها لتغطية **تكاليف التسيير**، والتي بلغت 2.584.914,54 درهم، أي بنسبة **96,67%**، مسجلة بذلك تراجعًا مقارنة بسنة 2022 (3.711.804,43 درهم) وسنة 2021 (4.377.284,85 درهم). في المقابل، لم تتجاوز كلفة **اقتناء الأصول الثابتة** 88.920,00 درهم، أي ما يمثل **3,33%** من النفقات، مسجلة ارتفاعًا طفيفًا مقارنة بسنة 2022 (59.060,26 درهم)، إلا أنها تظل أدنى من مستوى سنة 2021 (589.183,61 درهم).

1.5. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب السنوي داخل الأجل القانوني

أودع حزب الحركة الشعبية حسابه السنوي برسم سنة 2023، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 29 مارس 2024، أي **داخل الأجل القانوني** المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ

تضمن تقرير الخبير المحاسب المدلى به من طرف الحزب مجموعة من التحفظات تتعلق بما يلي:

- عدم احتساب أي مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف (Provisions pour risques et charges) بشأن دين للحزب اتجاه أحد الأبناك المغربية مما نتج عنه خفض حجم المخصصات المذكورة بنفس مبلغ الدين؛

> أوضح الحزب في معرض جوابه، أنه فيما يخص عدم احتساب المخصصات لمواجهة المخاطر بشأن دين الحزب اتجاه البنك فقد حجز هذا الأخير على مبلغ الرهن الذي كان مودعا لديه ولا يوجد حاليا أي حساب باسم الحزب لدى البنك المذكور. وأدلى بكشف حساب إلى غاية 2023/06/30 يبرز غياب أي رصيد.

- عدم توفر الحزب على ملف دائم للأصول بتاريخ 2023/12/31 .ونتيجة لذلك، لا يمكن للخبير إبداء الرأي بخصوص شمولية الأصول الثابتة المسجلة في نهاية السنة المالية والوجود الفعلي لها؛

> بخصوص الملف الدائم للأصول الثابتة، أشار الحزب إلى أنه قام بتسجيل جميع المعدات والممتلكات للحزب في جداول حسب تاريخ الاقتناء الى حدود 31 دجنبر 2023. كما أدلى بجداول مفصلة لمجموع الأصول.

- ضعف نظام الرقابة الداخلية الذي وضعه الحزب لتتبع المساهمات على المستوى الإقليمي والمركزي، مما لا يمكن الخبير من إبداء الرأي بخصوص شمولية المساهمات المسجلة على مستوى عائدات الحزب برسم سنة 2023.

> أشار الحزب بشأن الرقابة المالية، أن المادة 54 من النظام الأساسي للحزب تنص على انتخاب لجنة مراقبة المالية للحزب من قبل أعضاء المجلس الوطني وهذه اللجنة تراقب كيفية تدبير أموال الحزب وتقديم تقرير سنوي أمام المجلس الوطني قصد الدراسة والمصادقة.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.5. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 26 يوليوز من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه على مستوى الموازنة**

لم يقم الحزب بإدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة (5.397.080,00 درهم) المبينة بالجدول أعلاه، على مستوى دفتر الأستاذ وعلى مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة" وعلى مستوى جدول "الديون" ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

> وفي جوابه، أكد الحزب أنه تم إنزال المبلغ المشار اليه موضوع الملاحظة ضمن الموازنة لسنة 2024- الخصوم بالحساب رقم 4458 "الدولة الدائنة".

وجب التذكير بهذا الخصوص بأن الحزب ملزم بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار مجموع العمليات المحاسبية لسنة 2023 بما فيها تلك المتعلقة بالديون. كما أن الحزب مطالب بإدراج كل العمليات المحاسبية خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا تطبيقا لقاعدة "الشمولية"، كما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وفي الدليل العام للمعايير المحاسبية.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يدعم الحزب صرف أجور المستخدمين (1.084.013,47 درهم) بنسخ من عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير المنصوص عليها في الملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> أشار الحزب في جوابه بأنه تم اثبات صرف أجور المستخدمين بتصاريح الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتصريح السنوي للأجور. واكتفى بالإدلاء بلائحة بأسماء المستخدمين تشمل بيانات حول تاريخ الالتحاق بالعمل والشهادة المحصل عليها والمهمة المسندة للأجير وبنسخ من بطاقات التعريف الوطنية والشواهد المحصل عليها.

غير أن الحزب لم يدل ضمن جوابه بوثائق الإثبات القانونية المطلوبة كعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير.

3.5. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 5,40 مليون درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم بما مجموعه 5.397.080,00 درهم تتوزع كالتالي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	9.606,40	مبلغ دعم غير مستعمل
	197.826,00	مبالغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات القانونية
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	100.000,00	مبالغ دعم غير مستعملة
	170.000,00	مبالغ دعم لم يتم تبرير صرفها طبقا للغايات التي منح من أجلها
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	723.607,60	مبالغ دعم غير مستعمل
	4.196.040,00	مبالغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات
المجموع	**5.397.080,00**	

أشار الحزب في معرض جوابه أن تزامن الاستحقاقات الانتخابية خلق صعوبة في تدبير الدعم الانتخابي خاصة أنه لم يتوصل بتوزيعه حسب الاستحقاقات إلا بعد مرور أزيد من شهر على تاريخ إجراء الانتخابات، حيث تم صرف الدفعة الأولى من الدعم قبل توصل الحزب بالدعم التكميلي بتاريخ 28 اكتوبر 2021.

كما أن الملزمين من المرشحين بالتصاريح قدموا تصريحاتهم للمجلس داخل الأجل القانوني الذي انتهت مدته قبل توصل الحزب بالدعم المشار إليه والوارد في تقرير المجلس. وأكد أنه لتبرير هذا الدعم، استند على أحكام المادة 157 من القانون التنظيمي رقم 29.11 رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء الجماعات الترابية التي لا تشمل الترشيحات الفردية وحرصا منه على ضبط استعمال الدعم المخصص للمرشحين في الجماعات المنتخبة بالنمط الفردي للغايات المحددة له، ألزم الحزب المرشحين على تقديم إشهاد بالتوصل بالدعم. وأضاف أن الحزب اعتمد الإشهادات لإثبات صرف المساهمة، مستندا في ذلك على أحكام المادة الثالثة من نفس المرسوم ومعتبرا أن الإشهاد يندرج ضمن مستندات الإثبات الأخرى المشار إليها في هذه المادة.

وبخصوص المبلغ 4.236.940,00 درهم، أشار الحزب إلى أنه قام بتوزيعه على المرشحين في الجماعات التي انتخب أعضاؤها بالنمط الفردي عن طريق المسؤولين الإقليميين للحزب بما فيه مبلغ 2.033.538,00 درهم والذي اعتبره المجلس مخصصا لوكلاء لوائح ترشيح والحال أنهم أشرفوا على توزيع هذا المبلغ على المرشحين في الجماعات المنتخبة بالنمط الفردي بصفتهم مسؤولين حزبيين.

في هذا الصدد، وجب التأكيد على أن وثائق إثبات صرف النفقات الخاصة بالحملات الانتخابية بمناسبة الاقتراعات المذكورة، سبق وأن خضعت للفحص من طرف المجلس واستنفذت المسطرة التواجهية مع الحزب، وتم التداول والمصادقة على التقرير المتعلق بالفحص ونشره بتاريخ 08 يونيو 2022.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المستعملة وغير المبررة والتي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية (5.397.080,00 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراعات سنة 2021.

4.5. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة من طرفه لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية لسنة 2022، في شأن معالجة التحفظ المثار من طرف الخبير المحاسب حول عدم إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة أو غير المبررة أو غير المدعَّمة بوثائق الإثبات برسم اقتراعات 2021 إلى الخزينة (5.397.080,00 درهم)، وكذا عدم دعم أداء أجور وتعويضات المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الحركة الشعبية بما يلي:

- التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية من أجل إيجاد الصيغة المناسبة لإرجاع مبالغ الدعم المصرح بكونها غير مستعملة أو غير مبررة أو لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية في إطار فحص حسابات الحملات الانتخابية برسم اقتراعات 2021 إلى الخزينة (5.397.080,00 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسومين رقم 2.15.451 (المادة 5) ورقم 2.16.667 (المادة 5)؛
- التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولاسيما قاعدة "الشمولية" عبر إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة كما تم حصرها من طرف المجلس، على مستوى موازنة الحزب بالحساب "الدولة-دائنة"؛
- دعم أداء أجور وتعويضات المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

6. حزب التقدم والاشتراكية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب التقدم والاشتراكية برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فبخصوص الموارد، بلغ إجمالي المبالغ التي صرّح بها الحزب **ما مجموعه 4.802.647,44 درهم**. وتُعد مساهمة الدولة في مصاريف التسيير الحصة الأكبر، إذ بلغت 3.626.988,04 درهم، أي ما يعادل **75,52%** من مجموع الموارد. كما بلغت **واجبات الانخراط والمساهمات** 1.003.700,00 درهم، بنسبة **20,90%**، في حين وصلت **العائدات غير الجارية الأخرى** إلى 171.959,40 درهم، أي ما يمثل **3,58%** من الموارد الإجمالية.

وفي ما يتعلق بالنفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المنفذة برسم سنة 2023 ما قدره 3.316.667,83 درهم. وقد تم تخصيص جله لتغطية **تكاليف التسيير**، التي بلغت 3.277.947,83 درهم، أي ما يعادل **98,83%** من إجمالي النفقات، مسجلة بذلك تراجعًا مقارنة بسنة 2022 (3.666.126,10 درهم) وسنة 2021 (4.937.382,94 درهم). بينما لم تتجاوز كلفة **اقتناء الأصول الثابتة** 38.720,00 درهم، أي بنسبة **1,17%**، وهي زيادة طفيفة مقارنة بسنة 2022، التي سجلت خلالها 31.566,00 درهم.

1.6. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب السنوي داخل الأجل القانوني

قدّم حزب التقدم والاشتراكية حسابه السنوي برسم سنة 2023 عبر المنصة الرقمية للمجلس، وذلك بتاريخ 30 مارس 2024، أي **داخل الأجل القانوني** المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب

تم الإشهاد على صحة الحساب من قِبل خبير محاسب دون تحفظ.

غير أن الصيغة التي اعتمدها الخبير المحاسب للإشهاد لا تتوافق مع الصيغة المنصوص عليها في المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي، المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، حيث اكتفى الخبير المحاسب في تقريره بالإشارة إلى أن:

"القوائم التركيبية صادقة وتعطي صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه"

بدلًا من الإشهاد بذلك وفق الصيغة المعتمدة في المعيار المذكور.

*« **Nous certifions que** les états de synthèse (...) sont réguliers et sincères et donnent, dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine (...) »*

أحال الحزب هذه الملاحظة على الخبير المحاسب الذي أشار إلى أن " المعيار5700 المتعلق بكيفية الإشهاد على الحسابات يخص الشركات (المراجعة القانونية (Audit légal). وبما أن الحزب ليس شركة، فإن دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي الصادر عن هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب ينص على أنه في هذه الحالة يجب على المدقق إبداء رأيه حول الصورة الأمينة للقوائم التركيبية. ويشير ما إذا كانت هذه القوائم تعطي، في جميع جوانبها الهامة، صورة أمينة، وفقًا للإطار المحاسبي المرجعي المحدد".

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي الصادر عن هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب ينص على أنه يجب على المدقق إبداء رأيه حول الصورة الأمينة للقوائم التركيبية. وقد حدد الدليل المذكور نماذج للتقارير التي يتعين اعتمادها لإبداء الرأي في الحسابات.

ولتفادي تعدد أشكال التقارير، يلزم الدليل الخبراء باحترام، في كل حالة، نماذج التقارير المقدمة والمبينة في ملحقاته، وأي استثناء بسبب حالة تعتبر خاصة يجب أن يكون موضوع طلب للحصول على إذن من الهيأة المذكورة.

على صعيد آخر، تضمن تقرير الخبير المحاسب ملاحظة حول عدم احتساب أي مخصصات لمواجهة تدني قيمة سندات مساهمة الحزب في رأسمال شركته التي تمر بوضعية مالية صعبة.

لم يقدم الحزب في جوابه أي توضيحات بشأن ملاحظة الخبير المحاسب حول عدم احتساب مخصصات لمواجهة تدني قيمة سندات مساهمة الحزب في رأسمال شركته التي تمر بوضعية مالية صعبة.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.6. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم تبريراته. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 2 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تنزيل مبلغ الدعم الواجب إرجاعه في السجلات المحاسبية**

لم يقم الحزب بتضمين مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (310.320,21 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2023 ضمن محاسبة الحزب، حيث لم يتم احتسابه على مستوى دفتر الأستاذ ولم يتم إدراجه على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة" وعلى مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

وفي جوابه على هذه الملاحظة، أوضح الحزب أنه بناء على التبريرات والتوضيحات التي تقدم بها الحزب، فإن الحزب استعمل كامل مبلغ الدعم الذي حصل عليه من الدولة (3.626.988,04 درهم) وفي الغايات التي منح له من أجلها وقدم جميع وثائق إثبات صرفه. وبالتالي فليس هناك، تبعا لذلك، أي مبلغ ينبغي إرجاعه للخزينة كحاصل للفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومبلغ النفقات.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأنه امتثالا لقاعدة "الشمولية"، فإن الحزب مطالب بإدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا. كما يجب عليه إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع المعطيات المحاسبية بعين الاعتبار بما في ذلك ديون الحزب، وفق ما ينص عليه القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه.

- **عدم تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة**

قام الحزب بتنزيل مبلغ الدعم الذي تم إرجاعه إلى الخزينة (1.450.795,21 درهم) برسم الدعم المخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث لسنة 2022، بالحساب رقم 61411 "التكاليف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث" على مستوى حساب العائدات والتكاليف رغم أنه لم ينجز أي دراسة، وذلك عوض تنزيلها بالحساب رقم 658" تكاليف غير جارية أخرى" وذلك خلافا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط

المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه سيعمل على تتبع التوصية الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات مستقبلا في الحالات المشابهة فيما يتعلق بمكان تنزيل العملية المحاسبية بالحساب رقم 658" تكاليف غير جارية أخرى.

وفي هذا الصدد، وجب التذكير أنه، وفقا لمبدأ "الوضوح"، فإن الحزب ملزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة النفقات.

3.6. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 1,45 مليون درهم

قام الحزب خلال سنة 2023 بإرجاع مجموع مبلغ الدعم السنوي الإضافي (1.450.795,21درهم) الممنوح له لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث برسم سنة 2022.

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 310.320,21 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة بقيمة 310.320,21 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2023، والذي يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (3.626.988,04 درهم) ومبلغ النفقات (3.316.667,83 درهم [*])، وذلك خلافا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية التي تنص على أنه "يجب على كل حزب سياسي أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم أو المساهمة التي تلقاها وفق أحكام المادتين 32 و34".

[*] وللإشارة، تم احتساب مبلغ النفقات على أساس كل من نفقات التسيير (3.277.947,83 درهم) واقتناء الأصول الثابتة (38.720,00 درهم). وقد تم استثناء التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك 1.616.747,74 درهم) ومبالغ الدعم التي تم إرجاعها (1.450.795,21 درهم).

أشار الحزب في جوابه على الملاحظة إلى أنه " استعمل كامل مبلغ الدعم الذي حصل عليه من الدولة في الغايات التي منح له من أجلها وقدم جميع وثائق إثبات صرفه. وبالتالي، فليس هناك أي مبلغ ينبغي إرجاعه للخزينة كحاصل للفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومبلغ النفقات".

وأضاف الحزب أن "مجموع نفقات التدبير بلغ ما قدره 5.214.952,37 درهم" (...) وأن المجلس لم يأخذ بعين الاعتبار "تسديد استحقاق القرض البنكي السنوي الخاص بالمقر المركزي للحزب والذي قدره 3.077.795,90 درهم (يتضمن تسديد جزء خاص برأس المال وجزء خاص بفوائد الدين) واقتناء الأصول الثابتة التي قدرها 38.720,00 درهم وتكاليف غير الجارية التي قدرها 98.001,56 درهم.

وبناء عليه، عندما يتم القيام بحساب حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب من قبل الدولة (3.626.988,04 درهم) ومبلغ النفقات الإجمالية للحزب (5.214.952,37 درهم)، فإن المبلغ الذي تحمله الحزب لتغطية حاصل الفرق المذكور بموارده ذاتية (واجبات انخراط أعضائه والمساهمات المالية للمنتخبين والتبرعات النقدية) بلغ ما قدره 1.587.964,33 درهم (...)" وأن "المبلغ الذي اعتبره المجلس غير مستعمل وينبغي إرجاعه للخزينة، وقدره 310.320,21 درهم،

يتعلق أساسا بجزء من مجموع مبلغ تكاليف تسديد القسط السنوي للقرض البنكي الذي استفاد منه الحزب وخصصه لتغطية جزء من تكاليف اقتناء المقر المركزي للحزب".

وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أكد الحزب ما ورد في جوابه السابق على الملاحظة، وأضاف أنه تبنى سياسة تهدف إلى تطوير وعائه العقاري بهدف التقليص تدريجياً من تكاليف الكراء وترشيد النفقات (...). كما أضاف أنه قد دأب على إدراج النفقات المتعلقة بأقساط القروض البنكية في حساباته للسنوات السابقة (...) وأن أداء الديون والفوائد المترتبة عنها قد تم إدراجها كنفقات في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب.(...)

يؤكد المجلس أن احتساب مبلغ الدعم غير المستعمل الواجب إرجاعه إلى الخزينة تم وفقًا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11، والمبادئ المحاسبية المعتمدة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، المستمد من الدليل العام للمعايير المحاسبية.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن تسديد أصل الدين البنكي لا يُدرج ضمن التكاليف، بل يُحتسب ضمن ديون التمويل بالخصوم في الميزانية (*Dettes de financement au niveau du passif du bilan*)، بينما تُؤخذ الفوائد المترتبة عن القرض بعين الاعتبار ضمن التكاليف السنوية المسجلة في حساب العائدات والتكاليف، وذلك وفقًا للدليل العام للمعايير المحاسبية، الذي يستمد منه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية مقتضياته.

ووفقًا لما جاء في الدليل العام للمعايير المحاسبية:

> « Les charges sont les sommes ou valeurs versées ou à verser à des tiers soit en contrepartie de matières, fournitures, travaux et prestations, soit exceptionnellement sans contrepartie. Sont comprises également dans ces charges les dotations aux amortissements et aux provisions et exceptionnellement la valeur nette d'amortissements des immobilisations cédées. **Ne sont donc pas considérées comme charges les remboursements de dettes** et le montant des biens et créances destiné à être immobilisé ou investi… ».
>
> *Code général de normalisation comptable – Titre III : contenu et modalités de fonctionnement des comptes, Classe 6 : Comptes de charges, Préambule*

من جهة أخرى، فإن المبلغ الذي تم تسجيله ضمن نفقات الحزب لسنة 2023، والذي لم يتم احتسابه عند تحديد مبلغ الدعم غير المستعمل، لا يتعلق بقسط القرض الذي يتم تسديده سنويًا، بل يتعلق **بمبلغ الدعم الإضافي الممنوح للحزب برسم سنة 2022**، والذي قام بإرجاعه إلى الخزينة وتم تسجيله ضمن نفقات سنة 2023.

وبناءً عليه، بلغ مجموع نفقات الحزب 3.316.667,83 درهمًا، موزعة على ما يلي:

- تكاليف الاستغلال: 2.000.434,91 درهم (بعد خصم مخصصات الاستهلاك، باعتبارها مصاريف محاسبية لا تترتب عنها دفوعات مالية فعلية، وكذا مبالغ الدعم المرجعة)؛
- التكاليف المالية: 1.179.511,36 درهم؛
- التكاليف غير الجارية: 98.001,56 درهم؛
- اقتناء الأصول الثابتة: 38.720,00 درهم.

وعليه، وطبقًا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه، التي تنص على مبدإ الإرجاع التلقائي لكل مبلغ لم يُصرف فعليًا في الأغراض المخصصة له، فإن مبلغ الدعم غير المستعمل الواجب إرجاعه، والبالغ 310.320,21 درهمًا، يُمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (3.626.988,04 درهمًا) ومجموع النفقات المنجزة برسم السنة المالية 2023 (3.316.667,83 درهمًا).

أما فيما يتعلق بتصريح الحزب في جوابه بأنه "دأب على إدراج النفقات المتعلقة بأقساط القروض البنكية في حساباته للسنوات السابقة"، فتجدر الإشارة إلى أن المجلس أخذ بعين الاعتبار، عند تحديد مبلغ الدعم المستعمل، مجموع النفقات المنجزة سنويًا، والتي تم تمويلها من خلال القرض البنكي، وكذا التكاليف المالية المترتبة على تسديد القرض.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة، بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2023 (**310.320,21 درهم**).

4.6. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقرير تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2022، قام الحزب بدعم صرف نفقاته المتعلقة بأجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فيما لم يقم بتسجيل كل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لها.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب التقدم والاشتراكية بما يلي:

- إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة برسم الدعم السنوي لسنة 2023 (310.320,21 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛
- الالتزام بصيغة الإشهاد المعتمدة بدليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي والمحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولاسيما مبدأ "الوضوح" وقاعدة "الشمولية" المنصوص عليهما في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه.

7. حزب الاتحاد الدستوري

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الاتحاد الدستوري برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

ففي ما يتعلق بالموارد، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **3.302.623,75 درهم**، تشكل فيها مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير النسبة الأكبر بمبلغ 3.261.112,22 درهم، أي ما يعادل **98,74%** من مجموع الموارد. بينما بلغت **العائدات غير الجارية** 21.511,53 درهم، أي ما يمثل نسبة **0,65%**، واقتصرت مداخيل واجبات الانخراط والمساهمات على مبلغ 20.000,00 درهم، أي ما نسبته **0,61%** من مجموع الموارد.

أما بخصوص النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف التي تم التصريح بها برسم نفس السنة ما قدره **2.783.099,30 درهم**، خصص منها مبلغ 1.836.109,31 درهم لتغطية **تكاليف تسيير** الحزب، أي بنسبة **65,97%** من مجموع النفقات، مقابل 2.323.960,00 درهم سنة 2022، و1.909.217,60 درهم سنة 2021. كما بلغت نفقات **اقتناء أصول ثابتة** 946.990,00 درهم، أي ما يمثل نسبة **34,03%** من مجموع النفقات، مقابل 46.420,00 درهم سنة 2022.

1.7. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الاتحاد الدستوري حسابه السنوي لسنة 2023، عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 27 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي لسنة 2023، **مشهودًا بصحته دون تحفظ** من طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.7. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **تنزيل خاطئ لعمليات محاسبية**

قام الحزب على مستوى حساب العائدات والتكاليف بتنزيل تكاليف المفوض القضائي (2.376,00 درهم) بالحساب رقم 616 "ضرائب ورسوم" عوض الحساب رقم 61361 "أجور الوسطاء وبدل أتعاب". كما تم تنزيل مبلغ الدعم السنوي (3.261.112,22 درهم) بالحساب "عائدات استغلال أخرى" عوض الحساب رقم 716 "دعم الدولة السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبير الحزب".

أشار الحزب في جوابه إلى أنه تم تعديل التنزيل من الحساب رقم 616 الى الحساب رقم 61361 أجور الوسطاء، (اجرة المفوض القضائي 2376,00 درهم) وتنزيل دعم الدولة السنوي في الحساب رقم 7161 بدلا من الحساب رقم 716. كما أدلى الحزب بنسخ من دفتر الأستاذ التي توضح التعديلات التي تمت في محاسبة سنة 2023

- **عدم إدراج عمليات منجزة في السجلات المحاسبية**

لم يدرج الحزب مبلغ واجبات الانخراط (20.000,00 درهم) التي توصل بها بتاريخ 6 مارس 2023، على مستوى حساب العائدات والتكاليف، وهو ما يخالف قاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب، التي تلزم الأحزاب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

أشار الحزب في جوابه إلى أنه تم تنزيل واجبات الانخراط بحساب العائدات والتكاليف.

بخصوص الملاحظتين سالفتي الذكر، وجب التذكير بأنه، ووفقا لمبدأ تخصص الدورات المحاسبية المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2024.

في هذا الإطار، أكد الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجة إليه بأنه يعمل على الالتزام بملاحظات وتوصيات المجلس بخصوص التقيد بمقتضيات مسك المحاسبة.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة النفقات.

3.7. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 2.385.642,29 درهم إلى الخزينة

قام حزب الاتحاد الدستوري خلال سنتي 2023 و2024 بإرجاع مبالغ دعم بما مجموعه 2.385.642,29 درهم، تتوزع كما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)		سبب إرجاع مبالغ دعم
	2023	2024	
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	203.978,49		مبالغ دعم غير مستعملة
	60.000,00		مبالغ دعم غير مبررة
	66.000,00		مبالغ دعم لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	44.086,00		مبالغ دعم غير مستعملة
	229.120,00		مبالغ دعم لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات
الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث برسم 2022	1.304.444,89		مبالغ دعم غير مستعملة
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2023 (حاصل الفرق بين مبلغ مساهمة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2023 (3.261.112,22 درهم) ومجموع نفقات تدبيره (2.783.099,30 درهم)		478.012,91	مبالغ دعم غير مستعملة
المجموع	**1.907.629,38**	**478.012,91**	

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراعات سنة 2021 (603.184,49 درهم) وبشأن مبلغ الدعم السنوي الإضافي الذي استفاد منه برسم سنة 2022 (1.304.444,89 درهم) وبشأن الدعم السنوي الذي استفاد منه كمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2023 حيث قام الحزب خلال سنة 2024 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 478.012,91 درهم.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.7. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يقدم الحزب توضيحات كافية بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس لسنة 2022 والمتعلقة بالحرص على التقيد بمبدأ "الوضوح" من خلال تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لها، حيث أشار في جوابه إلى أنه سيحرص مستقبلا على تطبيق توصية المجلس.

➢ توصيات المجلس الأعلى للحسابات

تبعا لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الاتحاد الدستوري بما يلي:

- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما مبدأ "الوضوح" من خلال تسجيل العمليات المنجزة في الحسابات الملائمة لها، ومبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" الذي يقتضي تصحيح الأخطاء في السنة المالية التي تم اكتشافها خلالها، وكذا الامتثال لقاعدة "الشمولية" من خلال تسجيل جميع العمليات المحاسبة، وفق ما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

8. حزب العدالة والتنمية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب العدالة والتنمية برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فبخصوص الموارد، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **4.983.104,47 درهم،** تشكل فيها مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير ما مجموعه 2.634.066,64 درهم، أي بنسبة **52,86%** من إجمالي الموارد. وبلغت **واجبات الانخراط والمساهمات** 2.268.102,02 درهم، أي ما يمثل نسبة **45,52%.** كما سجل الحزب **عائدات مالية** بمبلغ 62.236,09 درهم، أي بنسبة **1,25%،** إضافة إلى عائدات مختلفة بلغت 18.699,72 درهم، أي ما يمثل **0,37%** من مجموع الموارد.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف التي تم التصريح بها خلال السنة نفسها ما قدره **4.559.369,06 درهم،** خصص منها مبلغ 3.723.609,06 درهم لتغطية **تكاليف التسيير،** أي ما يمثل نسبة **81,67%** من مجموع النفقات، مقابل 6.692.944,81 درهم سنة 2022، و31.335.913,49 درهم سنة 2021. كما بلغت نفقات **اقتناء الأصول الثابتة** 283.360,00 درهم، أي بنسبة **6,21%،** مقابل 275.700,00 درهم خلال سنة 2022، و1.948.867,12 درهم سنة 2021. وخصص الحزب مبلغ 552.400,00 درهم **للمصاريف المرتبطة بالمهام والدراسات والأبحاث،** أي بنسبة **12,12%** من مجموع النفقات.

1.8. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب العدالة والتنمية حسابه السنوي برسم سنة 2023، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 30 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ عدم مراعاة صيغة الإشهاد بصحة الحساب

تم الإشهاد على صحة الحساب من طرف خبير محاسب دون تحفظ.

غير أن الصيغة التي اعتمدها الخبير المحاسب للإشهاد لا توافق الصيغة الواردة في المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، حيث اكتفى الخبير المحاسب بالإشارة في تقريره إلى ما يلي: "أخذا بعين الاعتبار ما سبق، **وفي رأينا،** فإن القوائم التركيبية، تعطي في جميع جوانبها الهامة، صورة أمينة لأصول وخصوم الحزب ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه ..."، عوض **الإشهاد** بذلك وفق الصيغة المعتمدة في المعيار المذكور:

*« **Nous certifions que** les états de synthèse (...) sont réguliers et sincères et donnent, dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine (...) »*

أوضح الحزب بأنها نفس الصيغة الواردة في تقرير 2021 و2022

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية تنص على أن الحزب مطالب بحصر حسابه السنوي **والإشهاد بصحته** من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب. علاوة على ذلك، فإن دليل معايير التدقيق

القانوني والتعاقدي الصادر عن هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب ينص على أنه يجب على المدقق إبداء رأيه حول الصورة الأمينة للقوائم التركيبية. وقد حدد الدليل المذكور نماذج للتقارير التي يتعين اعتمادها لإبداء الرأي في الحسابات. ولتفادي تعدد أشكال التقارير، يلزم الدليل الخبراء باحترام، في كل حالة، نماذج التقارير المقدمة والمبينة في ملحقاته، وأي استثناء بسبب حالة تعتبر خاصة يجب أن يكون موضوع طلب للحصول على إذن من الهيأة المذكورة.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.8. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن عشر ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم تبريراته. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **تنزيل خاطئ لعمليات محاسبية**

قام الحزب بتنزيل نفقات منجزة من طرف التمثيليات المحلية، بما مجموعه 766.992,18 درهم، على مستوى الحساب رقم 61443 "مؤتمرات وتظاهرات" عوض تنزيلها بالحسابات المعنية بكل نفقة، حيث شملت هذه النفقات مصاريف الكتابات الإقليمية والكتابات الجهوية وأجور وتعويضات ونفقات تسيير المقرات والصيانة ودعم حسابات الصندوق.

> أشار الحزب في معرض جوابه إلى أن "الحساب رقم 61443 - مؤتمرات وتظاهرات، تم إحداثه بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية من أجل تجميع كل النفقات المرتبطة بالمؤتمرات أو التظاهرات الحزبية. من أجل تمييزها عن النفقات المتعلقة بالتسيير. لذلك فإن جميع النفقات المشار إلها في الجدول هي نفقات متعلقة ومرتبطة بالمؤتمرات والتظاهرات التي قامت بتنظيمها التمثيليات الجهوية والإقليمية للحزب.

تجدر الإشارة إلى أن النفقات المذكورة تشمل أساسا مبالغ دعم التمثيليات وتعويضات المكلفين بالإدارة بالإضافة إلى مصاريف الكتابات الإقليمية، وهي تكاليف يتعين تنزيلها، في حالة مركزة الحسابات، بالحسابات المعنية وذلك تطبيقا لمبدأ "الوضوح " المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد المذكور، الذي يلزم الأحزاب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في الحسابات المناسبة.

➢ صحة الموارد

- **عدم تقديم وثائق الإثبات القانونية بشأن تحصيل واجبات الانخراط والمساهمات**

لم يقدم الحزب بشأن تحصيل واجبات المنخرطين ومساهمات المنتخبين على مستوى التمثيليات المحلية للحزب برسم السنة المالية 2023، بما مجموعه 556.785,60 درهم، وثائق الإثبات (إعلان بعملية " دائنة" وإيصال دفع النقود)، المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب المحددة بالملحق 3 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> أشار الحزب في جوابه إلى أن التقارير المالية لهذه التمثيليات لسنة 2023 تتضمن الوصولات والوثائق المثبتة لتلك المبالغ.

غير أن الحزب لم يقدم وثائق الإثبات المطلوبة، ولم يرفق جوابه بالتقارير المالية للتمثيليات المشار إليها.

➢ صحة النفقات

- **ضرورة دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية**

لم يقم الحزب بدعم صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 908 319,00 درهم بوثائق الإثبات، ويتعلق الأمر بالنفقات التالية:

رقم الحساب	طبيعة النفقات	المبلغ (بالدرهم)
61200	مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	8 772,64
61318	كراءات وتكاليف كرائية مختلفة	184 699,00
61332	صيانة وإصلاح	4 050,00
61431	أسفار وتنقلات	9 483,00
61443	مؤتمرات وتظاهرات	681 239,11
61448	تكاليف إشهارية أخرى	2 500,00
61455	مصاريف الهاتف	17 575,25
المجموع		**908 319,00**

وفي جوابه، أشار الحزب إلى ان الأمر يتعلق بنفقات تخص الهيآت المجالية.

للإشارة، لم يتم تقديم أي وثائق إثبات بشأن النفقات المذكورة.

- **الإدلاء بمخرجات الدراسات والمهام والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022**

سوّى الحزب وضعيته تجاه الخزينة فيما يتعلق بالدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية المصاريف المرتبطة بالدراسات، والأبحاث، والمهام، برسم سنة 2022.

وقد قام الحزب، خلال سنة 2023، بإرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل إلى الخزينة، والذي بلغ 501.226,65 درهم، ويمثل الفرق بين مبلغ الدعم الإضافي الممنوح له (1.053.626,65 درهم) والمبلغ الذي صرّح باستعماله (552.400,00 درهم).

كما أدلى الحزب، ضمن حساب استعمال الدعم الإضافي، وأيضًا خلال سنة 2024، بمخرجات تتعلق بالدراسات المنجزة.

وأفاد كذلك بأنه تقرر مواصلة إنجاز الدراستين اللتين تم الشروع فيهما، وذلك استنادًا إلى التوصية الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022، بشأن تدارس الصيغة الملائمة، بتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية، لاستكمال إنجاز الدراستين المعنيتين.

ويلخص الجدول التالي هذه الوضعية:

المبلغ الإجمالي للدعم الإضافي	المبلغ الإجمالي للاتفاقيات	عدد الدراسات	وضعية الإدلاء بمخرجات الدراسات	مبالغ الدعم غير المستعملة التي تم إرجاعها إلى الخزينة
1.053.626,2 درهم	874.400,00 درهم	5 دراسات	أدلى الحزب ضمن حساب استعمال الدعم الإضافي وكذا خلال سنة 2024 بمخرجات عن الدراسات المنجزة	أرجع الحزب خلال سنة 2023 مبلغ دعم غير مستعمل بقيمة 501.226,65 درهم

3.8. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 6.29 مليون درهم

قام حزب العدالة والتنمية خلال سنتي 2023 و2024 بإرجاع مبالغ دعم إجمالي بمبلغ 6.286.348,67 درهم إلى الخزينة، موزعة على الشكل التالي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)		سبب إرجاع مبالغ دعم
	2023	2024	
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب ومجالس الجماعات والجهات	2.893.780,75		قسط من مبلغ الدعم غير المستحق الذي التزم تجاه وزارة الداخلية بإرجاعه على ثلاثة أقساط
الدعم السنوي الإضافي لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث	501.226,65		مبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب ومجالس الجماعات والجهات		2.891.341,27	القسط الأخير من مبلغ الدعم غير المستحق الذي التزم تجاه وزارة الداخلية بإرجاعه على ثلاثة أقساط
المجموع	**3.395.007,40**	**2.891.341,27**	

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم الممنوحة له برسم اقتراعات سنة 2021 وبرسم الدعم السنوي الإضافي لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث.

وعليه فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.8. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم 2022

في ما يخص التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس لسنة 2022، والمتعلقة بالعمل على دعم صرف أجور المستخدمين وتكاليف الكراء والنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية بوثائق الإثبات القانونية، فقد أكد الحزب على أنه يدبر ملف أجور مستخدميه وفق قانون الشغل وكل المستخدمين مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ويستفيدون من كل الحقوق المخولة لهم وفق القوانين الجاري بها العمل.

أما بخصوص دعم تكاليف الكراء بالعقود، فقد أشار الحزب إلى أنه أرسل نسخًا من العقود التي توصل بها مع التقرير السنوي. وأكد أن مسؤولي التمثيليات المحلية للحزب يجدون صعوبات كبيرة في كراء المقرات الحزبية وفي توقيع العقود المتعلقة بها. وأضاف أنه في حالة وجود من يرغب في كراء عقار للحزب مع توقيع عقد للكراء، فإن السومة الكرائية المطالب بها تتجاوز كثيرا القدرة المالية للتمثيلية المحلية المعنية.

وفيما يتعلق بدعم النفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية بوثائق الإثبات المطلوبة، أوضح الحزب أنها مرتبطة أساسا بالكتابات الإقليمية للحزب (...)، وقد عمل الحزب على تعزيز التواصل معها من أجل الحصول على الوثائق المثبتة برسم سنة 2023.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب العدالة والتنمية بما يلي:

- مراعاة صيغة الإشهاد الواردة في المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي والمحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية والذي يقتضي بتسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة؛

- دعم موارد ونفقات الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما تلك المتعلقة بتحصيل واجبات الانخراط وبالنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية.

9. حزب جبهة القوى الديمقراطية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب جبهة القوى الديمقراطية برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فبخصوص الموارد، بلغت المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **779.000,00 درهم**، تشكل فيها مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير مبلغ 750.000,00 درهم، أي ما يمثل نسبة **96,28%** من إجمالي الموارد. بينما بلغت **واجبات الانخراط والمساهمات** 29.000,00 درهم، أي ما يعادل **3,72%**.

أما في ما يتعلق بالنفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف المصرح بها** من طرف الحزب خلال السنة نفسها ما قدره **803.542,07 درهم**، خصص منها مبلغ 716.091,47 درهم لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **89,12%** من مجموع النفقات، مقابل 827.757,31 درهم سنة 2022، و498.600,49 درهم سنة 2021. كما بلغت نفقات **اقتناء الأصول الثابتة** 87.450,60 درهم، أي بنسبة **10,88%** من مجموع النفقات.

1.9. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب جبهة القوى الديمقراطية حسابه السنوي، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 30 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المحدد في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ

تضمن تقرير الخبير المحاسب المدلى به من طرف الحزب تحفظا يتعلق بعدم توفر الحزب على دليل للمساطر المحاسبية.

> أشار الحزب ضمن جوابه على هذه الملاحظة إلى أنه يعمل بمقتضيات المقرر التنظيمي رقم 2023/07 الصادر عن المكتب السياسي للحزب المتعلق بتعديل نظام التدبير المالي للحزب بتاريخ 18 فبراير 2023. وهو بصدد تتبع إعداد وزارة الداخلية للنظام المعلوماتي الخاص بالمخطط المحاسبي ودليل المساطر المحاسبية. وأرفق جوابه بالمقرر التنظيمي رقم 2023/07.
>
> وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجة إليه أكد الحزب ما ورد في جوابه وأضاف بأن المقرر التنظيمي رقم 2023/07 الصادر عن مكتبه السياسي بمثابة دليل للمساطر المحاسبية.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.9. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن عشر ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 24 يوليوز 2024، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 26 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

- **عدم إدراج جميع الديون أو العمليات المنجزة على مستوى محاسبة الحزب**

لم تتضمن محاسبة الحزب مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة (142.144,19 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية لاقتراعات سنة 2021، حيث لم يتم احتسابها على مستوى دفتر الأستاذ ولم يتم إدراجها على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة" وعلى مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

كما أن موازنة الحزب والجدول "ب.8" الخاص ب "الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة" لا تتضمن ضمانة مقدمة من طرف الحزب بمبلغ 114.000,00 درهم والواردة بكل من دفتر اليومية ودفتر الأستاذ للحزب بالحساب رقم 2486400 ضمانات "Cautionnements".

كما تلقى الحزب مبالغ مالية نقدا بما مجموعه 58.000,00 درهم، في حين أن الموارد المبينة على مستوى المحاسبة لم تتضمن سوى مبلغ 29.000,00 درهم.

أشار الحزب في جوابه أنه سيتم إدراج المبالغ الواجب إرجاعها في الحساب السنوي المقبل. وأوضح بأن مبلغ الضمانة (114000,00 درهم) تم احتسابه بالحساب رقم 2486400 ضمانات "Cautionnements "، وأشار بأنه ضمانة مقدمة من طرف الحزب بعد توقيع عقد كراء كالتالي: مبلغ 19000 درهم بتاريخ 17 يناير 2023 ومبلغ 95000 درهم بتاريخ 02 ماي 2023. وأدلى بعقد الكراء الملحق به. وأشار بخصوص الموارد، أنه سيتم تنزيلها في الحصيلة السنوية المقبلة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا تطبيقا لقاعدة "الشمولية"، وبإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه بما فيها تلك المتعلقة بالديون، وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وفي الدليل العام للمعايير المحاسبية.

- **عدم تقييد العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة**

قام الحزب بتنزيل مخصصات بمبلغ 12.118,10 درهم بالحساب رقم 614 "تنقلات ومهام واستقبالات" عوض تنزيلها بالحساب رقم 6195 المتعلق بالمخصصات، وذلك خلافا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية الذي يلزم بتسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة. وللتذكير، فإن النفقة المذكورة تعتبر نفقة محتسبة لا تؤخذ بعين الاعتبار عند حصر تكاليف تدبير سنة 2023.

صرح الحزب في جوابه أنه سيتم تنزيلها بالحساب رقم 6195 المتعلق بالمخصصات بالحصيلة السنوية المقبلة احتراما للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة الموالية**

لم يقم الحزب بترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية لسنة 2022 على مستوى موازنة سنة 2023، لاسيما على مستوى رصيدي الحساب رقم 346 "منخرطون وحسابات مرتبطة-مدينون" (291.302,00 درهم) والحساب رقم 348 "مدينون آخرون" (124.843,55 درهم).

أشار الحزب إلى أنه سيتم ترحيل أرصدة الحسابات الموازية التي سوف يتم تصحيحها بالحساب السنوي المقبل.

يجب التذكير بأنه وفقا لقاعدة "عدم المساس بالموازنة"، يتعين ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة الموالية دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات عليها كما ينص على ذلك الدليل العام للمعايير المحاسبية.

- **إدراج نفقات بالسجلات المحاسبية دون بيان مصدرها**

قام الحزب بتنزيل نفقات بما مجموعه 48.000,00 درهم، بتاريخ 31 دجنبر 2023، على مستوى دفتر اليومية في "عمليات مختلفة" (Opérations Diverses)، دون تقديم أي إيضاحات بشأن بيان مصدر كل عملية.

بالنسبة للنفقات التي تم تنزيلها بدفتر اليومية في "عمليات مختلفة" بما مجموعه 48.000,00 درهم، فقد أشار الحزب أنه قد تم تنزيل هذه العمليات عن طريق الخطأ وأنه سيتم تنزيلها في الحسابات المناسبة السنة المقبلة.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه، وفقا لمبدأ "الوضوح " المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد المذكور، فإن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في الحسابات المناسبة.

➢ **صحة الموارد**

- **تحصيل مبالغ مالية نقدا دون احترام السقف القانوني للتسديد**

قام الحزب باستخلاص ما مجموعه 39.000,00 درهم نقدا، عبر دفوعات تفوق سقف 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

أدلى الحزب ضمن جوابه بوثائق صادرة عنه تبين اسم الواهب والمبلغ وكذا قرار الحزب لقبول الهبة.

غير أن الملاحظة تتعلق بتجاوز سقف تحصيل الموارد نقدا المحدد بالمادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ **صحة النفقات**

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة النفقات.

3.9. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ **إرجاع مبالغ دعم بقيمة 142.144,19 درهم**

قام الحزب خلال سنة 2024 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 142.144,19 درهم، يتوزع كما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	68.794,31	مبلغ دعم غير مستعمل ومبلغ غيرمدعم بوثائق الإثبات
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	65.558,00	مبلغ دعم غير مبرر
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	7.791,88	مبلغ دعم غير مدعم بوثائق الإثبات
المجموع	142.144,19	

➢ **وضعية الحزب تجاه الخزينة**

قام الحزب بتسوية وضعيته اتجاه الخزينة بشأن الدعم الممنوح له برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب (68.794,31 درهم) وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات (65.558,00 درهم) وانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (7.791,88 درهم).

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.9. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يقدم الحزب توضيحات كافية بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيات الواردة بتقرير المجلس لسنة 2022 والمتعلقة بدعم صرف اقتناء معدات المكتب بوثائق إثبات تستوفي جميع الشروط القانونية لاسيما تلك الواردة بالقانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49) ومدونة الضرائب (المادتين 145 و146)، حيث قام الحزب بتعويض الفاتورة المقدمة ضمن الحساب السنوي والتي لا تستوفي الشروط القانونية، بوثائق إثبات داخلية لا تحمل توقيع المستفيد بالتوصل بالمبالغ المعنية.

وفيما يتعلق بدعم صرف نفقات مختلفة بوثائق الإثبات القانونية في شكل فَوَاتِير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، اكتفى الحزب بالإدلاء بوثائق إثبات صرف جزء منها.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب جبهة القوى الديمقراطية بما يلي:

- تفادي تحصيل الموارد نقدا عندما يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم، وفق ما تنص عليه مقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40)؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما مبدأ "الوضوح" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

10. الحزب الاشتراكي الموحد

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الاشتراكي الموحد برسم سنة 2023. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة من طرفه خلال السنة.

فبخصوص الموارد المالية، بلغ **مجموع المبالغ التي تم التصريح بها** من طرف الحزب ما قدره **438.108,15 درهم**، تشكل فيها **واجبات الانخراط والمساهمات** مبلغ 434.289,00 درهم، أي ما يمثل نسبة **99,13%** من إجمالي الموارد، في حين **بلغت العائدات المختلفة** 3.819,15 درهم، أي بنسبة **0,87%**.

أما بالنسبة للنفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها ما قدره **767.870,90 درهم**، خصص منها مبلغ 229.400,42 درهم لتغطية **تكاليف التسيير**، أي ما يمثل نسبة **29,87%** من مجموع النفقات، مقابل 391.112,34 درهم سنة 2022، و493.450,83 درهم سنة 2021. كما بلغت **مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي** للحزب 528.474,48 درهم، أي بنسبة **68,82%** من مجموع النفقات، بينما بلغت نفقات **اقتناء الأصول الثابتة** 9.996,00 درهم، أي ما يمثل **1,31%**، مقابل 93.940,00 درهم سنة 2022، و97.108,00 درهم سنة 2021.

1.10. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب خارج الأجل القانوني

قدم الحزب الاشتراكي الموحد حسابه السنوي عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 2 أبريل 2024، أي خارج الأجل المحدد في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ، من طرف خبير محاسب**.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.10. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن أربع ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 2 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحساب السنوي**

لم يقدم الحزب كل الوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما الجداول التالية:

- ج.5-استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6-استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7-استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

كما لم يقدم جميع الكشوفات البنكية للحسابين المفتوحين باسم الحزب، ويتعلق الأمر بكشوفات شهري نوفمبر وديسمبر 2023 بالنسبة للحساب الأول وكشف شهر ديسمبر 2023 للحساب الثاني.

أرفق الحزب جوابه بنفس الكشوفات البنكية المتعلقة بالحساب البنكي المتعلق بالحساب الأول، فيما لم يدل بالكشفين الخاصين بشهري نونبر ودجنبر. كما أدلى بكشف الحساب البنكي المتعلق بالحساب الثاني إلى غاية 29 ديسمبر 2023.

وأشار الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية أنه لم يستفد من أي دعم عمومي موضوع جداول قائمة المعلومات التكميلية التي لم يتم تقديمها.

في هذا الصدد، وجب التذكير بإلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية وفقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، بغض النظر عن استفادة الحزب من الدعم أو عدمه.

➢ مسك المحاسبة

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن مسك المحاسبة.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يقم الحزب بدعم صرف أجور المستخدمين بمبلغ إجمالي قدره 60.000,00 درهم، بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

أدلى الحزب ضمن جوابه بنسخة لشهادة التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وورقة الأداء ونسخة للبطاقة الوطنية للتعريف وشهادة يشهد الحزب من خلالها أن المستخدمة المعنية بالأمر تعمل بالحزب.

وأشار الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية أن المستخدمة المعنية تعمل كعضو بالمجلس الوطني للحزب وأنه إلى حدود الآن لا توجد عقدة عمل وسيعمل على تصحيح الوضع لاحقا.

تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن صرف نفقات أجور المستخدمين يتم إثباتها بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3).

- **عدم تبرير نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

لم يقم الحزب بدعم صرف نفقات الكراء بمبلغ إجمالي قدره 38.767,83 درهم بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

أشار الحزب في جوابه إلى أن الأمر يتعلق بمخصصات كراء المقر الرئيسي للحزب.

غير أن محاسبة الحزب لا تبرز أي مبلغ متعلق بالمخصصات، سواء على مستوى الموازنة أو حساب العائدات والتكاليف، حيث تم احتساب المبلغ المذكور كنفقة على مستوى تكاليف الحزب لسنة 2023. كما لم يتم تنزيل أي مبلغ على مستوى جدول المخصصات.

وللتذكير فإن الحزب مطالب بأن يثبت صرف أي نفقة تم تنزيلها على مستوى محاسبته، حيث إن المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة، وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، تلزم الأحزاب السياسية بتضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية والحساب المتعلق بها ومراجع المستندات التي تثبتها.

واستنادا لكل ما سبق، فإن نفقات الكراء المعنية لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي سالف الذكر (الملحق رقم 3)، الذي حددها في عقود كراء الإيجار الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير وإيصالات الكراء.

وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أوضح الحزب بأنه تم تسجيل مبلغ 38.767,83 درهم في التكاليف لسنة 2023 دون الخضوع للسداد. وفيما يخص تبريرات صرف تكاليف كراء المكتب المحلي للحزب ب "أ"، أوضح الحزب بعدم تمكنه من وصولات الأداء لكونه محل نزاع بالمحكمة.

في هذا الإطار، يجب التذكير بأن مبلغ 38.767,83 درهم قد تم تنزيله كتكاليف الإيجار على مستوى حساب العائدات والتكاليف مقابل مبلغ الدين الذي سيتم تسديده لاحقاً.

3.10. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 3.294,36 درهم

قام الحزب الاشتراكي الموحد بتاريخ 29 غشت 2023، بإرجاع مبلغ دعم قدره 3.294,36 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، يمثل حاصل الفرق بين مجموع مبلغ الدعم الذي لم يتم استعماله (11.809,00 درهم) ومبلغ الدعم الذي لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات القانونية (17.300,00 درهم) وبين مبلغ التمويل الذاتي للحزب (25.814,64 درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم الممنوحة له برسم اقتراعات سنة 2021 (3.294,36 درهم).

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.10. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصية الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس لسنة 2022 والمتعلقة بدعم صرف تكاليف الكراء بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، (عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير)، حيث اكتفى بالإدلاء بإشهاد لكاتب فرع محلي للحزب يشهد بموجبه أنه توصل بمبلغ كراء مقر الحزب بنفس المدينة.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس الحزب الاشتراكي الموحد بما يلي:

- الإدلاء بالحساب السنوي داخل الآجال القانونية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، وكذا الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- الإدلاء بجميع الكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة باسم الحزب وكذا بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه؛

- دعم صرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

11. حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي

شهدت سنة 2022 اندماج حزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي تحت اسم *"حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي"*، وذلك عقب عقد مؤتمر اندماجهما في شهر دجنبر من نفس السنة.

قام المجلس بتدقيق حساب حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة من طرفه خلال السنة.

بخصوص الموارد المالية للحزب، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **3.314.494,89 درهم**، تشكل فيها **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير** مبلغ 3.000.000,00 درهم، أي ما يعادل نسبة **90,51%** من مجموع الموارد. بينما بلغت مداخيل **واجبات الانخراط والمساهمات** 314.485,45 درهم، أي ما يمثل نسبة **9,49%**، وسُجل مبلغ هامشي كعائدات غير جارية بلغ 9,44 درهم.

أما في ما يخص النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف المصرح بها** من طرف الحزب خلال السنة نفسها ما قدره **3.002.723,51 درهم**، خصص منها مبلغ 1.720.130,31 درهم لاقتناء أصول ثابتة، أي بنسبة **57,29%** من مجموع النفقات، في حين بلغت نفقات التسيير 1.282.593,20 درهم، وهو ما يمثل نسبة **42,71%**.

1.11. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي حسابه السنوي، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ فاتح أبريل 2024.

وقد صادف تاريخ الإدلاء بالحسابات المحدد في 31 مارس 2024 يوم عطلة، لذلك، فإن الأجل القانوني يحدد في أول يوم من أيام العمل الذي يأتي بعد هذا التاريخ. وعليه يَعتبر المجلس أن تقديم الحساب قد تم داخل الأجل القانوني.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ من** طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.11. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 11 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 9 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم احترام مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في تنزيل بعض الموارد**

استفاد الحزب خلال سنة 2023 من دعم عمومي برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره قدره 3.000.000,00 درهم، غير أن حساب العائدات والتكاليف يبرز على مستوى الحساب رقم 716 "الدعم العمومي" مبلغا قدره 2.911.520,11 درهم، والذي يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومبالغ الدعم التي تم إرجاعها إلى الخزينة (88.479,89 درهم) المبينة بالجدول أعلاه، وهو ما يخالف مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية الذي يمنع أي عملية مقاصة (Compensation) بين المبالغ.

صرح الحزب في جوابه بأنه قام بتصحيح هذا الخطأ. وأدلى بقوائم تركيبية معدلة (الموازنة- حساب العائدات والتكاليف-دفتر الأستاذ-الميزان العام).

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2024، طبقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية"، كما أن الحزب ملزم بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **إدراج مبلغ بجدول المعلومات التكميلية غير مطابق للرصيد الوارد بحساب الموازنة**

قدم الحزب ضمن الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالحساب، جدول "ب 4 سندات المساهمة" مع تضمينه مبلغا قدره 100.000,00 درهم يمثل مساهمته في رأسمال شركة، في حين أن الحساب رقم 251- "سندات المساهمة " المبين على مستوى الموازنة لا يبرز أي رصيد.

صرح الحزب بأنه "أثناء عملية توحيد الحسابات بين الحزبين بعد الإدماج، تم الاعتماد على البيانات المحاسبية لسنة 2022 حيث أن مبلغ مساهمة حزب الطليعة في جريدة "الطريق" مسجل في جدول سندات المساهمات دون إبرازه في حساب 251- "سندات المساهمة "؛ وسيتم تصحيح الأمر في السنة المقبلة".

- **عدم التقيد بالقواعد المحاسبية لمسك حساب "الصندوق"**

لوحظ بأن حساب "الصندوق" يبرز أحيانا أرصدة دائنة على مستوى دفتر الأستاذ، مخالفا بذلك مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية التي لا تسمح بوجود رصيد دائن بالحساب المذكور؛

وفي جوابه أشار الحزب إلى أنه في بعض الأنشطة المحلية يقوم المناضلون بدفع مصاريفها، ليتم تعويضهم فيما بعد، مع العلم بأن فترة طويلة تمر أحيانا بين احتساب النفقات والتعويض.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأنه امتثالا لمقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية، فإن رصيد حساب "الصندوق" لا يمكنه أن يكون دائنا بأي حال من الأحوال، كما يجب على الحزب إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين الاعتبار مجموع العمليات المحاسبية بما فيها ديون الحزب.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **احتساب وأداء نفقة مرتين**

قام الحزب على مستوى المحاسبة باحتساب فاتورة بمبلغ 4.000,00 درهم وأداءها مرتين.

وقد أوضح الحزب في جوابه على الملاحظة بأنه تم تصحيح هذا الخطأ. وقام بالإدلاء بقوائم تركيبية معدلة (الموازنة- حساب العائدات والتكاليف-دفتر الأستاذ-الميزان العام).

كما أشار الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أن الفاتورة المعنية تمت تسويتها نقدا مرة واحدة وأن تصحيح الخطأ أدى إلى ارتفاع قيمة الصندوق.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن العمليتين (رقم 148 ورقم 83) المسجلتين على مستوى الحساب رقم 6125400 "مشتريات من لوازم المكتب" في دفتر الأستاذ قد تم إنجازهما في نفس التاريخ، 29 أبريل 2023، وتتعلقان بنفس الفاتورة الصادرة عن نفس الممون وبنفس المبلغ .

ووفقاً لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2024. ولم يدل الحزب بما يثبت استرجاعه للمبلغ الذي تم أداؤه للمرة الثانية عن طريق الخطأ.

3.11. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 88.479,88 درهم

قام الحزب خلال سنة 2023 بإرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 88.479,88 درهم إلى الخزينة يتوزع كما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم	الحزب المعني
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2021	31 978,00	مبلغ دعم غير مستعمل	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	13 358,09	مبلغ دعم لم يتم بشأن صرفه تقديم وثائق الإثبات القانونية	
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	31 946,09	مبلغ دعم لم يتم بشأن صرفه تقديم وثائق الإثبات القانونية	
	11 197,70	مبلغ دعم غير مستعمل	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
المجموع	**88 479,88**		

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزبان المندمجان في حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي (حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي) بتسوية وضعيتهما تجاه الخزينة بشأن مساهمة الدولة في تغطية تكاليف التدبير لسنة 2021 (31.978,01 درهم) وبرسم مبالغ الدعم الممنوحة لهما برسم اقتراعات سنة 2021 (56.501,88 درهم).

وعليه، فإن وضعية حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي تجاه الخزينة سليمة.

4.11. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

وعليه، يوصي المجلس حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بما يلي:

- السهر على احترام المقتضيات المحاسبية المتعلقة بإدراج العمليات في الحسابات الملائمة؛

التقيد بالمقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما مبدأي "الوضوح" و"تخصص الدورات المحاسبية"، والقواعد المتعلقة بمسك حساب "الصندوق" الذي لا يمكنه أن يكون دائنا، وكذا تضمين الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية مبالغ مطابقة للمبالغ الواردة بحساب "الموازنة".

12. حزب الديمقراطيين الجدد

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الديمقراطيين الجدد برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

ففي ما يخص الموارد المالية، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **1.324.000,00 درهم**، تتوزع بين **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير** بمبلغ 750.000,00 درهم، أي بنسبة **56,65%** من مجموع الموارد، **ومساهمة الدولة في تمويل مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية** بمبلغ 375.000,00 درهم، أي بنسبة **28,32%**. كما بلغت **واجبات الانخراط والمساهمات** 199.000,00 درهم، وهو ما يمثل نسبة **15,03%** من إجمالي الموارد.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها برسم نفس السنة ما قدره **1.113.494,98 درهم**، خصص منها مبلغ 733.504,98 درهم لتغطية **تكاليف التسيير**، أي ما يمثل نسبة **65,88%** من مجموع النفقات، مقابل 800.406,86 درهم سنة 2022، و472.574,07 درهم سنة 2021. كما بلغت **مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي** 379.990,00 درهم، أي ما يعادل نسبة **34,12%**.

1.12. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الديمقراطيين الجدد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2023، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 27 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب الديمقراطيين حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ من** طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.12. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 5 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة على مستوى محاسبة الحزب**

لاحظ المجلس بأن محاسبة الحزب لم تتضمن مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (16.495,02 درهم)، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2023، حيث لم يتم احتسابه على مستوى دفتر الأستاذ ولم يتم إدراجه على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445" الدولة-دائنة" وعلى مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

أوضح الحزب أنه سقط سهوا عدم تضمين مبلغ 16.495,02 درهم في الجداول المذكورة وسيتم تدارك الأمر في محاسبة السنة المقبلة.

تجدر الإشارة إلى أن الحزب مطالب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية تطبيقا لقاعدة "الشمولية"، كما يجب عليه إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، لاسيما من خلال إدراج جميع العمليات المحاسبية بما فيها الديون، وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة الموارد

- **تحصيل مبالغ مالية نقدا دون احترام السقف القانوني للتسديد**

تلقى الحزب المبالغ المالية الواردة في الجدول أسفله نقدا، رغم أن مبلغ كل واحد منها يفوق مبلغ 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي":

تاريخ العملية	المبلغ (بالدرهم)
2023 /01/03	50.000,00
2023/02/15	400.000,00
2023/08/4	160.000,00
2023/12/26	39.000,00
المجموع	**649.000,00**

أشار الحزب في جوابه أن مبلغ 50.000,00 درهم يخص تزويد خزينة الحزب. وفيما يتعلق بالمبالغ الأخرى، أكد أنه سيتم الالتزام بمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ صحة النفقات

- **عدم تبرير صرف نفقة بمبلغ 12.540,00 درهم**

من خلال فحص الكشوفات البنكية، تم تسجيل نقائص على مستوى تبرير نفقات تتعلق بمصاريف النقل بمبلغ إجمالي قدره 109.440,00 درهم.

أوضح الحزب في جوابه أن المبلغ (109.440,00 درهم) تم تأديته لتغطية نفقات النقل كما تبين الفاتورة المدلى بها، وقد تم الدفع عبر دفعتين، الأولى 96.900,00 درهم والثانية 12.540,00 درهم.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أداء مبلغ 96.900,00 درهم قد تم عبر تحويل بنكي لفائدة الشركة المقدمة للخدمة، في حين تم تحويل مبلغ 12.540,00 درهم لفائدة شخص ذاتي، كما هو مبين في الكشوفات البنكية للحزب.

وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أوضح الحزب بخصوص صرف مبلغ 12.540,00 درهم أن فاتورة الخدمة المقدمة تتضمن مبلغًا يخص تكلفة النقل ومبلغًا يخص الضريبة على القيمة المضافة، وأرفق جوابه بنسخة من الفاتورة المذكورة.

غير أن الملاحظة لا تتعلق بأداء الضريبة على القيمة المضافة، بل بتبرير تسديد مبلغ 12.540,00 درهم لفائدة شخص ذاتي مقابل تسديد مبلغ 96.000,00 درهم لفائدة الشركة مقدمة الخدمة.

3.12. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 209.606,19 درهم

قام حزب الديمقراطيين الجدد خلال سنة 2023، بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 193.111,17 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لاقتراع 8 شتنبر لانتخاب

أعضاء مجلس النواب. كما أرجع الحزب خلال سنة 2024 مبلغ دعم غير مستعمل قدره 16.495,02 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2023، والذي يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم السنوي (750.000,00 درهم) وتكاليف التسيير (733.504,98 درهم) دون احتساب التكاليف المحتسبة (الاستهلاكات..) والمبالغ المرجعة إلى الخزينة.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم الممنوحة له برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لاقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (193.111,17 درهم) ومبلغ الدعم غير المستعمل (16.495,02 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2023.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.12. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصية الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

بخصوص الإجراءات المتخذة من طرف الحزب بشأن تنفيذ التوصية الصادرة في تقرير المجلس المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية المتعلقة" بدعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية" أفاد الحزب بأنه بصدد القيام بالإجراءات الإدارية للحصول على رقم الانخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل التصريح بالمستخدمين الذين سيتقرر إلحاقهم نهائيا. كما أوضح أنه سيعمل على تحرير عقود عمل وعقود تقديم خدمات مكتوبة ومصححة الإمضاء، اعتبارا لما توفره شكلية العقود من حماية لجميع الأطراف وكذا احتراما لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وتعهد بموافاة المجلس بالوثائق المطلوبة في أقرب الآجال.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

لذلك، يوصي المجلس حزب الديمقراطيين الجدد بما يلي:

- تفادي تحصيل الموارد نقدا عندما يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم، وفق ما تنص عليه مقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40)؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما قاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما من خلال إدراج المبالغ الواجب إرجاعها بحساب الموازنة؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية في شكل فَوَاتِير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة لدعم صرف النفقات المنجزة ومستوفية للشروط القانونية.

13. حزب البيئة والتنمية المستدامة

قام المجلس بتدقيق حساب حزب البيئة والتنمية المستدامة برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فبخصوص الموارد، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **750.002,28 درهم**، وتهم كلياً مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، أي بنسبة **100%** من مجموع الموارد، دون تسجيل أية مداخيل أخرى.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها خلال نفس السنة ما قدره **640.814,73 درهم**، وخصصت بالكامل لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة 100% من مجموع النفقات، مقابل 602.149,16 درهم سنة 2022، و531.694,43 درهم سنة 2021.

1.13. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب البيئة والتنمية المستدامة حسابه السنوي لسنة 2023 بتاريخ 28 مارس 2024، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل المحدد في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.13. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 4 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 10 شتنبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في مسك المحاسبة**

لم يراع الحزب في مسك محاسبته الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 لنفس المخطط.

أشار الحزب إلى أنه اعتمد في مسك المحاسبة على مخطط الحسابات الملائم لقانون معيار المحاسبة العامة الذي يحترم النمط المغربي والذي لا يختلف في مضمونه عن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، مع استعمال حسابات فرعية للفصل بين مختلف النفقات وإعطاء صورة واضحة ومفصلة للمحاسبة.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن الحزب ملزم بالامتثال للمقتضيات المحاسبية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، بما فيها استخدام الحسابات المبسطة.

- **عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه على مستوى الموازنة**

لم يقم الحزب بإدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (109.185,27 درهم) على مستوى دفتر الأستاذ، وعلى مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة"، وعلى مستوى جدول "الديون" ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

لم يجب الحزب عن هذه الملاحظة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع العمليات المحاسبية بعين الاعتبار وخاصة تلك المتعلقة بالديون.

- **ضرورة تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة**

قام الحزب بإدراج أتعاب محام (16.000,00 درهم) وعمولة الكراء (10.000,00 درهم) بالحساب رقم 612 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم" عوض تنزيلها على التوالي بالحساب رقم 61361 "أجور الوسطاء وبدل أتعاب" والحساب رقم 61318 "كراء وتكاليف كرائية أخرى".

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه " أخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة "وقام بالإدلاء بقوائم تركيبية وقائمة المعلومات التكميلية معدلة.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن الحزب ملزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، تطبيقا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. كما أن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2024، وذلك ووفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية".

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

عدم دعم صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 21.000,00 درهم بوثائق الإثبات القانونية

لم يدعم الحزب صرف نفقات متعلقة بالاستقبالات بمبلغ إجمالي قدره 21.000,00 درهم بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

اكتفى الحزب بتقديم توصيل لدعم صرف مبلغ قدره 8.500,00 درهم يتعلق بتنظيم المؤتمر الجهوي وسند تسليم لدعم صرف مبلغ قدره 2.500,00 درهم يتعلق بكراء قاعة، فيما لم يدل بأي وثيقة بشأن نفقتين بمبلغ إجمالي قدره 10.000,00 درهم.

وأضاف الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أنه قد تم تبرير جميع النفقات، وأشار إلى أنه سيعمل على الالتزام بتوصيات المجلس.

يجب التأكيد في هذا الإطار، أنه وبالرغم من أن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يستمد بشكل واسع مقتضياته من الدليل العام للمعايير المحاسبية، فإن الحزب ملزم بالامتثال للمقتضيات المحاسبية الواردة بالمخطط المذكور موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 كما تم تغييره وتتميمه. وللإشارة، لم يتم تقديم أي وثائق إثبات من تلك المحددة

بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية والواردة بالملحق 3 بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لدعم صرف النفقات المعنية.

3.13. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 168.757,88 درهم

قام حزب البيئة والتنمية المستدامة، خلال سنتي 2023 و2024، بإرجاع مبالغ دعم قدرها 168.757,88 درهم إلى الخزينة موزعة على الشكل التالي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)		سبب إرجاع مبالغ دعم
	2023	2024	
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب		127.900,00	مبلغ دعم لم يتم بشأن صرفه تقديم وثائق الإثبات القانونية
		10.000,00	مبالغ دعم غير مبررة
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات		3.000,00	مبلغ دعم لم يتم بشأن صرفه تقديم وثائق الإثبات القانونية
الدعم السنوي للمساهمة في تمويل مصاريف التدبير لسنة 2022	27.857,88		مبلغ دعم غير مستعمل برسم سنة 2022
المجموع	**27.857,88**	**140.900,00**	

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 109.185,27 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل بما مجموعه 109.185,27 درهم، برسم الدعم السنوي الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2023، ويمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (750.000,00 درهم) ومبلغ النفقات المنجزة (640.814,73 درهم).

وفي معرض جوابه عن هذه الملاحظة، أشار الحزب إلى أنه سيوافي المجلس بوصل إثبات إرجاع المبلغ المذكور.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل (109.185,27 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2023، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (750.000,00 درهم) ومبلغ النفقات (640.814,73 درهم).

4.13. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصية الواردة بتقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2022، في ما يتعلق بمراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة لاسيما فيما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

لذلك، يوصي المجلس حزب البيئة والتنمية المستدامة بما يلي:

- إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل بما مجموعه 109.185,27 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2023، وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مسك المحاسبة وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما فيما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة وبتنزيل النفقات في الحسابات المناسبة والحرص على إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة-الخصوم؛
- دعم صرف جميع النفقات المنجزة من طرفه بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية والمستوفية الشروط القانونية والتنظيمية.

14. الحزب المغربي الحر

قام المجلس بتدقيق حساب الحزب المغربي الحر برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الخصوص، بلغ **مجموع الموارد المالية** التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **750.000,45 درهم، مشكلة حصرا من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير**، دون تسجيل أية مداخيل أو عائدات أخرى.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف المصرح بها** برسم نفس السنة ما قدره **563.423,28 درهم**، خصص منها مبلغ 451.137,28 درهم لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **80,07%** من مجموع النفقات، وذلك بعد خصم المبالغ المرجعة إلى الخزينة والتي تعتبر ديونا في ذمة الحزب، مقابل 512.149,23 درهم سنة 2022، و138.270,02 درهم سنة 2021. كما بلغت نفقات **اقتناء الأصول الثابتة** 112.286,00 درهم، أي ما يمثل نسبة **19,93%**، مقابل 123.400,00 درهم سنة 2022، و128.000,00 درهم سنة 2021.

1.14. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم الحزب المغربي الحر حسابه السنوي برسم سنة 2023، بتاريخ 31 مارس 2024، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب**.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.14. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ثماني ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 8 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحساب السنوي**

لم يقدم الحزب كل الوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما الجداول التالية:

- ج.5-استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6-استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7-استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

لم يقدم الحزب ضمن جوابه الجداول المذكورة..

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى إلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية وفقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم ترحيل الأرصدة الختامية لمجموعة من الحسابات**

تبين من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي، أن الحزب لم يقم بترحيل نفس أرصدة الموازنة الختامية لسنة 2022 على مستوى موازنة سنة 2023، وذلك خلافا لقاعدة "عدم المساس بالموازنة" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة، ويتعلق الأمر بالحسابات التالية:

رقم الحساب	الرصيد الختامي المبين بموازنة 2022	الرصيد الافتتاحي المبين بموازنة 2023
441019	13 400,00	0,00
441100	30 000,00	0,00
441700	1 600,00	0,00
445800	564 634,15	764 634,15
441103	0,00	50 000,00
4411021	0,00	18 000,00
2351	0,00	4 968,00
2355	15 000,00	65 754,00
2356	110 000,00	126 780,00
1181	237 180,77	99 538,54

أرجع الحزب تغيير الأرصدة أساسا إلى تغيير محاسبة 2022 لكون المحاسب السابق لم يقم بإدخال مجموعة من الفَوَاتِير ولم يتم تحليل الحسابات بشكل جيد مما دفع الحزب إلى إعادة النظر في محاسبة سنة 2022 واعتماد محاسب جديد.

وجب التذكير في هذا الإطار، بأن قاعدة "عدم المساس بالموازنة" تلزم الحزب بترحيل الأرصدة النهائية للحسابات لسنة 2022 كأرصدة افتتاحية لسنة 2023، ثم إدخال أي تصحيح على الحسابات خلال مسك محاسبة سنة 2023. كما أنه ووفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2023.

- **عدم تضمين جدول الدائنيات المبالغ المبينة بالموازنة**

لم يتم إدراج أي مبلغ بجدول "الدائنيات" على مستوى قائمة المعلومات التكميلية، في حين أن الموازنة تبرز رصيدا بمبلغ قدره 23.043,67 درهم على مستوى الحساب رقم 341 "موردون مدينون، تسبيقات ودفعات" ورصيدا بما مجموعه 21.358,76 درهم على مستوى الحساب رقم 349 "حسابات تسوية بالأصول".

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن هذه الملاحظة.

- **عدم تقديم توضيحات بشأن المبلغ المسجل بالحساب رقم 445 "الدولة ـ دائنة"**

لم يقدم الحزب أي تفاصيل بشأن الديون المدرجة على مستوى الحساب رقم 445 "الدولة ـ دائنة" (764.634,15 درهم).

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن المبالغ المذكورة.

- **عدم تنزيل مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة على مستوى المحاسبة**

لم يضمن الحزب محاسبته مبلغ الدعم غير المستعمل الواجب إرجاعه إلى الخزينة 186.576,72 درهم برسم المساهمة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2023، حيث لم يتم احتسابه على مستوى دفتر الأستاذ ولم يتم إدراجه على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة-دائنة" وعلى مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

أشار الحزب في معرض جوابه على هذه الملاحظة إلى أن المبالغ الواجب إرجاعها قد تم وضعها في القسم 4458 والذي يبلغ 764.634,15.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المبلغ المذكور (764.634,15 رهم) هو الرصيد الختامي للحساب 4458 على مستوى موازنة سنة 2022، بحيث لم يتم الأخذ بعين الاعتبار مبلغ الدعم غير المستعمل الواجب إرجاعه إلى الخزينة برسم سنة 2023 والمبالغ المرجعة خلال نفس السنة، علما بأن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة، بما فيها الديون، في السجلات المحاسبية تطبيقا لقاعدة "الشمولية"، وكذا إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وفي الدليل العام للمعايير المحاسبية.

صرح الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه بأنه سيتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ملاحظات مسك المحاسبة والوثائق المكونة للحساب السنوي في محاسبة سنة 2024.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف نفقة تتعلق بتكاليف الكراء بقيمة 10.000,00 درهم بالوثائق المثبتة القانونية**

قام الحزب بتبرير تكاليف الكراء بنسخة من عقد الكراء وشيك بنكي بمبلغ 10.000,00 درهم. في حين لم يدل بإيصالات الأداء المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية).

لم يقدم الحزب في جوابه أي توضيحات بشأن هذه الملاحظة.

وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أرفق جوابه بنسخ لنفس الوثائق المدلى بها ضمن حسابه السنوي لتبرير نفقات الكراء.

3.14. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 564.634,15 درهم

قام الحزب المغربي الحر، خلال سنتي 2023 و2024، بإرجاع مبالغ دعم قدرها 564.634,16 درهم إلى الخزينة موزعة على الشكل التالي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)		سبب إرجاع مبالغ دعم
	2023	2024	
اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	282.317,08		مبلغ دعم غير مستحق
		187.821,39	مبلغ دعم غير مستحق
		94.495,68	مبالغ دعم غير مستعمل
المجموع	282.317,08	282.317,07	

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم غير مستعملة بقيمة 301.027,49 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاع مبلغي دعم غير مستعملين إلى الخزينة بما مجموعه 301.027,49 درهم يتوزع ما بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2022	114.450,77	مبلغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2023	186.576,72	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**301.027,49**	

أشار الحزب ضمن جوابه أنه راسل المجلس بشأن مراجعة المبالغ المذكورة.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن مبلغ الدعم غير المستعمل هو حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومجموع النفقات المنجزة. ولاحتساب هذه النفقات، تستثنى التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك وغيرها) على اعتبار أنها مصاريف لا تفضي إلى أداء أي مبالغ، كما تستثنى المبالغ المرجعة إلى الخزينة على اعتبار أنها لا تشكل نفقات يمكن احتسابها ضمن المصاريف المنجزة وأنها تعتبر ديونا تخص السنة المالية المعنية بالدعم العمومي.

وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أكد الحزب على أنه سيعمل على تسوية وضعيته تجاه الخزينة.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل، قدره 114.450,77 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم سنة 2022، وكذا بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل قدره 186.576.72 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم سنة 2023، أي ما مجموعه 301.027,49 درهم.

4.14. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

بخصوص الإجراءات المتخذة من طرف الحزب بشأن تنفيذ التوصية الصادرة في تقرير المجلس المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية في شأن دعم صرف تكاليف الكراء ونفقات مختلفة بوثائق الإثبات القانونية، أدلى الحزب بإشهاد بتسلم أحد الأشخاص مبلغا كمقابل لاستغلال شقة من طرف الحزب كمقر إقليمي بالإضافة إلى نسخة لشيك بنكي بالمبلغ المذكور.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس الحزب المغربي الحر بما يلي:

- إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة برسم الدعم السنوي لسنتي 2022 (114.450,77 درهم) و2023 (186.576,72 درهم)، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛
- الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية مع تضمينها معطيات مفصلة بما فيها ديون الحزب المدرجة على مستوى الموازنة؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، لاسيما مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" وقاعدتي "عدم المساس بالموازنة" و"الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛

- دعم صرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

15. حزب الأمـــــل

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الأمل برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الصدد، بلغ **مجموع الموارد المالية التي تم التصريح بها** من طرف الحزب ما قدره **750.000,00 درهم، مشكلة حصرا من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير**، دون تسجيل أية مداخيل أو عائدات أخرى.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف المصرح بها** خلال نفس السنة ما قدره **569.263,81 درهم**، خصص منها مبلغ 557.763,81 درهم لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **97,98%** من مجموع النفقات، مقابل 696.428,00 درهم سنة 2022، و459.485,97 درهم سنة 2021. كما بلغت **نفقات اقتناء الأصول الثابتة** 11.500,00 درهم، أي ما يمثل نسبة **2,02%.**

1.15. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الأمل حسابه السنوي، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 19 فبراير 2024، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ من** طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.15. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ثماني ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 يوليوز من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحساب السنوي**

لم يقدم الحزب جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالجداول التكميلية التالية:

ج.5-استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛

ج.6-استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛

ج.7-استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

أشار الحزب في جوابه إلى أنه لم يتوصل بالدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة برسم سنة 2023، وأنه قد سبق أن نظم

مؤتمره الوطني العادي يوم ثاني أكتوبر من سنة 2021 وأن مصاريفه أرسلت رفقة الحساب السنوي لسنة 2021، كما صرح الحزب أنه لم يتلق أي دعم بخصوص تشجيع تمثيلية النساء برسم سنة 2023.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إلزامية الإدلاء سنويا بجميع الوثائق المكونة للحسابات لا تقتصر فقط على الأحزاب التي تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف المشار إليها أعلاه بل تخص جميع الأحزاب السياسية سواء استفادت من الدعم او لم تستفد منه، وذلك وفقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وقد أشار الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية بأنه قام بمجهودات لتقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، لكنه لم يتمكن من ذلك مشيرا إلى أن وزارة الداخلية بصدد إطلاق مشروع نظام معلوماتي مشترك لمعالجة واستغلال المخطط المحاسبي للأحزاب السياسية، وفور خروج هذا النظام للوجود سيقوم بتطبيقه.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة**

قام الحزب بتنزيل تعويضات شهرية بما مجموعه 18.000,00 درهم شهريا (12.000,00 درهم و6.000,00 درهم) بالحساب 612 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم" عوض الحساب 617 "تكاليف المستخدمين". كما قام بتنزيل التعويضات الشهرية لعاملة النظافة (1.500,00 درهم شهريا) وحارس المقر (150,00 درهم شهريا) بالحساب 6133 "صيانة وإصلاحات" عوض الحساب 617 "تكاليف المستخدمين".

وقد أجاب الحزب أنه كلف الخبير المحاسب بتسوية هذه الوضعية في حساب العائدات والتكاليف وإدراجها بالحساب 617 عوض الحساب 612 و6133 في السنة المالية 2024.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **دعم صرف اقتناء الوقود بوثائق إثبات لا تستوفي الشروط القانونية**

لتبرير صرف نفقات الوقود بمبلغ إجمالي قدره 16.673,54 درهم، قدم الحزب فَوَاتِير تتضمن المبلغ الإجمالي ولا تحدد كمية المنتوج وثمن الوحدة، مما يخالف الشروط المنصوص عليها في النصوص القانونية ذات الصلة، لاسيما مدونة الضرائب (المادتين 145 و146) والمرسوم رقم 2.12.503 بتطبيق أحكام القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 25).

صرح الحزب في جوابه بأنه سيأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة من خلال مطالبة محطات الوقود بإمداده بفَوَاتِير مفصلة تستوفي جميع الشروط القانونية، لاسيما كمية المنتوج وثمن الوحدة ومبلغ الضريبة على القيمة المضافة.

3.15. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 418.889,00 درهم إلى الخزينة

قام حزب الأمل خلال سنتي 2023 و2024 بإرجاع مبالغ دعم إجمالية بما مجموعه 418.889,00 درهم إلى الخزينة، موزعة على الشكل التالي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)		سبب إرجاع مبالغ دعم
	2023	2024	
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	34.684,00		مبلغ دعم غير مدعم بوثائق الإثبات ومبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	3.468,81		مبلغ دعم غير مبرر
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2022	53.572,00	146.428,00	مبلغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2023		180.736,19	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**91.724,81**	**327.164,19**	

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة إثر إرجاعه لمبالغ الدعم غير المستعملة (380.736,19 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنتي 2022 و2023 وبرسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لاقتراعات سنة 2021(38.152,81 درهم).

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.15. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يقدم الحزب الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2022، بخصوص الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وتسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الأمل بالحرص على:

- الإدلاء بالجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية والذي يقتضي تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية في شكل فَوَاتِير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة والمستوفية للشروط القانونية.

16. حزب الإنصاف

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الإنصاف برسم سنة 2023. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة من طرفه خلال السنة.

بخصوص الموارد المالية، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **6.000,00 درهم**، وتتكون **حصرياً من واجبات الانخراط والمساهمات**، دون تسجيل أية مساهمة من طرف الدولة أو عائدات أخرى خلال السنة المالية المذكورة.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها خلال نفس السنة ما قدره **155.500,40 درهم**، وخصصت كلياً لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **100%** من مجموع النفقات، مقابل 154.668,91 درهم سنة 2022، و650.715,61 درهم سنة 2021.

1.16. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الإنصاف حسابه السنوي، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 29 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدّم الحزب حسابه السنوي برسم السنة المالية 2023 **مشهودًا بصحته دون تحفظ** من قِبل خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.16. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم فاتح غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين :

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن مسك المحاسبة.

➢ صحة الموارد

- **تحصيل مبالغ مالية نقدا دون احترام السقف القانوني للتسديد**

لوحظ أن استخلاص قروض، بمبلغ إجمالي قدره 77.900,00 درهم، قد تم نقدا رغم أن مبلغ كل واحد منها يفوق 10.000 درهم، مما يخالف مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي.

أوضح الحزب في معرض جوابه أنه استفاد من قروض تفوق قيمتها 10.000 درهم نقدا دون إدراكه أن مضامين المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية تشمل القروض أيضا، ولذا سيعمل الحزب على الالتزام بمضامين المادة 40 في تعاملاته المستقبلية.

➢ صحة النفقات

- **دعم صرف نفقات بوثائق إثبات في غير اسم الحزب**

قام الحزب بدعم مصاريف الماء والكهرباء، بمبلغ إجمالي قدره 1.757,32 درهم، بفَوَاتِير في غير اسمه.

أوضح الحزب في معرض جوابه بأنه قام بمراسلة شركة الماء والكهرباء للقيام بالتغييرات اللازمة، ولازال في انتظار قيام الشركة بالتغييرات المطلوبة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب مطالب بتقديم ما يفيد أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه، وفي غياب ذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

3.16. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 66.034,77 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 66.034,77 درهم برسم الدعم السنوي الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2020.

أوضح الحزب في جوابه أنه نظرا للأزمة المالية التي يمر منها الحزب، فإن مبلغ الدعم غير المستعمل وقدره 66.034,77 درهم تم إدراجه في المحاسبة كدين وسيتم إرجاعه للخزينة في أقرب وقت ممكن.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل (66.034,77 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2020.

4.16. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

أوضح المسؤول الوطني عن الحزب بخصوص التوصية المتعلقة بدعم صرف النفقات المنجزة خلال سنة 2022 بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب، على شكل فَوَاتِير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، أن الحزب يعمل جاهدا لتتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس، لذلك قام بمراسلة شركة الماء والكهرباء للقيام بالتغيرات اللازمة.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الإنصاف بما يلي:

- إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل بما مجموعه 66.034,77 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2020 إلى الخزينة، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛
- تفادي تحصيل الموارد التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم نقدا، وفق ما تنص عليه مقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40)؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب، بما فيها تلك المتعلقة بمصاريف الماء والكهرباء.

17. حزب الخضر المغربي

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الخضر المغربي برسم سنة 2023. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة من طرفه خلال السنة.

بلغ مجموع الموارد المالية التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **2.240,32 درهم**، وتتعلق حصرياً **بموارد غير جارية**، دون تسجيل أية مداخيل أخرى.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها خلال نفس السنة ما قدره **529.447,52 درهم**، خصص منها مبلغ 223.877,52 درهم لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **42%** من مجموع النفقات، مقابل 233.910,11 درهم سنة 2022، و275.466,72 درهم سنة 2021. كما بلغت **مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي** 305.570,00 درهم، أي ما يعادل نسبة **58%**.

1.17. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب خارج الأجل القانوني

قدم حزب الخضر المغربي حسابه السنوي عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 2 أبريل 2024، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ**، من طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.17. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن ثماني ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 9 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 5 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم تقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب جميع الوثائق المكونة للحساب السنوي المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بالجدولين ج.6 "استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية" وج.7 "استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء".

> ضمن الحزب جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه تعقيبات الخبير المحاسب الذي صرح بأنه قد قام بإعداد جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، أما فيما يخص عملية الإيداع فهي تخص الحزب.

في هذا الصدد، وجب التذكير بإلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية وفقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تنزيل مبالغ الدعم الواجب إرجاعها بحساب الموازنة**

لم يقم الحزب بتنزيل المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة (264.044,77 درهم) ضمن الموازنة على مستوى الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة".

أشار الحزب إلى أنه وجه رسالة للمجلس يخبره فيها بأنه شرع في تسوية وضعيته تجاه الخزينة بتحويل دفعة أولى بقيمة 80.000,00 درهم.

كما ضمن الحزب جواب تعقيبات الخبير المحاسب الذي أشار إلى أنه لم يتوصل بما يثبت إرجاع الحزب لمبلغ الدعم غير المستعمل لخزينة الدولة ليتم إدراجه في حساب الموازنة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مبالغ الدعم الواجب إرجاعها من طرف الحزب والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في محاسبته كديون تجاه الخزينة، تم حصرها في تقرير المجلس المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية. لذلك يتعين على الحزب، إدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة، بما فيها الديون، في السجلات المحاسبية، تطبيقا لقاعدة "الشمولية"، وكذا إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم نفقات تتعلق بأجور وتعويضات المستخدمين ومصاريف الكراء بما مجموعه 180.479,20 درهم بوثائق الإثبات القانونية**

لوحظ من خلال تدقيق الكشوفات البنكية، أن الحزب لم يقم بدعم نفقات بمبلغ إجمالي قدره 180.479,20 درهم، بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد. وتتوزع هذه النفقات كما يلي:

- أجور وتعويضات المستخدمين، بما مجموعه 61.879,20 درهم (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية ومحاضر الشروع في العمل)؛
- مصاريف الكراء، بما مجموعه 118.600,00 درهم (إيصالات الكراء).

لم يقدم الحزب أي وثائق إثبات بشأن صرف النفقات المذكورة.

أشار الحزب في معرض جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية أن لديه مستخدمة واحدة منذ سنة 2015. غير أن المبلغ الوارد في الملاحظة لا يتوافق وما يؤديه الحزب للمستخدمة صافيا، فضلا على واجبات صندوق الضمان الاجتماعي.

وبالنسبة لمصاريف كراء مقر (...) لشهري يناير وفبراير 2023 فقد تم تأديتها في التقرير المحاسبي لسنة 2022. وأضاف بأنه لم يتم إبرام أي عقد عمل جديد خلال سنة 2023 وقد تم إيداع إيصالات أداء الكراء ضمن الوثائق المثبتة الخاصة بسنة 2023.

في هذا الصدد، يجب التذكير بأن مبالغ الأجور موضوع الملاحظة هي تلك التي تم تسجيلها في محاسبة الحزب لسنة 2023. وفي ما يتعلق بتكاليف الإيجار، فلم يتم تقديم ضمن الحساب السنوي سوى إيصالات إيجار بمجموع 23.000,00 درهم، بينما لم تُقدَّم إيصالات دفع تكاليف الإيجار المتبقية المدرجة في حساب العائدات والتكاليف بمجموع 118.600,00 درهم.

3.17. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة بقيمة 80.000,00 درهم

قام الحزب خلال سنة 2024، بإرجاع مبلغ دعم قدره 80.000,00 درهم إلى الخزينة، يمثل قسطا من مجموع مبالغ الدعم غير المستعملة (344.044,77 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنتي 2020 و2021.

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 264.044,77 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم بما مجموعه 264.044,77 درهم يتوزع كالتالي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2021	193.283,28	مبلغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2020	70.761,49	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**264.044,77**	

أشار الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أنه يلتزم بإرجاع ما في ذمته بمجرد تحسن وضعيته المالية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المستعملة (264.044,77 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنتي 2020 و2021.

4.17. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يقدم الحزب توضيحات كافية بشأن الإجراءات المتخذة من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2022، في شأن الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية ودعم صرف أجور وتعويضات المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية، لاسيما عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الخضر المغربي بما يلي:

- الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي، قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، وكذا الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنتي 2020 و2021 (264.044,77 درهم)، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛
- التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولاسيما قاعدة "الشمولية" عبر إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة كما تم حصرها من طرف المجلس، على مستوى موازنة الحزب بالحساب "الدولة-دائنة"؛

- دعم صرف أجور المستخدمين ومصاريف الكراء بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وقد صرح الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أنه قد اخذ بعين الاعتبار كل توصيات المجلس وسيعمل على الالتزام بها.

18. حزب الوحدة والديمقراطية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الوحدة والديمقراطية برسم سنة 2023. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة من طرفه خلال السنة.

لم يصرح الحزب بأي مورد مالي خلال سنة 2023، سواء من حيث مساهمة الدولة أو من حيث المداخيل الذاتية كواجبات الانخراط أو العائدات غير الجارية.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها خلال نفس السنة ما قدره **210.042,24 درهم**، وخصصت كلياً لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **100%** من مجموع النفقات، مقابل 257.037,13 درهم سنة 2022، و627.186,89 درهم سنة 2021.

1.18. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الوحدة والديمقراطية حسابه السنوي برسم سنة 2023، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 15 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المحدد في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (لمادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ من** طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.18. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن تسع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 8 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 26 يوليوز من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تفصيل أسماء الدائنين على مستوى جدول "الديون"**

لوحظ من خلال الوثائق المكونة للحساب، أن مبلغ الديون المبين بجدول "الديون" المدلى به ضمن قائمة المعلومات التكميلية، لم يتضمن تفاصيل أسماء الدائنين على مستوى حساب "منخرطون وحسابات مرتبطة" بمبلغ إجمالي قدره 1.389.561,58 درهم وحساب "دائنون آخرون" بمبلغ إجمالي قدره 409.651,00 درهم. كما لم يتم تحديد صفة الدائنين على مستوى الوثائق المكونة للحساب ("دفتر الأستاذ").

> أدلى الحزب في جوابه على الملاحظة بتعقيبات الخبير المحاسب الذي صرح بأنه قام بإدراج مبلغ إجمالي قدره 1.389.561,58 درهم في جدول الديون، دون أن يتم تزويده بلائحة الأعضاء المانحين ليتم الإشارة إليها في المحاسبة. وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إلى الحزب أشار الحزب إلى أن المبلغ المذكور يتعلق بديون الحزب تجاه الأمين العام. أما بالنسبة لمبلغ 409.651,00 درهم فيتعلق بمنح مقدمة من طرف أعضاء الحزب وتم إدراجه في المحاسبة.

يجب التوضيح في هذا الإطار، بأن ملاحظة المجلس تتعلق بتقديم المعطيات المتعلقة بصفة الدائنين وأسمائهم، علما بأن المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، تلزم الأحزاب السياسية بتضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية والحساب المتعلق بها ومراجع المستندات التي تثبتها.

- **عدم تنزيل المبالغ الواجب إرجاعها بحساب الموازنة**

لم تتضمن محاسبة الحزب مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة بما مجموعه 125.921,06 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية لاقتراعات سنة 2021، حيث لم يتم احتسابها على مستوى دفتر الأستاذ ولم يتم إدراجها على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة" وعلى مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

أشار الحزب نقلا عن الخبير المحاسب بأن هذا الأخير لم يتوصل بما يثبت إرجاع الحزب للمبلغ موضوع الملاحظة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مبالغ الدعم الواجب إرجاعها من طرف الحزب والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في محاسبته كديون تجاه الخزينة، تم حصرها في تقرير المجلس المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية. لذلك يتعين على الحزب، إدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة، بما فيها الديون، في السجلات المحاسبية، تطبيقا لقاعدة "الشمولية"، وكذا إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه.

➢ صحة الموارد

- **عدم دعم استخلاص مبالغ بما مجموعه 123.600,00 درهم بأي وثائق مثبتة**

تبين من خلال الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي والكشوفات البنكية أن مبالغ بما مجموعه 123.600,00 درهم تم إيداعها بالحساب البنكي للحزب، ولم يتم تقديم الوثائق القانونية لدعم تحصيلها وكذا صفة مانحيها، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (ما يفيد تحصيل هذه الموارد والإعلان بعمليات دائنة).

أشار الحزب في جوابه على هذه الملاحظة إلى أنه قام بمراسلة مدير الوكالة البنكية بهذا الخلل. وأرفق جوابه بالمراسلة المذكورة. وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أدلى الحزب بوثيقة لإثبات توصل مدير الوكالة البنكية بالمراسلة المذكورة

- **عدم دعم عمليات إيداع مبالغ بقيمة 46.000,00 درهم بالصندوق بالوثائق المثبتة**

لم يدل الحزب بوثائق إثبات تحصيل المبالغ المودعة بالصندوق، بما مجموعه 46.000,00 درهم، لاسيما إيصال دفع النقود أو ما يفيد تحصيل هذه المبالغ.

أشار الحزب إلى أن المبالغ موضوع الملاحظة تهم تمويل صندوق المكتب ومصاريف الحزب المختلفة. ولم يدل بأي وثيقة مثبتة بشأن تحصيلها. وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أكد الحزب أن هذه المبالغ تمول الصندوق وتخص الأعضاء المانحين.

تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم بتقديم جميع وثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة النفقات

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة النفقات.

3.18. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 10.491,71 درهم

قام الحزب خلال سنة 2024، بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 10.491,71 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021.

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 115.429,35 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم بما مجموعه 115.429,35 درهم، تتوزع كما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	46.525,77	مبالغ دعم لم يتم دعم صرفها بأي وثائق مثبتة
	20.000,00	مبلغ دعم غير مبرر
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	40.903,58	مبلغ دعم لم يتم دعم صرفه بأي وثائق مثبتة
	8.000,00	مبلغ دعم غير مبرر
المجموع	**115.429,35**	

أوضح الحزب أنه "مازال في ذمته مبلغ دعم قدره 48.903,58 درهم من مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وكذا مبلغ 66.525,77 درهم برسم نفس الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، والتزم بإرجاعه إلى الخزينة بمجرد انفراج الأزمة المالية التي يعاني منها.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المبررة والتي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات بما مجموعه 115.429,35 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لاقتراعات سنة 2021.

أفاد الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه بأنه يلتزم بإرجاع ما بذمته تجاه الخزينة وكذا التقيد بتوصيات المجلس.

4.18. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

بخصوص الإجراءات المتخذة من طرف الحزب من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2022 في شأن دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية، أشار الحزب إلى أنه سبق أن أودع بالمنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 23 مارس 2023 الحساب المتعلق بسنة 2022. غير أن الحزب لم يقدم الوثائق المتعلقة بالملاحظة المثارة.

أرفق الحزب جوابه بنسخة من وثيقة لتبرير عملية إيداع الوثائق المثبتة لنفقات سنة 2022. وصرح بأنه لم يتوصل بجواب البنك رغم ثبوت توصله بمراسلة الحزب بشأن إثبات استخلاص مبلغ 123.600,00 درهم.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجلس لم يتوصل بوثائق الإثبات المتعلقة بحساب سنة 2022 سواء بطريقة مادية أو عبر المنصة الرقمية المخصصة لذلك، كما أن الوثيقة المدلى بها لا تقوم مقام وثائق الإثبات.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الوحدة والديمقراطية بما يلي:

- إرجاع مبلغ دعم قدره 115.429,35 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية لاقتراعات سنة 2021، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسومين رقم 2.15.451 (المادة 5) ورقم 2.16.667 (المادة 5)؛
- التقيد بقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما من خلال إدراج المبالغ الواجب إرجاعها بحساب الموازنة؛
- تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية والحساب المتعلق بها ومراجع المستندات التي تثبتها، بما فيها المعطيات المتعلقة بصفة الدائنين وأسمائهم، عملا بالمقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- دعم استخلاص الموارد بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

19. حزب الوسط الاجتماعي

قام المجلس بتدقيق حساب الوسط الاجتماعي برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الصدد، بلغ **مجموع الموارد المالية** التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **881.000,00 درهم**، تتوزع بين **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير** بمبلغ 750.000,00 درهم، أي ما يمثل نسبة **85,13%** من مجموع الموارد، ومداخيل ناتجة عن **واجبات الانخراط والمساهمات** بمبلغ 131.000,00 درهم، أي بنسبة **14,87%.**

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها خلال نفس السنة ما قدره **754.391,34 درهم**، وخصصت كلياً لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **100%** من مجموع النفقات، مقابل 451.535,77 درهم سنة 2022، و468.418,80 درهم سنة 2021.

1.19. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

أودع حزب الوسط الاجتماعي حسابه السنوي، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 27 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ من** طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.19. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 2 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تنزيل مبلغ الدعم غير المستعمل في السجلات المحاسبية**

لم يقم الحزب بتنزيل مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2022، والواجب إرجاعه إلى الخزينة (12.952,23درهم)، على مستوى دفتر الأستاذ والموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة" وكذا على مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

> أشار الحزب إلى أنه بمجرد ما تم اعتبار الدعم المذكور دينا حسب تقرير المجلس تم إرجاعه كما تمت الإشارة لذلك.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا، بما في ذلك الديون التي توجد على عاتقه، تطبيقا

لقاعدة "الشمولية" وكذا إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة الموارد

- **تحصيل مبلغ مالي نقدا قدره 25.000,00 درهم دون احترام السقف القانوني للتسديد**

قام الحزب باستخلاص مبلغ 25.000,00 درهم نقدا رغم أنه يفوق 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

أوضح الحزب في معرض جوابه أنه بالنسبة لمبلغ 25.000 درهم فإنه بالفعل تم تقديمه من طرف الأمين العام (15.000 درهم) وأمين المال (10.000 درهم) لتسديد دين مستعجل مما أدى إلى عدم الانتباه لمقتضيات الفصل 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 للأحزاب السياسية.

➢ صحة النفقات

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة النفقات.

3.19. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبلغ دعم قدره 12.952,23 درهم

قام الحزب خلال سنة 2024 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره (12.952,23 درهم) إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2022.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة، بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل (12.952,23 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2022.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.19. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

في جوابه حول تتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2022، والمتعلقة بالحرص على تقديم وثائق الإثبات القانونية الخاصة بأجور المستخدمين وتكاليف الكراء ودعم صرف نفقات مختلفة، أشار الحزب إلى أنه يلتزم بالمخطط المحاسبي الموحد وأدلى بالوثائق المثبتة لدعم هاته النفقات.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الوسط الاجتماعي بما يلي:

- تفادي تحصيل الموارد التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم نقدا، وفق ما تنص عليه مقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40)؛
- إدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية، بما فيها الديون التي توجد على عاتق الحزب، احتراما لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

أفاد الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه بأنه سيعمل على مراعاتها والتقيد بها.

20. حزب الشورى والاستقلال

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الشورى والاستقلال برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

بلغ مجموع الموارد المالية التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **750.000,00 درهم، وتهم حصرياً مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير**، دون تسجيل أية موارد ذاتية برسم نفس السنة.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** المصرح بها من طرف الحزب ما قدره **805.937,92 درهم**، خصص منها مبلغ 803.738,92 درهم لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **99,73%** من مجموع النفقات، مقابل 738.298,22 درهم سنة 2022، و497.051,87 درهم سنة 2021. كما بلغت نفقات **اقتناء الأصول الثابتة** 2.199,00 درهم، أي بنسبة **0,27%.**

1.20. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**
- **الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ**

قدم حزب الشورى والاستقلال حسابه السنوي عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 05 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

- **الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ**

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ**، من طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.20. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 9 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 7 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **الوثائق المكونة للحساب**

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

- **مسك المحاسبة**

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن مسك المحاسبة.

- **تدقيق الموارد**

  - **عدم دعم تحصيل موارد بمبلغ 75.000,00 درهم بوثائق الإثبات القانونية**

أظهرت الوثائق المرفقة بالحساب السنوي للحزب أنه تم إيداع مبلغ إجمالي قدره 75.000,00 درهم في الصندوق. غير أن الحزب لم يقدم أي وثيقة إثبات قانونية، كما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المعتمدة لإثبات تحصيل موارد الأحزاب السياسية، المحددة في الملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بإيصال دفع النقود أو أي مستند يثبت تحصيل هذه المبالغ.

أشار الحزب في جوابه إلى أنه نظرا لحاجة الحزب إلى مصاريف للتسيير، وفي انتظار التوصل بالدعم العمومي، قام الأمين العام بتغطية المصاريف من ماله الخاص. وأضاف بأنه سيعمل على تجاوز هذه الملاحظة.

وأدلى الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه بنسخ من فَوَاتِير ووثائق إثبات النفقات التي تم تمويلها بمبلغ 75.000,00 درهم، موضحا أنها تتعلق بالتسيير اليومي لشؤون الحزب (الماء والكهرباء والهاتف وتعويضات الكاتبة ...).

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الملاحظة سالفة الذكر تتعلق بعدم دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية وليس النفقات.

- **عدم احترام السقف القانوني لتحصيل موارد بما مجموعه 75.000 درهم**

قام الحزب باستخلاص مبالغ مالية نقدا بما مجموعه 75.000,00 درهم رغم أن مبلغ كل واحد منها يفوق 10.000درهم، مما يخالف مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

أشار الحزب في جوابه إلى أن هذه المبالغ تم توفيرها من طرف الأمين العام لحزب من ماله الخاص في انتظار التوصل بالدعم السنوي للحزب، وأن الأمر يتعلق بتدبير أملته إكراهات التسيير اليومي لشؤون الحزب. وأضاف بأنه سيتلافى مستقبلا هذه الوضعية.

كما أضاف في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه بأن تحصيلها دون احترام السقف القانوني يعزى إلى الإكراهات اليومية للتدبير.

3.20. وضعية الحزب تجاه الخزينة

لا توجد أي مبالغ دعم بذمة الحزب تجاه الخزينة.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.20. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يدل الحزب بما يفيد اتخاذه التدابير الضرورية بشأن تنفيذ التوصية الواردة بتقرير المجلس لسنة 2022، والمتعلقة بالالتزام باستخلاص المبالغ التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

تبعا لما سبق، يوصي المجلس حزب الشورى والاستقلال بما يلي:

- دعم تحصيل موارد الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.
- تفادي تحصيل الموارد التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم نقدا، وفق ما تنص عليه مقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40).

أكد الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أنه قد اتخذ التدابير اللازمة بشأن تنفيذ توصيات المجلس والتقيد بها.

21. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الحرية والعدالة الاجتماعية برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

بخصوص الموارد المالية، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **750.169,21 درهم**، وتهم أساساً **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير** بمبلغ 750.000,00 درهم، أي بنسبة تقارب **100%** من مجموع الموارد، دون تسجيل مداخيل إضافية ذاتية تُذكر خلال نفس السنة.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** المصرح بها من طرف الحزب ما قدره **745.696,31 درهم**، خصص منها مبلغ 629.507,31 درهم لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **84,42%** من مجموع النفقات، مقابل 518.646,12 درهم سنة 2022، و748.886,90 درهم سنة 2021. كما بلغت نفقات **اقتناء الأصول الثابتة** 116.189,00 درهم، أي بنسبة **15,58%.**

1.21. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب السنوي داخل الأجل القانوني

قدم حزب الحرية والعدالة الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2023، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 27 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ

تضمن تقرير الخبير المحاسب المدلى به من طرف الحزب تحفظا بشأن ضرورة تخفيض قيمة الدين (142.440,00 درهم) المسجل في حساب الدولة تجاه الحزب.

أوضح الحزب وفي جوابه أن الدين يخص مصاريف المؤتمر الخامس للحزب والذي لازال ينتظر تغطيته من طرف الوزارة الوصية وأن صرف هذا الدعم سيمكن الحزب من تصفية حساب الممونين المعنيين.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.21. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن عشر ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 يوليوز من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه على مستوى المحاسبة**

لوحظ أن محاسبة الحزب لم تتضمن مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (4.303,69 درهم)، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2023، حيث لم يتم احتسابه على مستوى دفتر الأستاذ ولم يتم إدراجه على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة" وعلى مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

وفي جوابه، أوضح الحزب أن المحاسب لم يتمكن من وضع مبلغ الدعم (4.303,69 درهم) الواجب إرجاعه إلى الخزينة على مستوى دفتر الأستاذ لعدم علمه بالمبلغ المحدد، وأنه تبعا للملاحظة سوف يتم تسوية الوضعية وإدراجه على مستوى الموازنة.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا، بما في ذلك الديون التي توجد على عاتقه، تطبيقا لقاعدة "الشمولية" وكذا إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **ضرورة دعم صرف النفقات بوثائق إثبات تستوفي جميع الشروط القانونية**

قام الحزب بدعم صرف نفقات بما مجموعه 241.072,00 درهم، بفَوَاتِير لا تستوفي جميع الشروط القانونية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، لاسيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) والمرسوم رقم 2.12.503 الصادر بتطبيق بعض أحكامه (المادة 25) والمدونة العامة للضرائب (المادة145)، كما هو مبين في ما يلي:

- عدم دعم صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 155.607,43 درهم بوثائق الإثبات القانونية.

أدلى الحزب في جوابه بستة عشر (16) فاتورة لتبرير صرف النفقات المذكورة.

غير أن فحص الفَوَاتِير المرفقة بجواب الحزب، بينت أن خمس فَوَاتِير من أصل 16 بمبلغ إجمالي قدره 85.800,00 درهم لا تستوفي جميع الشروط القانونية، إذ أن ثلاث فَوَاتِير (70.800,00 درهم) لا تتضمن معلومات مفصلة عن كمية السلعة أو المنتوج أو الكشف المفصل للخدمة وسعر البيع الواجب أداؤه والمتعلق بكل منتوج على حدة؛ وفاتورتين (15.000,00 درهم) لا تتضمنان مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المطالب بها زيادة على الثمن المشمول فيه وذلك بصورة مستقلة.

- دعم صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 115.291,00 درهم بثماني فَوَاتِير لا تتضمن معلومات مفصلة عن مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المطالب بها زيادة على الثمن المشمول فيه وذلك بصورة مستقلة.

أشار الحزب في جوابه إلى عدم علمه بوجوب تحديد المبلغ المفصل للضريبة على القيمة المضافة لكونه لا يقوم باستردادها، والتزم بمراقبة معاملاته المستقبلية على هذا الأساس

- دعم صرف نفقات الوقود والاستقبالات بمبلغ إجمالي قدره 39.981,00 درهم بفَوَاتِير لا تتضمن معلومات مفصلة عن كمية السلعة أو الكشف المفصل للخدمة وسعر البيع الواجب أداؤه والمتعلق بكل منتوج على حدة ومبلغ الضريبة على القيمة المضافة.

في ما يخص نفقات الوقود (15.081,00 درهم) أشار الحزب إلى أن كل فاتورة تتضمن عدة وصولات (bons) بتواريخ مختلفة واستعمالات مختلفة منها سيارات خاصة بالمكلفين بمهام ودراجات نارية. وعلى هذا الأساس لم يتمكن الممون بمد الحزب بالتفاصيل وسيعمل الحزب مستقبلا على تفصيل الفَوَاتِير.

وبخصوص نفقات الاستقبالات، فإن الفاتورة الأولى (9.500 درهم) توضح عدد الأشخاص (170) ما يعني مجموع المبلغ على 170 للحصول على الثمن الفردي، أما بالنسبة لفاتورتين (15.400,00 درهم) فلم يقم الممون بتفصيل الكمية والثمن الفردي وهو ما سيعمل الحزب على مراقبته في الفَوَاتِير المقبلة.

تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبالغ دعم غير مستعملة بقيمة 57.722,55 درهم

قام حزب الحرية والعدالة الاجتماعية خلال سنة 2023، بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل بما مجموعه 53.418,86 درهم إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021. كما أرجع الحزب خلال سنة 2024 مبلغ دعم غير مستعمل قدره 4.303,69 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2023، والذي يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (750.000,00 درهم) ومبلغ النفقات (745.696,31 درهم). وللإشارة، يتم احتساب النفقات على أساس تكاليف التسيير واقتناء الأصول الثابتة مع خصم التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك ...) والمبالغ التي تم إرجاعها إلى الخزينة.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021 (57.722,55 درهم) ولسنة 2023 (4.303,69 درهم).

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.21. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

قام الحزب بتنفيذ التوصيات الصادرة في تقرير المجلس حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية لسنة 2022، حيث أرفق جوابه بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المتعلقة بنفقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومصاريف التنقل والمهام داخل المغرب وتكاليف الكراء.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الحرية والعدالة الاجتماعية بما يلي:

- التقيد بقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية عبر إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى موازنة الحزب بالحساب "الدولة-دائنة"؛
- الحرص على دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية والمستوفية جميع الشروط القانونية والتنظيمية.

22. حزب العمل

قام المجلس بتدقيق حساب حزب العمل برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح إليه. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الإطار، بلغ **مجموع الموارد المالية** التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **768.000,00 درهم**، تتوزع بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير بمبلغ 750.000,00 درهم، أي ما يمثل نسبة **97,66%** من مجموع الموارد، ومداخيل ناتجة عن **واجبات الانخراط والمساهمات** بمبلغ 18.000,00 درهم، أي بنسبة **2,34%.**

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها خلال نفس السنة ما قدره **771.656,26 درهم تم تخصيصها بالكامل لتغطية تكاليف التسيير**، مقابل 783.626,23 درهم سنة 2022، و522.455,04 درهم سنة 2021.

1.22. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب العمل حسابه السنوي برسم سنة 2023، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 29 مارس 2024، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ من** طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي إلى النتائج التالية:

2.22. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 9 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 5 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المعتمدة**

تبين من خلال الحساب السنوي المدلى به من طرف الحزب للمجلس أن الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المقدمة، لم يتم إعدادها وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

أكد الحزب في جوابه الملاحظة أنه سيتم تدارك الأمر في الحسابات السنوية القادمة..

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة**

لم يقم الحزب بتنزيل بعض النفقات في الحسابات المناسبة، ويتعلق الأمر بما يلي:

- تنزيل مصاريف الطبع (37.920,00 درهم) بالحساب رقم 612 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم" عوض الحساب رقم 61448 " تكاليف أخرى متعلقة بالدعاية والتواصل"؛

- إدراج شراء المحروقات (51.000,00 درهم) بالحساب رقم 61431 "مصاريف التنقل" عوض الحساب رقم 612 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم"؛
- إدراج الاقتطاعات على الخدمات البنكية (4.243,26 درهم) بالحساب رقم 638 "تكاليف مالية أخرى" عوض الحساب رقم 61473 "الرسوم والعمولات على الخدمات البنكية".

أشار الحزب في رده على هذه الملاحظة أنه سيتم التقيد بالعمليات المحاسبية الواردة في الملاحظة مستقبلا.

في هذا الصدد، وجب التذكير بضرورة تقيد الحزب بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

- **عدم تقديم توضيحات بشأن بعض ديون الحزب ودائنياته**

لم يقدم الحزب توضيحات بشأن الحساب رقم 3340 "مستخدمون-مدينون" (Personnel- débiteur) (150.075,00 درهم) والحساب رقم 4460 "منخرطون وحسابات مرتبطة- دائنون" (Adhérents et comptes rattachés- créditeurs) (1.116.918,28 درهم)، فيما يتعلق أساسا بصفة الدائنين والمدينين وبالجدولة الزمنية لإرجاع الديون وبطلبات السلفات المقدمة من طرف المستفيدين وكيفية استردادها.

لم يقدم الحزب في جوابه على هذه الملاحظة أي توضيحات بشأن المبالغ المذكورة واكتفى بالإشارة إلى أنه سيتم تسوية وضعية الدائنين والمدينين عن طريق المقاصة من دائنية.

وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية، أدلى الحزب بجداول الديون والدائنات مؤكدا أنه سيعمل على تسوية وضعيتها في حسابات سنة 2024

يجب التوضيح في هذا الإطار، بأن الحزب مطالب بأن يبرر ضمن حسابه السنوي أي عملية محاسبية تم تنزيلها على مستوى محاسبته، حيث إن المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة، وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، تلزم الأحزاب السياسية بتضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية والحساب المتعلق بها ومراجع المستندات التي تثبتها.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المنسقين وتكاليف الكراء بما مجموعه 286.618,00 درهم، بوثائق الإثبات القانونية**

لم يقم الحزب بدعم صرف النفقات المبينة في الجدول أسفله بما مجموعه 286.618,00 درهم بوثائق الإثبات القانونية، كما تم حصرها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بما يلي:

موضوع النفقة	المبلغ (بالدرهم)	طبيعة وثائق الإثبات غير المدلى بها
تكاليف كراء مقر للحزب	27.168,00	عقد الإيجار.
أجور المنسقين وأعضاء المكتب السياسي واستخدام أشخاص غير منتمين للحزب للقيام ببعض الأعمال	258.250,00	عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ومحاضر الشروع في العمل الخاصة بالمنسقين. مقررات منح الأجور لأعضاء المكتب السياسي وإشهادات مقدمي الخدمة تبرز طبيعة الخدمة أو العمل المنجز وتسلمهم للأجر.
المكافآت الممنوحة	1.200,00	مقرر منح التعويض أو المكافأة يبين عناصر احتساب المبلغ الممنوح.
المجموع	**286.618,00**	

جوابا على هذه الملاحظة أكد الحزب على أنه "سيتم الالتزام بها مستقبلا."

- **دعم صرف نفقة بفاتورة في غير اسم الحزب**

قام الحزب بدعم صرف نفقة تتعلق بشراء المحروقات (20.400,00 درهم) بفاتورة غير معنونة باسم الحزب، وذلك خلافا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وفي جوابه على الملاحظة أكد الحزب أنه سقط سهوا اسم الحزب من الفاتورة.

وأدلى الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه بوصل إيداع لمبلغ 20.400,00 درهم بالحساب البنكي للحزب من طرف المسؤول الوطني.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الملاحظة تتعلق بدعم صرف نفقات الحزب بوثائق معنونة باسمه، وفي غياب ذلك لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليـفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

3.21. وضعية الحزب تجاه الخزينة

لا توجد بذمة الحزب أي مبالغ دعم يتعين إرجاعها للخزينة.

وعليه، فإن وضعيته تجاه الخزينة سليمة.

4.22. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن تتبع التوصيات الواردة بتقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2022، واكتفى بالتعهد بالعمل بها مستقبلا. ويتعلق الأمر بالتوصيات المتعلقة بدعم صرف أجور المستخدمين وتكاليف الكراء بوثائق الإثبات القانونية؛ وإعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج الواردة في المخطط المحاسبي الموحد؛ وتنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة طبقا لمبدأ "الوضوح".

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب العمل بما يلي:

- إعداد وتقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- تنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة طبقا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛

- تقديم المعطيات المتعلقة بالحسابين رقم 3340 "مستخدمون-مدينون" ورقم 4460 "منخرطون وحسابات مرتبطة- دائنون"، فيما يخص أساسا الجدولة الزمنية لاستردادها وطلبات السلفات المقدمة من طرف المستفيدين وصفة المستفيدين وكيفية استردادها؛
- دعم صرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسيةّ؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات معنونة باسم الحزب.

23. حزب النهضة

قام المجلس بتدقيق حساب حزب العمل برسم سنة 2023. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الصدد، **لم يصرح الحزب بأي موارد مالية** ضمن حساب العائدات والتكاليف المقدم للمجلس في إطار حسابه السنوي.

وقد أشار الحزب، في معرض جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية، إلى **أن موارده بلغت 10.500,00 درهم، وتتمثل في مساهمة المسؤول الوطني للحزب**. غير أن هذا المبلغ لم يُدرج ضمن حسابه برسم سنة 2023، مما يجعله غير قابل للتسوية المحاسبية ضمن نفس السنة المالية، وذلك تطبيقاً **لمبدأ تخصص الدورات المحاسبية** المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والذي يقتضي إدراج أي تصحيح في محاسبة السنة التي تم فيها اكتشاف الخطأ، أي سنة 2024 في هذه الحالة.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها خلال نفس السنة ما قدره **11.933,42 درهم**، وخصصت كلياً لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **100%** من مجموع النفقات، مقابل 18.875,80 درهم سنة 2022، و433.383,85 درهم سنة 2021.

1.23. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب خارج الأجل القانوني

أودع حزب النهضة حسابه السنوي بشكل مادي لدى المجلس، بتاريخ 10 ماي 2024، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

> أشار الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه إلى أنه سيعمل على احترام الآجال القانونية لإيداع الحساب السنوي.

➢ عدم الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> في هذا الإطار، أوضح الحزب أن الحساب السنوي للحزب للسنة المالية 2023 يبين الوضعية الصعبة التي يعيشها الحزب، حيث لم نتمكن من أداء نفقات الحزب من كراء مقرات وتكاليف الخبير المحاسبي.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.23. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 8 يوليوز 2024 من أجل تقديم التبريرات اللازمة ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 18 شتنبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبلغ الدعم غير المستعمل في السجلات المحاسبية**

لم تتضمن محاسبة الحزب مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2022 الواجب إرجاعه إلى الخزينة (35.366,15 درهم)، حيث لم يتم احتسابه على مستوى دفتر الأستاذ ولم يتم إدراجه على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة- دائنة" وكذا على مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

وفي جوابه على الملاحظة، أشار الحزب أنه بسبب ظروف تقنية وغياب محاسب الحزب لم يتمكن من إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة في دفتر الأستاذ وعلى مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445 بمجرد إدراجه سيتم إخبار المجلس بمحاسبة الحزب المعدلة.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأنه امتثالا لقاعدة "الشمولية"، فإن الحزب مطالب بإدراج كل العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا. كما يجب عليه إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، من خلال الأخذ بعين الاعتبار مجموع العمليات المحاسبية بما في ذلك ديون الحزب، وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة النفقات.

3.23. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (35.366,15 درهم)

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل (35.366,15 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (468.750,00 درهم) ومبلغ النفقات (433.383,85 درهم).

وفي جوابه على الملاحظة، أوضح الحزب أنه سيقوم بإرجاع مبلغ 35.366,15 درهم إلى خزينة الدولة قبل متم السنة الجارية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ دعم غير مستعمل (35.366,15 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021.

صرح الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه بأنه سيسوي وضعيته تجاه الخزينة قبل متم السنة الجارية.

4.23. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يقدم الحزب تبريرات كافية بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصية الواردة في تقرير المجلس لسنة 2022 المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية، والتي تتعلق بالحرص على الإدلاء بالحساب السنوي، مشهود بصحته من طرف خبير محاسب، قبل متم شهر مارس من السنة الموالية. وقد أرجع

الحزب ذلك إلى وضعيته منذ سنة 2022 التي حالت دون تنفيذ التوصية الواردة بتقرير المجلس، وبمجرد تحسن وضعية الحزب سيقوم بتنفيذ التوصية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

تبعا لما سبق، يوصي المجلس حزب النهضة بما يلي:

- الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي، مشهود بصحته من طرف خبير محاسب، قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛
- إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل (35.366,15 درهم) إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2021، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛
- التقيد بقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، عبر إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة كما تم حصرها من طرف المجلس، على مستوى موازنة الحزب بالحساب "الدولة-دائنة"؛

24. حزب المجتمع الديمقراطي

قام المجلس بتدقيق حساب حزب المجتمع الديمقراطي برسم سنة 2023. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الصدد، بلغ مجموع الموارد المالية التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره **61,66 درهم**، وتهم حصرياً **عائدات مالية**، دون تسجيل أي مساهمة من طرف الدولة أو مداخيل أخر خلال السنة المالية المعنية.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها برسم نفس السنة ما قدره **229.859,81 درهم**، وتم تخصيصها بالكامل لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **100%** من مجموع النفقات، مقابل 279.731,15 درهم سنة 2022، و457.434,23 درهم سنة 2021.

1.24. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

أودع حزب المجتمع الديمقراطي حسابه السنوي بتاريخ 26 مارس 2024، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ عدم الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> أكد الحزب في جوابه أنه حينما يتوصل بتقرير الخبير المحاسب برسم السنة المالية 2023 سيوافي المجلس به.

لم يتوصل المجلس بتقرير الخبير المشار إليه في جواب الحزب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.24. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 4 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 2 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعه على مستوى الموازنة**

لم يقم الحزب بإدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة (411.450,33 درهم)، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملته الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب لسنة 2021، حيث لم يتم احتسابها على مستوى دفتر الأستاذ ولم يتم إدراجها على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة" وعلى مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

أفاد الحزب ضمن جوابه، إلى أنه قدم التوضيحات المعللة بشأن الوثائق التبريرية اللازمة المتعلقة بمبلغ دعم قدره 411.450,33 درهم، وذلك في الإشارة إلى إعادة عملية توزيع مبالغ الدعم حسب كل انتخاب وفق الشكليات المحددة (...)، وبما أن الحزب يتوفر على جميع الوثائق التبريرية للمبلغ المذكور فإنه لا يمكن إدراجه على مستوى الموازنة الخصوم بالحساب رقم 5 الدولة دائنة".

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن مبالغ الدعم الواجب إرجاعها من طرف الحزب والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في محاسبته كديون تجاه الخزينة قد سبق حصرها في تقارير المجلس السابقة المتعلقة بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية. كما أن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا، بما في ذلك الديون التي توجد على عاتقه، تطبيقا لقاعدة "الشمولية" وكذا إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يتم دعم صرف النفقات المتعلقة بأجور المستخدمين (138.000,00 درهم)، بأي وثيقة من وثائق الإثبات المنصوص عليها في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر أساسا بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل.

أفاد الحزب بأنه لا يتوفر على مستخدمين جدد خلال السنوات الخمس الأخيرة حتى يتسنى له تقديم الوثائق القانونية المشار إليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، حيث يتوفر على أربعة مستخدمين لهم أقدمية تزيد عن عشر سنوات (...).

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن الحزب ملزم بدعم صرف جميع النفقات التي يتم تنزيلها بمحاسبته، بما فيها أجور المستخدمين بغض النظر عن أقدميتهم، بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **دعم صرف نفقات بوثائق إثبات في غير اسم الحزب**

قام الحزب بدعم صرف نفقات تتعلق بمصاريف الماء والكهرباء (1.385,40 درهم) بفَوَاتِير غير معنونة باسمه وذلك خلافا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد.

فيما يخص دعم صرف النفقات المنجزة بمبلغ قدره 1.385,40 درهم المتعلقة بتكاليف الماء والكهرباء أفاد الحزب بأنها مصاريف تخص مقره المركزي وبأنه لايزال يعمل جاهدا لتحويل فواتير الماء والكهرباء باسمه بسبب وجود اختلاف في آراء الورثة بخصوص تجديد عقد الكراء باسم الحزب.

وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه صرح الحزب بأنه سيحرص على أن تكون وثائق الإثبات معنونة باسمه في الحسابات المقبلة.

3.24. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 11.315,77 درهم إلى الخزينة

قام الحزب خلال سنة 2023 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 11.315,77 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021.

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبالغ دعم بقيمة 411.450,33 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم بما مجموعه 411.450,33 درهم تتوزع كالتالي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	331.450,33	مبلغ دعم غير مستعمل
	25.000,00	مبلغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات
	55.000,00	مبلغ دعم تم صرفه خارج الحيز الزمني المخصص للحملة الانتخابية
المجموع	**411.450,33**	

بخصوص مبلغ 331.450,33 درهم، أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه قدم وثائق الاثبات والتبريرات اللازمة حيث تمت إعادة توزيع تقسيم المبالغ حسب كل انتخاب وفق الشكليات المحددة. كما أضاف أنه قام بالإدلاء بوثائق تبريرية لكتابة الضبط بالمجلس. وأرفق جوابه بنسخة من الحساب المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب لسنة 2021.

وفي ما يخص مبلغ 25.000,00 درهم، صرح الحزب بأنه يدخل ضمن النفقات التي يصعب تبريرها والمحددة في 10%، وقدم بشأنه محضرا موقعا من طرف أعضاء المكتب السياسي.

وبالنسبة لمبلغ 55.000,00 درهم فهو مبلغ صُرف داخل الحيز الزمني.

وفي جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أفاد الحزب بأنه سبق أن قام بتسوية وضعيته بشأن مبالغ الدعم الواجب إرجاعها، عبر تقديم جميع الوثائق المثبتة للمجلس بتاريخ 16 يناير 2023. وأضاف أن مبالغ الدعم الواجب إرجاعها لم تُدرج في المحاسبة لأن الحزب قدم وثائق إثبات صرفها.

وجب التذكير في هذا الإطار بأن نتائج فحص نفقات الحملات الانتخابية قد نُشرت بتاريخ 8 يونيو 2023، بعد استنفاذ المسطرة التواجهية والتداول بشأنها. وعليه، فإن مبالغ الدعم المشار إليها أعلاه هي مبالغ نهائية يتعين على الحزب إرجاعها إلى الخزينة، وذلك طبقًا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية. مع العلم أن مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة تتكون من مبالغ غير مستعملة (331.450,33 درهم)، ومبالغ دعم تم منحها لمترشحين لم يدلوا بحساباتهم للمجلس ولم يتم دعمها بأي وثائق إثبات (25.000,00 درهم)، ومبالغ تم صرفها خارج الحيز الزمني القانوني للحملات الانتخابية (55.000,00 درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة، بشأن مبالغ دعم قدرها 411.450,33 درهم تتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للحزب برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

4.24. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

لم يقدم الحزب تبريرات كافية بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيات الواردة في تقرير المجلس المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية لسنة 2022، في شأن دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية، ودعم صرف نفقات منجزة بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب، وإدراج كل العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية طبقا لقاعدة "الشمولية".

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب المجتمع الديمقراطي بما يلي:

- الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي، مشهود بصحته من طرف خبير محاسب عملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛
- إرجاع مبالغ الدعم بما مجموعه 411.450,33 إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملته الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب لسنة 2021؛
- دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية، كما تم حصرها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- التقيد بقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية عبر إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة، كما تم حصرها من طرف المجلس، على مستوى موازنة الحزب بالحساب "الدولة-دائنة"؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب، على شكل فَوَاتِير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.

25. حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب المجتمع الديمقراطي برسم سنة 2023. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الإطار، **لم يسجل الحزب أي موارد مالية** على مستوى حساب العائدات والتكاليف المصرح به للمجلس برسم السنة المالية 2023، سواء من حيث مساهمة الدولة أو من حيث الموارد الذاتية.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها ما **قدره 66.520,00 درهم**، وخصصت كلياً لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **100%** من مجموع النفقات.

1.25. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب خارج الأجل القانوني

أودع حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية حسابه السنوي، بشكل مادي لدى المجلس، بتاريخ 26 يونيو 2024، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

> أوضح الحزب ضمن جوابه، أن التأخير راجع لكون المحاسب المكلف بوضع التقرير وفق ما ينص عليه القانون تعرض لظرف طارئ حال دون إعداده لهذا التقرير في الوقت المتفق عليه. والتزم الحزب باحترام الآجال القانونية خلال السنوات القادمة.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي، مشهودًا بصحته دون تحفظ **من طرف خبير محاسب**.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.25. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن ثلاث ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 9 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم تقديم جرد النفقات والكشوفات البنكية وكل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يدل الحزب بجرد النفقات المنجزة برسم سنة 2023 وبكشوفات الحساب البنكي المفتوح باسمه وبوضعية المقاربات البنكية، وكذا بكل الوثائق المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> لم يدل الحزب بالوثائق المطلوبة ضمن جوابه وأشار إلى أنه نظرا للوضعية الاستثنائية للحزب (...) وعدم تمكنه من أي وثيقة تتعلق بالحزب خاصة على المستوى المالي (...) وحرصا منه على ضمان الشفافية والحكامة في التدبير، فقد راسل بنك المغرب لمده بوضعية الحسابات البنكية المتعلقة بالحزب (...).

➢ مسك المحاسبة

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن مسك المحاسبة.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ **تدقيق النفقات**

- **عدم دعم صرف جميع النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية**

يتبين من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي، أن صرف جميع نفقات الحزب المنجزة خلال السنة المالية 2023 بمبلغ إجمالي قدره 66.520,00 درهم، لم يتم دعمه بوثائق الإثبات القانونية.

> أشار الحزب في معرض جوابه إلى أن المحاسب هو المسؤول على وضع هذه النفقات ودعمها بالوثائق، (...) وقد تمت الاستفادة من الخدمات في عقد المؤتمر الوطني الاستثنائي وفي تدبير شؤون الحزب الإدارية (...) ولم يتوصل الممونون بأي مبلغ من الحزب (...).

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن المسؤول الوطني عن الحزب هو الجهة المكلفة بتسوية وضعية الحزب وتقديم الوثائق والمستندات المطلوبة تنفيذا للإعذار الموجه إليه من طرف المجلس، وذلك تطبيقا لمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

3.25. وضعية الحزب تجاه الخزينة

لا توجد بذمة الحزب أي مبالغ دعم يتعين إرجاعها للخزينة.

وعليه، فإن وضعيته تجاه الخزينة سليمة.

4.25. التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية بما يلي:

- الإدلاء بالحساب السنوي، قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، وكذا الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- الإدلاء بجرد النفقات وبكشوفات الحسابات البنكية المفتوحة باسم الحزب وبوضعيات المقاربات البنكية؛
- دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

26. الحزب الديمقراطي الوطني

قام المجلس بتدقيق حساب حزب المجتمع الديمقراطي برسم سنة 2023. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

بخصوص الموارد المالية، لم يصرح الحزب بأي مبالغ خلال السنة المالية 2023، سواء من حيث مساهمة الدولة أو من حيث الموارد الذاتية.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف المصرح بها** برسم نفس السنة ما قدره **781,00 درهم**، وخصصت كلياً لتغطية تكاليف التسيير، أي بنسبة **100%** من مجموع النفقات.

1.26. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب خارج الأجل القانوني

قدم الحزب الديمقراطي الوطني حسابه السنوي بشكل مادي لدى المجلس، بتاريخ 26 يوليوز 2024، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

> وفي جوابه، أوضح الحزب أن التأخر في إيداع الحساب السنوي برسم السنة المالية 2023 يعزى إلى الفراغ التنظيمي الذي عرفه الحزب منذ سنوات، وعدم تمكن القيادة الجديدة التي انتخبت خلال المؤتمر الوطني الثالث من الوثائق المتعلقة بمالية الحزب.

➢ عدم الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> أوضح الحزب في جوابه، أنه نظرا لعدم توفر القيادة الجديدة على الوثائق المتعلقة بمالية الحزب، وعدم تمكننا من الحصول عليها من طرف المحاسب الذي كان معتمدا من طرف القيادة السابقة، فإننا اعتمدنا على آخر تقرير تم وضعه لدى مصالحكم من طرف القيادة السابقة.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.26. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 3 شتنبر 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 3 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم تقديم القوائم التركيبية وفق النماذج المعتمدة**

لم يقم الحزب بإعداد القوائم التركيبية (الموازنة وحساب العائدات والتكاليف وبعض جداول قائمة المعلومات التكميلية) وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم تقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالجداول التكميلية التالية:

- ب.1 تفاصيل القيم المعدومة؛
- ب.6 جدول الدائنيات؛
- ب.7 جدول الديون؛
- ب.8 جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛
- ب.9 تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عملات ائتمان الإيجار؛
- ج.1 الهبات والوصايا والتبرعات الممنوحة للحزب؛
- ج.2 التمويل العمومي؛
- ج.3 الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛
- ج.4 الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات؛
- ج.5 استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6 استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7 استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

كما لم يدل الحزب بجرد النفقات المنجزة وبالكشوفات البنكية وبوضعية المقاربات البنكية برسم سنة 2023.

> أفاد الحزب بأنه بفعل وضعية الجمود التي عاشها، فإنه لم يستفد من الدعم العمومي منذ الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية لسنة 2015، وانتخابات أعضاء مجلس النواب سنة 2016، كما أن تقرير سنة 2023 منسوخ عن آخر تقرير تم وضعه من قبل القيادة السابقة للحزب.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إلزامية الإدلاء بالوثائق المكونة للحسابات السنوية لا تقتصر على الأحزاب التي تستفيد من الدعم العمومي، بل تخص جميع الأحزاب السياسية سواء استفادت من الدعم او لم تستفد منه. كما أن هذه الوثائق يجب أن تحترم النماذج المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه على مستوى المحاسبة**

لم يقم الحزب بتضمين محاسبته مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة (942.193,70 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل حملته الانتخابية بمناسبة اقتراعي سنتي 2015 و2016، حيث لم يتم إدراج هذه المبالغ على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة" وعلى مستوى جدول الديون.

> لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه بالموازنة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب مطالب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا، تطبيقا لقاعدة "الشمولية"، كما يجب عليه أخذ مجموع المعطيات المحاسبية بعين الاعتبار بما في ذلك ديون الحزب و إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم تقديم تفاصيل الديون المدرجة بموازنة الحزب**

تتضمن موازنة الحزب على مستوى الخصوم ديونا بمبلغ إجمالي قدره 2.341.542,99 درهم. غير أن الحزب لم يقدم بشأنها أي تفاصيل (المدينون المعنيون وصفتهم وتاريخ الدين وموضوعه ومبلغه ومراجع الوثائق المثبتة للدين)، ويتعلق الأمر بالحسابات التالية:

- موردون وحسابات مرتبطة: 64.800,00 درهم؛
- حسابات الشركاء: 1.414,80 درهم؛
- دائنون آخرون: 1.783.525,69 درهم؛
- حسابات تسوية بالخصوم: 14.433,41 درهم؛
- بنوك (أرصدة دائنة): 477.369,09 درهم.

أوضح الحزب في جوابه أنه نظرا لعدم تمكن المسؤول الوطني الجديد من الوثائق والكشوفات المتعلقة بمالية الحزب، والتي كانت محط تحفظ عليها من قبل المؤتمرين بالمؤتمر الوطني الثالث، فلا يوجد لديه أي معطيات تهم الديون المترتبة عن الحزب ولا طبيعة المدينون وصفاتهم وتاريخ الدين ومبلغه، إذ حاول المكتب السياسي ربط الاتصال بالمحاسب المعتمد من طرف القيادة السابقة لمده بالوثائق المثبتة للوضعية المالية للحزب، إلا أن جل المحاولات باءت بالفشل.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

لم يُسجّل المجلس أية ملاحظة بشأن صحة النفقات.

3.26. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 942.193,70 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم قدرها 942.193,70 درهم، تتوزع ما بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ الدعم
اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	651.991,70	دعم غير مستحق
اقتراع 7 أكتوبر2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	226.817,00	مبلغ دعم غير مبرر
	63.385,00	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**942.193,70**	

أشار الحزب إلى أنه عرف فراغا تنظيميا بعد وفاة كاتبه العام ورغبة من مناضلي الحزب في إخراجه من هذه الوضعية تم عقد المؤتمر الوطني الثالث بتاريخ 2 ماي 2024، والذي تم فيه التحفظ على التقرير المالي بسبب غياب الوثائق المرتبطة بالوضعية المالية للحزب.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المستحقة (651.991,70 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، وغير المبررة (226.817,00 درهم) وغير المستعملة (63.385,00 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراع 8 شتنبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

صرح الحزب في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه أن الملاحظات التي تم تسجيلها ارتبطت بالوضعية التنظيمية التي مر بها الحزب وأن القيادة الجديدة تحاول تجاوزها في أقرب الآجال.

التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس الحزب الديمقراطي الوطني بما يلي:

- الإدلاء بالحساب السنوي، مشهود بصحته من طرف خبير محاسب، قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛
- إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة (651.991,70 درهم) وغير المبررة (226.817,00 درهم) وغير المستعملة (63.385,00 درهم)، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والمادة 3 من المرسوم رقم 2.15.450 والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667؛
- احترام نماذج القوائم التركيبية المنصوص عليها والإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وكذا بجميع الكشوفات البنكية وبوضعية المقاربات البنكية وبجرد النفقات؛
- التقيد بقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية عبر إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة، كما تم حصرها من طرف المجلس، على مستوى موازنة الحزب بالحساب "الدولة-دائنة"؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر المعطيات الخاصة بالديون التي توجد في ذمة الحزب والمتعلقة أساسا بالمدينين، وصفتهم، وتاريخ الدين، وموضوعه ومبلغه ومراجع الوثائق المثبتة له.

27. حزب النهج الديمقراطي العمالي

قام المجلس بتدقيق حساب حزب المجتمع الديمقراطي برسم سنة 2023. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الإطار، **بلغ مجموع الموارد المالية التي تم التصريح بها** من طرف الحزب ما قدره **51.779,00 درهم**، وتخص حصرياً **المساهمات المقدمة من طرف المنخرطين**، دون تسجيل أية مداخيل أخرى.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ **مجموع المصاريف** التي تم التصريح بها خلال نفس السنة ما قدره **67.949,60 درهم**، وخصصت كلياً لتغطية **تكاليف التسيير**، أي بنسبة **100%** من مجموع النفقات، مقابل 134.020,30 درهم سنة 2022، و23.414,13 درهم سنة 2021.

1.27. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

أودع حزب النهج الديمقراطي العمالي حسابه السنوي برسم سنة 2023، بتاريخ 31 مارس 2024، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ عدم الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

لم يقدم الحزب في أجوبته تقرير الخبير المحاسب للإشهاد بصحة الحساب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.27. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 8 يوليوز 2024، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 6 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم الإدلاء بجرد النفقات المنجزة وبوضعية المقاربات البنكية وببعض الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يدل الحزب بجرد النفقات المنجزة برسم سنة 2023 وبوضعية المقاربات البنكية. كما لم يقدم الحزب الوثائق المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية:

- ج.5: استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج6: استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج7: استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

لم يقدم الحزب ضمن جوابه الوثائق المطلوبة.

وجب التذكير بأن الحزب ملزم بتقديم جميع الوثائق المكونة للحساب السنوي وفقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ مسك المحاسبة

- **تنزيل خاطئ لعمليات محاسبية**

قام الحزب على مستوى حساب العائدات والتكاليف بتنزيل مبلغ 51.779,00 درهم، في الحساب "دعم الاستغلال"، في حين أن الحزب لم يستفد من أي دعم برسم سنة 2023.

لم يجب الحزب على هذه الملاحظة.

تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم بتنزيل جميع العمليات المحاسبية التي يقوم بها في الحسابات المناسبة، وذلك وفقا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

➢ صحة الموارد

- **تحصيل عائدات بمبلغ قدره 51.779,00 درهم دون تقديم وثائق الإثبات القانونية**

تضمن حساب العائدات والتكاليف عائدات بمبلغ قدره 51.779,00 درهم، تم تحصيلها دون تقديم وثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد الأحزاب (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بإعلان بعملية " دائنة" أو إيصال دفع النقود.

أوضح الحزب ضمن جوابه أنه تم استخلاص ما مجموعه 51.779,00 درهم من فروع الحزب كتسوية لماليتهم السنوية وفق القانون والنظام الداخلي للحزب، بمناسبة انعقاد مجلسه الوطني السنوي، مقابل وصولات مؤشر عليها من طرف أمين المال الوطني، تم إرسال نسخ منها خبير الحسابات كما تم إرسال نفس النسخ إلى منصة المجلس الأعلى للحسابات.

تجدر الإشارة إلى أن الوصولات المقدمة والمعنونة ب " تسوية المالية الوطنية" لا تشير إلى نوعية الموارد ومصدرها.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف نفقات بقيمة 61.154,64 درهم بوثائق الإثبات القانونية**

أنجز الحزب برسم سنة 2023 نفقات بمبلغ إجمالي قدره 67.949,60 درهم منها نفقات بما مجموعه 23.609,60 درهم لم يتم دعم صرفها بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية ونفقات بما مجموعه 44.340,00 درهم تم تقديم وثائق إثبات داخلية لدعم صرفها، بالرغم من أن سقف النفقات التي يمكن دعمها بوثائق إثبات داخلية هو 10%من المبلغ الإجمالي للنفقات، أي ما يعادل 6.794,96 درهم. كما أن جزء من هذه النفقات لا تندرج ضمن النفقات الصغرى على اعتبار أن مبلغ كل واحدة منها يتجاوز 1.500,00 درهم، ولا تتعلق بمصاريف يصعب تبرير صرفها بواسطة فواتير مضبوطة وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وتبعا لذلك، فإن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 61.154,64 درهم لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية، أي حاصل الفرق بين إجمالي النفقات (67.949,60 درهم) والمبلغ الذي يمكن دعم صرفه بوثائق إثبات داخلية (6.794,96 درهم).

أفاد الحزب في معرض جوابه أن مجمل نفقات الحزب تتمثل في تنقلات المناضلات والمناضلين من الفروع وإعداد وجبات تغذيتهم خلال مختلف الاجتماعات والأنشطة الحزبية مركزيا وجهويا، كما أن الحزب لا يستفيد من أي دعم عمومي فكل مداخيله هي من مساهمات المناضلات والمناضلين. كما أن

التغذية والتنقلات تتم من طرف متطوعي ومتطوعات الحزب ولا يتم اللجوء إلى خدمات المونين، لذلك يتم مد مكتب خبير الحسابات المكلف بإعداد التقارير الحسابية السنوية للحزب بكافة الوثائق المطلوبة.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن الأحزاب السياسية ملزمة بدعم صرف نفقاتها بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

3.27. وضعية الحزب تجاه الخزينة

لا توجد بذمة الحزب أي مبالغ دعم يتعين إرجاعها للخزينة.

وعليه، فإن وضعيته تجاه الخزينة سليمة.

4.26. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2022

أوضح الحزب بخصوص التوصية الواردة بتقرير المجلس المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية لسنة 2022، في شأن دعم صرف نفقات بوثائق الإثبات القانونية أنه ليس باستطاعته تقديم الوثائق المطلوبة نظرا لصعوبات داخلية. في حين لم يقدم أي توضيحات بشأن التوصية المتعلقة بالإدلاء بجرد النفقات ووضعيات المقاربات البنكية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب النهج الديمقراطي العمالي بما يلي:

- الإدلاء بالحساب السنوي، مشهود بصحته من طرف خبير محاسب، قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛
- الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- الحرص على الإدلاء بجرد النفقات ووضعيات المقاربات البنكية؛
- تنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة طبقا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- دعم صرف الموارد والنفقات بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

الملحقات

ملحق 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2023 159
ملحق 2: توزيع الدعم العمومي في إطار تشجيع تمثيلية النساء خلال الفترة 2020-2023 160
ملحق 3: مؤشرات نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة غير المستحقة أو غير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منح من أجلها أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات خلال الفترة 2022-2025..... 161
ملحق 4:مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة 163
ملحق 5: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات..... 164
ملحق 6: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2023 165
ملحق 7: نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا برسم سنة 2023 - (8 أحزاب) 166
ملحق 8: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2023. 167
ملحق 9: تواريخ تقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية برسم 2023 (27 حزبًا) 168

ملحق 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2023 (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف				الموارد الذاتية				المجموع العام
		التدبير	تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	تشجيع تمثيلية النساء	المجموع	واجبات الانخراط والمساهمات	عائدات مالية	عائدات غير جارية أخرى	المجموع	
1	حزب التجمع الوطني للأحرار	14 033 733,49			**14 033 733,49**	24 611 000,00	41 955,97	3 500,00	**24 656 455,97**	**38 690 189,46**
2	حزب الأصالة والمعاصرة	11 675 396,28			**11 675 396,28**	2 987 370,00		6 330,00	**2 993 700,00**	**14 669 096,28**
3	حزب الاستقلال	10 191 463,26			**10 191 463,26**	3 276 000,00		4 328 840,00	**7 604 840,00**	**17 796 303,26**
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 827 240,08		100 813,20	**4 928 053,28**	1 172 204,00	0,06	75 315,74	**1 247 519,80**	**6 175 573,08**
5	حزب الحركة الشعبية					3 128 044,00		108 523,41	**3 236 567,41**	**3 236 567,41**
6	حزب التقدم والاشتراكية	3 626 988,04			**3 626 988,04**	1 003 700,00		171 959,40	**1 175 659,40**	**4 802 647,44**
7	حزب الاتحاد الدستوري	3 261 112,22			**3 261 112,22**	20 000,00		21 511,53	**41 511,53**	**3 302 623,75**
8	حزب العدالة والتنمية	2 634 066,64			**2 634 066,64**	2 268 102,02	62 236,09	18 699,72	**2 349 037,83**	**4 983 104,47**
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية									
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية	750 000,00			**750 000,00**	29 000,00			**29 000,00**	**779 000,00**
11	الحزب الاشتراكي الموحد					434 289,00		3 819,15	**438 108,15**	**438 108,15**
12	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	3 000 000,00			**3 000 000,00**	314 485,45		9,44	**314 494,89**	**3 314 494,89**
13	حزب الديمقراطيين الجدد	750 000,00	375 000,00		**1 125 000,00**	199 000,00			**199 000,00**	**1 324 000,00**
14	حزب البيئة والتنمية المستدامة	750 000,00			**750 000,00**			2,28	**2,28**	**750 002,28**
15	الحزب المغربي الحر	750 000,00			**750 000,00**			0,45	**0,45**	**750 000,45**
16	حزب الأمل	750 000,00			**750 000,00**					**750 000,00**
17	حزب الإنصاف					6 000,00			**6 000,00**	**6 000,00**
18	حزب الخضر المغربي							2 240,32	**2 240,32**	**2 240,32**
19	حزب الوحدة والديمقراطية									
20	حزب الوسط الاجتماعي	750 000,00			**750 000,00**	131 000,00			**131 000,00**	**881 000,00**
21	حزب الإصلاح والتنمية									
22	حزب الشورى والاستقلال	750 000,00			**750 000,00**					**750 000,00**
23	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	750 000,00			**750 000,00**			169,21	**169,21**	**750 169,21**
24	حزب النهضة والفضيلة									
25	حزب العمل	750 000,00			**750 000,00**	18 000,00			**18 000,00**	**768 000,00**
26	حزب النهضة									
27	حزب المجتمع الديمقراطي						61,66		**61,66**	**61,66**
28	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية									
29	الحزب الديمقراطي الوطني									
30	حزب العهد الديمقراطي									
31	حزب النهج الديمقراطي العمالي							51 779,00	**51 779,00**	**51 779,00**
32	حزب القوات المواطنة									
33	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية									
	المجموع العام	60 000 000,01	375 000,00	100 813,20	60 475 813,21	39 598 194,47	104 253,78	4 792 699,65	44 495 147,90	104 970 961,11

ملحق 2: توزيع الدعم العمومي في إطار تشجيع تمثيلية النساء خلال الفترة 2020-2023

السنة	مبلغ الدعم (بالدرهم)	الأحزاب المستفيدة من الدعم
2023	100.813,20	حزب واحد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
2022	230.757,16	حزب واحد حزب الحركة الشعبية
2021	212.472,27	4 أحزاب سياسية - حزب التقدم والاشتراكية (108.000,00 درهم) - حزب العدالة والتنمية (70.000,00 درهم) - الحزب الاشتراكي الموحد (25.124,10 درهم) - حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (9.348,17 درهم)
2020	195.000,00	3 أحزاب سياسية - حزب الخضر المغربي (95.000,00 درهم) - حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (50.000,00 درهم) - حزب الحركة الشعبية (50.000,00 درهم)

ملحق 3: مؤشرات نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة غير المستحقة أو غير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منح من أجلها أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات خلال الفترة 2022-2025
(إلى حدود متم مارس 2025*)

➢ **وضعية إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة حسب الاستحقاق الانتخابي أو الدعم السنوي، موزعة حسب السنوات 2022و2023 و2024**

الاستحقاق الانتخابي/الدعم السنوي	2022		2023		2024	
	الأحزاب السياسية	المبلغ بالدرهم	الأحزاب السياسية	المبلغ بالدرهم	الأحزاب السياسية	المبلغ بالدرهم
الاستحقاقات الانتخابية						
اقتراع 8 سبتمبر2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب العدالة والتنمية	2 893 000,00	حزب العدالة والتنمية	2 893 780,75	حزب البيئة والتنمية المستدامة	137 900,00
	حزب التجمع الوطني للأحرار	1 071 704,16	حزب الاتحاد الدستوري	329 978,49	حزب جبهة القوى الديمقراطية	68 794,31
	حزب الوحدة والديمقراطية	120 816,89	حزب الديمقراطيين الجدد	193 111,17	حزب الاستقلال	35 181,30
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	87 988,87	حزب التجمع الوطني للأحرار	82 996,24		
	حزب العمل	66 094,82	حزب الإصلاح والتنمية	70 203,39		
	حزب الشورى والاستقلال	27 174,21	حزب الأمل	34 684,00		
	حزب البيئة والتنمية المستدامة	25 743,96	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	31 946,09		
	حزب الحركة الشعبية	8 375,94	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	11 197,70		
	الحزب المغربي الحر	6 783,95	الحزب الاشتراكي الموحد	3 294,36		
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	حزب التجمع الوطني للأحرار	759 723,27			حزب جبهة القوى الديمقراطية	7 791,88
	حزب الحركة الشعبية	10 945,80				
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية والجماعية	حزب التجمع الوطني للأحرار	9 146 253,68	حزب الاتحاد الدستوري	273 206,00	حزب العدالة والتنمية	2 891 341,27
	حزب الوحدة والديمقراطية	10 206,55	حزب التجمع الوطني للأحرار	208 190,00	حزب الاستقلال	2 661 114,59
	حزب الحركة الشعبية	39 228,44	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	13 358,09	حزب جبهة القوى الديمقراطية	65 558,00
			حزب الأمل	3 468,81	حزب البيئة والتنمية المستدامة	3 000,00
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب التجمع الوطني للأحرار	984 848,31				
	حزب الاستقلال	646 242,56				
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية والجماعية	حزب الاستقلال	1 803 654,29	الحزب المغربي الحر	282 317,08	الحزب المغربي الحر	282 317,07
	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63				
	الحزب المغربي الحر	200 000,00				
اقتراعي 12 يونيو 2009 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات و25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب التجمع الوطني للأحرار	15 151,69				
الدعم السنوي						
السنة المالية 2023					حزب الاتحاد الدستوري	478 012,91
					حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	329 485,58
					حزب الأمل	180 736,19
					حزب الديمقراطيين الجدد	16 495,02
					حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	4 303,69
السنة المالية 2022			حزب الأمل	53 572,00	حزب الأمل	146 428,00
			حزب البيئة والتنمية المستدامة	27 857,88	حزب الوسط الاجتماعي	12 952,23
السنة المالية 2021	حزب الإصلاح والتنمية	567 762,00	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	53 418,86	حزب الوحدة والديمقراطية	10 491,71
			حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	31 978,00		
			حزب المجتمع الديمقراطي	11 315,77		
السنة المالية 2020	حزب جبهة القوى الديمقراطية	145 634,28	حزب الإصلاح والتنمية	111 994,95	حزب الخضر المغربي	80 000,00
	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	49 866,49				
	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	4 711,93				
	حزب البيئة والتنمية المستدامة	3 091,00				
السنة المالية 2019	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	95 560,81				
الدعم الإضافي						
مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث برسم سنة 2022			حزب التقدم والاشتراكية	1 450 795,21	حزب الاستقلال	1 126 585,31
			حزب الاتحاد الدستوري	1 304 444,89	حزب الأصالة والمعاصرة	310 158,51
			حزب العدالة والتنمية	501 226,65		
			حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	95 896,03		
المجموع	18 995 478,53		8 074 232,41		8 848 647,57	
المجموع العام	35 918 358,51					

(*) لم يتوصل المجلس من المصالح المختصة بوزارة الداخلية بما يفيد إرجاع مبالغ دعم خلال سنة 2025، وذلك إلى حدود متم شهر مارس من السنة نفسها.

➢ وضعية إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة خلال السنوات 2022و 2023 و2024، موزعة حسب طبيعتها

الحزب السياسي	مبالغ دعم غير مستحقة	مبالغ دعم غير مستعملة	مبالغ دعم لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات	مبالغ دعم مستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها	المجموع
حزب التجمع الوطني للأحرار		11 153 219,04	1 115 648,31		**12 268 867,35**
حزب العدالة والتنمية	8 678 122,02	501 226,65			**9 179 348,67**
حزب الاستقلال		1 161 766,61	5 111 011,44		**6 272 778,05**
حزب الاتحاد الدستوري		2 030 522,29	295 120,00	60 000,00	**2 385 642,29**
حزب التقدم والاشتراكية		1 450 795,21	204 914,63		**1 655 709,84**
الحزب المغربي الحر	670 138,47	101 279,63			**771 418,10**
حزب الإصلاح والتنمية		679 756,95		70 203,39	**749 960,34**
حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		425 381,61			**425 381,61**
حزب الأمل		405 300,19	10 120,00	3 468,81	**418 889,00**
حزب الأصالة والمعاصرة		310 158,51			**310 158,51**
حزب جبهة القوى الديمقراطية		182 254,28	39 966,19	65 558,00	**287 778,47**
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	87 988,87	153 283,36			**241 272,23**
حزب البيئة والتنمية المستدامة		56 692,84	130 900,00	10 000,00	**197 592,84**
حزب الديمقراطيين الجدد		193 111,17			**193 111,17**
حزب الوحدة والديمقراطية		140 818,73		696,42	**141 515,15**
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي		36 689,93	45 304,18		**81 994,11**
حزب الخضر المغربي		80 000,00			**80 000,00**
حزب العمل	66 094,82				**66 094,82**
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		61 064,19			**61 064,19**
حزب الحركة الشعبية		58 550,18			**58 550,18**
حزب الشورى والاستقلال	27 174,21				**27 174,21**
حزب الديمقراطيين الجدد		16 495,02			**16 495,02**
حزب الوسط الاجتماعي		12 952,23			**12 952,23**
حزب المجتمع الديمقراطي		11 315,77			**11 315,77**
الحزب الاشتراكي الموحد			3 294,36		**3 294,36**
المجموع	**9 529 518,39**	**19 222 634,39**	**6 956 279,11**	**209 926,62**	**35 918 358,51**

ملحق 4:مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة إلى حدود متم مارس 2025 (بالدرهم)

الاستحقاق الانتخابي/الدعم السنوي	مبالغ دعم غير مستحقة		مبالغ دعم غير مستعملة		مبالغ دعم مستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها		مبالغ دعم لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
الاستحقاقات الانتخابية								
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			حزب الإصلاح والتنمية	405 559,94	حزب الإصلاح والتنمية	90 970,11	حزب الحركة الشعبية	197 826,00
			حزب المجتمع الديمقراطي	331 450,33	حزب المجتمع الديمقراطي	55 000,00	حزب الوحدة والديمقراطية	40 903,58
			حزب الحركة الشعبية	9 606,40	حزب النهضة والفضيلة	9 830,72	حزب المجتمع الديمقراطي	25 000,00
					حزب الوحدة والديمقراطية	8 000,00		
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب الحركة الشعبية	100 000,00	حزب الاستقلال	980 000,00		
			حزب الإصلاح والتنمية	120 111,53	حزب الحركة الشعبية	170 000,00		
					حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	3 524,40		
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية والجماعية					حزب الاستقلال	1 273 808,22	حزب الاستقلال	9 214 835,41
			حزب الحركة الشعبية	723 607,60	حزب الإصلاح والتنمية	35 247,00	حزب الحركة الشعبية	4 196 040,00
			حزب النهضة والفضيلة	1 279,66	حزب الوحدة والديمقراطية	20 000,00	حزب الإصلاح والتنمية	61 252,60
							حزب الوحدة والديمقراطية	46 525,77
							حزب النهضة والفضيلة	12 500,00
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			الحزب الديمقراطي الوطني	63 385,00	الحزب الديمقراطي الوطني	226 817,00	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	616 579,56
							حزب العهد الديمقراطي	240 000,00
اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	185 076,00				
اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية والجماعية	الحزب الديمقراطي الوطني	651 991,70					حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	421 311,41
الدعم السنوي								
السنة المالية 2023			حزب التقدم والاشتراكية	310 320,21				
			الحزب المغربي الحر	186 576,72				
			حزب البيئة والتنمية المستدامة	109 185,27				
السنة المالية 2022			الحزب المغربي الحر	114 450,77				
السنة المالية 2021			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	311 402,61				
			حزب الخضر المغربي	193 283,28				
			حزب النهضة	35 366,15				
السنة المالية 2020			حزب الخضر المغربي	70 761,49				
			حزب الانصاف	66 034,77				
السنة المالية 2017			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	25 068,36				
المجموع	651 991,70		3 362 526,09		2 873 197,45		15 072 774,33	
المجموع العام	21 960 489,57							

ملحق 5: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة 2021-2023 (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	2021 (*)		2022 (**)		2023 (**)	
1	حزب التجمع الوطني للأحرار	20 520 284,15	%17	26 988 213,88	%23	27 505 133,31	%30
2	حزب الأصالة والمعاصرة	24 602 462,45	%20	24 534 318,08	%21	18 051 133,01	%20
3	حزب الاستقلال	18 962 868,45	%15	16 084 263,55	%14	16 075 338,46	%18
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 129 841,96	%3	8 570 922,33	%7	4 598 567,70	%5
5	حزب العدالة والتنمية	33 284 780,61	%27	6 968 644,81	%6	4 006 969,06	%4
6	حزب التقدم والاشتراكية	4 937 382,93	%4	6 775 869,59	%6	3 316 667,83	%4
7	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي					3 002 723,51	%3
8	حزب الإتحاد الدستوري	1 909 217,60	%2	5 668 586,60	%5	2 783 099,30	%3
9	حزب الحركة الشعبية	4 966 468,46	%4	4 598 853,12	%4	2 673 834,54	%3
	المجموع	113 313 306,61	%92	100 189 671,96	%86	82 013 466,72	%90
	باقي الأحزاب السياسية (18 حزبا)	10 058 783,78	%8	15 697 723,13	%14	8 808 125,59	%10
	المجموع العام	123 372 090,39	%100	115 887 395,09	%100	90 821 592,31	%100

(*) النفقات المنجزة خارج مصاريف الحملات الانتخابية برسم اقتراعات 2021
(**) النفقات المنجزة خارج المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث

ملحق 6: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2023 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	اقتناء أصول ثابتة	تكاليف التسيير												تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	تكاليف الدراسات والمهام والأبحاث	تشجيع النساء	المجموع العام
		مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف خارجية أخرى							تكاليف المستخدمين	تكاليف مالية	مساعدات مالية للجمعيات	تكاليف مختلفة	مجموع تكاليف التسيير			
			تكاليف الإيجار	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء وأتعاب	تنقلات ومهام واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية مختلفة									
حزب التجمع الوطني للأحرار	590 482,06	1 388 368,52	4 196 686,50	288 633,63	51 850,00	979 362,70	11 439 589,81	500 970,17	2 768 466,92		5 300 000,00	723,00	26 914 651,25				27 505 133,31
حزب الأصالة والمعاصرة		190 802,66	4 995 400,00	127 445,70	36 000,00	1 100 758,14	491 569,60	595 691,43	10 086 383,26	417 144,02		9 938,20	18 051 133,01				18 051 133,01
حزب الاستقلال	649 418,36	97 048,89	2 288 167,02	281 300,86	78 000,00	8 090 457,56		522 231,97	1 884 886,88	2 125 073,94		58 752,98	15 425 920,10				16 075 338,46
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الش	418 204,00	115 532,33	217 348,00		268 796,92	723 253,27	400 000,00	803 379,99	1 494 209,37	117,43	10 000,00	3 707,54	4 036 344,85			144 018,85	4 598 567,70
حزب الحركة الشعبية	88 920,00	178 239,02	157 048,41	42 577,82	96 000,00	319 885,08		452 925,93	1 314 746,40			23 491,88	2 584 914,54				2 673 834,54
حزب التقدم والاشتراكية	38 720,00	195 272,04	51 880,00	151 445,43	35 000,00	514 278,81		272 177,16	614 781,47	1 179 511,36	30 000,00	233 601,56	3 277 947,83				3 316 667,83
حزب الاتحاد الدستوري	946 990,00	34 453,71	585 160,00	3 721,62	130 600,00	230 881,01		122 761,13	724 896,64			3 635,19	1 836 109,30				2 783 099,30
حزب العدالة والتنمية	283 360,00	187 223,80	446 507,40	42 482,22	40 000,00	81 749,00	1 505 762,25	546 083,83	811 131,73	12 403,10	25 000,00	25 265,73	3 723 609,06		552 400,00		4 559 369,06
حزب جبهة القوى الديمقراطية	87 450,60	263 515,15	228 000,00	2 734,80		135 065,43		86 731,90				44,19	716 091,47				803 542,07
الحزب الاشتراكي الموحد	9 996,00	30 592,32	38 767,83	2 885,00	19 200,00	12 041,50		45 337,05	80 474,72			102,00	229 400,42	528 474,48			767 870,90
حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	1 720 130,31	410 045,04	294 150,00		72 800,00	277 538,50		17 865,96	201 820,80			8 372,90	1 282 593,20				3 002 723,51
حزب الديمقراطيين الجدد		2 255,21	105 600,00			154 584,00		238 862,30	232 200,00	3,47			733 504,98	379 990,00			1 113 494,98
حزب البيئة والتنمية المستدامة		146 172,15	291 904,00			114 097,40		26 359,63	62 281,55				640 814,73				640 814,73
الحزب المغربي الحر	112 286,00	98 788,08	150 000,00	35 000,00	37 040,00	4 350,00		125 934,66		23,54		1,00	451 137,28				563 423,28
حزب الأمل	11 500,00	258 962,15	197 760,00	19 800,00		61 530,92		19 710,74					557 763,81				569 263,81
حزب الإنصاف		3 131,87	66 000,00		2 500,00			14 834,93	69 024,60			9,00	155 500,40				155 500,40
حزب الخضر المغربي		15 096,24	141 600,00					5 275,45	61 879,20			26,63	223 877,52	305 570,00			529 447,52
حزب الوحدة والديمقراطية		8 075,65	72 000,00	1 800,00	4 800,00	66 948,00		14 927,97	41 407,68			82,94	210 042,24				210 042,24
حزب الوسط الإجتماعي		106 428,07	114 600,00	1 666,54	7 500,00	1 214,50	289 568,00	20 783,03	210 431,20			2 200,00	754 391,34				754 391,34
حزب الشورى والاستقلال	2 199,00	361 930,58	108 000,00		6 000,00	110 198,05		217 610,29					803 738,92				805 937,92
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	116 189,00	20 749,38	143 600,00	67 675,74	9 600,00	194 120,32		46 258,84	144 728,30			2 774,73	629 507,31				745 696,31
حزب العمل		42 220,00	97 368,00			67 175,00		1 200,00	559 450,00	4 243,26			771 656,26				771 656,26
حزب النهضة			10 500,00		500,00			933,42					11 933,42				11 933,42
حزب المجتمع الديمقراطي		5 246,94	54 000,00		15 600,00	7 532,04		9 468,50	138 000,00	12,33			229 859,81				229 859,81
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية		66 520,00											66 520,00				66 520,00
الحزب الديمقراطي الوطني								781,00					781,00				781,00
حزب النهج الديمقراطي العمالي		2 600,00				65 100,00		249,60					67 949,60				67 949,60
المجموع العام	5 075 845,33	4 229 269,80	15 052 047,16	1 069 169,36	911 786,92	13 312 121,23	14 126 489,66	4 709 346,88	21 501 200,72	3 738 532,45	5 365 000,00	372 729,47	84 387 693,65	1 214 034,48	552 400,00	144 018,85	91 373 992,31

ملحق 7: نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا برسم سنة 2023 - بالدرهم (8 أحزاب)

	الحزب السياسي	موارد ذاتية لم تقدم بشأن تحصيلها وثائق الإثبات القانونية	موارد ذاتية محصلة نقدا تتجاوز قيمتها السقف القانوني	المبلغ
1	حزب الديمقراطيين الجدد		649 000,00	649 000,00
2	حزب العدالة والتنمية	556 785,60		556 785,60
3	حزب الوحدة والديمقراطية	169 600,00		169 600,00
4	حزب الإنصاف		77 900,00	77 900,00
5	حزب الشورى والاستقلال	75 000,00	75 000,00	75 000,00 (*)
6	حزب النهج الديمقراطي العمالي	51 779,00		51 779,00
7	حزب جبهة القوى الديمقراطية		39 000,00	39 000,00
8	حزب الوسط الاجتماعي		25 000,00	25 000,00
	المجموع	**853 164,60**	**865 900,00**	**1 719 064,60**

(*) نقائص مسجلة على نفس الموارد

ملحق 8: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2023 (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات	نفقات غير مبررة بوثائق الإثبات القانونية			نفقات مدعمة بوثائق غير كافية أو في غير اسم الحزب		النفقات موضوع النقائص	
			تكاليف المستخدمين غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية	تكاليف الكراء غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية	نفقات أخرى لم يقدم بشأنها أي وثيقة	نفقات مدعمة بوثائق غير كافية	نفقات مدعمة بوثائق في غير اسم الحزب	المجموع	النسبة
1	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	**66 520,00**			66 520,00			66 520,00	100,00%
2	حزب النهج الديمقراطي العمالي	**67 949,60**			61 154,64			61 154,64	90,00%
3	حزب المجتمع الديمقراطي	**229 859,81**	138 000,00				1 385,40	139 385,40	60,64%
4	حزب الحركة الشعبية	**2 673 834,54**	1 084 013,47					1 084 013,47	40,54%
5	حزب العمل	**771 656,26**	259 450,00	27 168,00			20 400,00	307 018,00	39,79%
6	حزب الخضر المغربي	**529 447,52**	61 879,20	118 600,00				180 479,20	34,09%
7	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	**745 696,31**				241 072,00		241 072,00	32,33%
8	حزب العدالة والتنمية	**4 559 369,06**		184 699,00	723 620,00			908 319,00	19,92%
9	حزب الاستقلال	**16 075 338,46**	1 798 436,88		408 488,56		51 146,01	2 258 071,45	14,05%
10	الحزب الاشتراكي الموحد	**767 870,90**	60 000,00	38 767,83				98 767,83	12,86%
11	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	**4 598 567,70**		221 600,00	43 000,00	51 000,00		315 600,00	6,86%
12	حزب البيئة والتنمية المستدامة	**640 814,73**			21 000,00			21 000,00	3,28%
13	حزب الأمل	**569 263,81**				16 673,54		16 673,54	2,93%
14	الحزب المغربي الحر	**563 423,28**		10 000,00				10 000,00	1,77%
15	حزب الإنصاف	**155 500,40**					1 757,32	1 757,32	1,13%
16	حزب الديمقراطيين الجدد	**1 113 494,98**			12 540,00			12 540,00	1,13%
17	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	**3 002 723,51**			4 000,00			4 000,00	0,13%
	المجموع	**37 131 330,87**	**3 401 779,55**	**600 834,83**	**1 340 323,20**	**308 745,54**	**74 688,73**	**5 726 371,85**	**15,42%**

ملحق 9: تواريخ تقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية برسم 2023 (27 حزبًا)

➢ **الأحزاب التي قدمت حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني**

	الأحزاب السياسية	تاريخ التقديم
1	حزب الأمل	19 فبراير 2024
2	حزب الشورى والاستقلال	5 مارس 2024
3	حزب الوحدة والديمقراطية	15 مارس 2024
4	حزب المجتمع الديمقراطي	26 مارس 2024
5	حزب الوسط الاجتماعي	27 مارس 2024
6	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	27 مارس 2024
7	حزب الديمقراطيون الجدد	27 مارس 2024
8	حزب الاتحاد الدستوري	27 مارس 2024
9	حزب الاستقلال	27 مارس 2024
10	حزب البيئة والتنمية المستدامة	28 مارس 2024
11	حزب التجمع الوطني للأحرار	28 مارس 2024
12	حزب الإنصاف	29 مارس 2024
13	حزب العمل	29 مارس 2024
14	حزب الحركة الشعبية	29 مارس 2024
15	حزب العدالة والتنمية	30 مارس 2024
16	حزب جبهة القوى الديمقراطية	30 مارس 2024
17	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	30 مارس 2024
18	حزب التقدم والاشتراكية	30 مارس 2024
19	حزب الأصالة والمعاصرة	30 مارس 2024
20	الحزب المغربي الحر	31 مارس 2024
21	حزب النهج الديمقراطي العمالي	31 مارس 2024
22	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	1 أبريل 2024 (*)

(*) صادف أجل الإدلاء بالحسابات المحدد في 31 مارس 2024 يوم عطلة، لذا فإن الأجل القانوني يُحدد في أول يوم من أيام العمل الذي يأتي بعد هذا التاريخ أي فاتح أبريل قد تم داخل الأجل القانوني.

➢ **الأحزاب التي قدمت حساباتها السنوية خارج الأجل القانوني**

	الأحزاب السياسية	تاريخ التقديم	عدد أيام التأخير
1	الحزب الديمقراطي الوطني	26 يوليو 2024	116 يوما
2	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	26 يونيو 2024	86 يوما
3	حزب النهضة	10 مايو 2024	39 يوما
4	الحزب الاشتراكي الموحد	2 أبريل 2024	يوم واحد
5	حزب الخضر المغربي	2 أبريل 2024	يوم واحد